الحزام والطريق

ماذا ستقدمُ الصينُ للعالمِ؟

ترجمة: د. رشا كمال - د. شيماء كمال

بروفيسور وانغ إي وي



المجموعة الدولية للنشر والتوزيع

الحزام والطريق

ماذا ستقدم الصين للعالم؟

تأليف

بروفيسور. وانغ إي وي

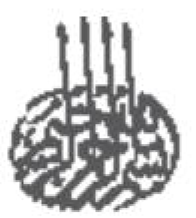
ترجمه من الصينية

د. رشا كمال - د. شيماء كمال

راجعه ودققه

أ. د. نهلة غريب





الحزام والطريق
ماذا ستقدم الصين للعالم؟

تأليف: بروفيسور. وانغ إي وي
ترجمه من الصينية: د. رشا كمال - د. شيماء كمال
راجعه ودققه: أ.د. نهلة غريب

الطبعة الأولى: يناير
1437هـ 2016م

فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية
دار الكتب المصرية
وي وانغ إي
الحزام والطريق- ماذا ستقدم الصين للعالم؟/
وانغ إي وي - القاهرة: سما للنشر والتوزيع، 2016
176 ص؛ 15×23سم - (الحزام والطريق،
ماذا ستقدم الصين للعالم؟)
تدمك 978-977-781-077-7
1 - الصين - الأحوال الصينية.
أ- كمال، رشا (المترجم). ب- كمال، شيماء (مترجم مشارك).
جـ - غريب، نهلة (مراجع). د- العنوان 951/20
رقم الإيداع: 2016/6314
تدمك 978-977-781-077-7

صورة الغلاف الرئيس الصيني
شي جين بنغ



دار سما للنشر والتوزيع
جمهورية مصر العربية
15 ش يوسف الجندي متفرع من شارع البستان - باب اللوق - القاهرة
تليفون: 24517300 202+ - 01271919100 2+
email: samanasher@yahoo.com
Web-site: publishing@sama-publishing.com

التوزيع

المجموعة الدولية
للنشر والتوزيع

80 ش طومان باي - الزيتون - القاهرة - جمهورية مصر العربية
تلفاكس: 24518068 202+ - 01099998240 2+
email:aldawleah_group1@yahoo.com

湖北教育出版社
Hubei Education Publishing

التنفيذ الفني



ali@daraj-eg.com

مقدمة

وضع حجر أساس مبادرة «الحزام والطريق»؛ لنمزج الحلم الصيني والحلم العالمي.

ما السبيل لتحقيق الحلم الصيني بنهضة عملاقة للأمة الصينية؟ ما الدعوة العظمى التي تعتمدها الصين لترسيخ حق الخطاب الدولي(1) خلال هذه المرحلة الحرجة؟ ما مسئوليات النهضة العملاقة للأمة الصينية حيال الحضارة البشرية؟

إن طرح مبادرة «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير»، و«طريق الحرير البحري بالقرن الحادي والعشرين» (سيُذكر اختصارًا فيما يلي بـ «الحزام والطريق») لهو الإجابة المثالية لمثل هذه الأسئلة المهمة؟

لماذا نطرح مبادرة «الحزام والطريق» في مثل هذا التوقيت؟ لماذا نطرح مصطلح «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير» وليس مصطلح «طريق الحرير الجديد»؟ لماذا نحدد إضافة «طريق الحرير البحري» إلى «القرن الحادي والعشرين»؟ وما الفرق بين مصطلح «طريق الحرير البحري في القرن الحادي والعشرين»، وطريق الحرير البحري عبر التاريخ؟ هل يُعد «الحزام والطريق» مبادرة أم دعوة عظمى؟ ما العلاقة بينها وبين أطر التعاون الإقليمية والنظم الدولية المتاحة فعليًّا على أرض الواقع؟ ما الدول والمناطق التي يكتنفها «الحزام والطريق»؟ كيفية طرح مسميات «الحزام» و«الطريق» في دول مثل كازاخستان وإندونيسيا، وكيفية تأسيس مبادرة «الحزام والطريق»، ما الطموحات والتحديات التي تواجه هذه المبادرة؟ ما التغييرات التي تتنبأ مبادرة «الحزام والطريق» بحدوثها في علاقات الصين والعالم؟ وكم تتطلب من الوقت لتأسيسها وترسيخها؟ ما التغييرات التي ستحدث لعلاقات الصين والعالم بعد تأسس هذه المبادرة؟

لقد حاول هذا الكتاب الذي بين أيديكم أن يقدم إجابات معيارية قياسية لمثل هذه الأسئلة الجذرية. فخلاصة القول: إن مبادرة «الحزام والطريق» لهي منطق حتمي للانفتاح على الخارج في الاتجاهات كافة، ومسار إجباري للبعث الحضاري، وهي أيضًا مطلب ضروري للعولمة ذات السمات المزجية والتداولية؛ لتبرهن على موقف الصين من الإسهام في مسار العولمة إلى رسم ملامح تلك العولمة.

مبادرة «الحزام والطريق»: الطموحات والتحديات

بالنظر من زاوية تاريخ الحضارة البشرية وتشكُّل العولمة يتبين لنا أن «الحزام والطريق» تلك الدعوة العظمى، تحمل على كتفيها ثلاث مسئوليات كبرى؛ حيث تتمتع (بالتأثيرات الثلاثة الخماسية) لمبادرة «الحزام والطريق» الكبرى.

١ - أوضاع متغيرة لم نحظَ بها طوال خمسة آلاف سنة: الترويج لتحولات الحضارة الصينية التقليدية:

تتحمل مبادرة «الحزام والطريق» المسئولية التاريخية حيال دفع تحول الحضارة الصينية. إن الصين بوصفها دولة حضارية، تتحول في الآونة الأخيرة من حضارة ذات طبيعة برية إلى حضارة ذات طبيعة بحرية، ومن حضارة زراعية إلى حضارة صناعية – معلوماتية، ومن حضارة إقليمية إلى حضارة عولمية. هذا الوضع الذي لم يتغير طوال خمسة آلاف عام يصوغ بأنامله معجزة نهضة الحضارة البشرية العريقة وترسيخها للتحول. لقد أبرز طرح مبادرة «الحزام والطريق» وبصورة مستفيضة ثقة الصين ووعيها الحضاريين حيال عصر العولمة.

عانت الصين تهديدات الشمال، فظلَّت منغلقة على نفسها حقبًا زمنية طويلة. أتعتمد الدفاع البحري أم الدفاع الحدودي؟ ظل هذا السؤال يربك التنظيم الدفاعي للصين فترات بعيدة، أنتَّجِه للبحار والمحيطات أم نتوغل غربًا؟ تساؤل آخر أربك التخطيط التنموي الصيني بلا هوادة. لكن مبادرة «الحزام

والطريق» حسمت رؤية الصين، وفي الوقت نفسه سارت في المسارين، البري والبحري، جنبًا إلى جنب، مما أظهر أسبقية الصين الحضارية التقليدية على البر، ودعمت تطورها الحضاري البحري، مما نسق تطور حضارتي الصين البرية والبحرية لتصبح - بحق - نموذجَ الدولة الحضارية التي تجمع بين الشقين، البري والبحري.

بداية، إن طريقَي الحرير لهما شبكة مواصلات بين آسيا وأوربا: شبكة مواصلاتية شاملة تبادلية تواصلية مكونة من خطوط سكك حديد، وطرق عامة وجوية وبحرية، وطرق خاصة بأنابيب النفط والغاز الطبيعي، والأسلاك الموصلة للكهرباء، إلى جانب شبكة اتصالات، وستتمدد هذه الشبكة المواصلاتية التواصلية على أسس خماسية سياسية، ومواصلاتية وتجارية ومالية وإنسانية إلى الأساس السادس، ألا وهو الأساس الإنترنتي، بتأسيس طريق الحرير على شبكة الإنترنت العنكبوتية، مما سيعمل تدريجيًّا على تشكل التكتلات الإنتاجية والصناعية المتعلقة بخطوط المواصلات تلك، والذي سيكون بدوره ممرًّا اقتصاديًّا تنمويًّا شاملًا، قوامه هذه التكتلات الإنتاجية والصناعية في مجالات التشييد والبناء، والتعدين، ومصادر الطاقة، والماليات، والاتصالات، والمعلوماتية، والخدمات اللوجيستية، والسياحة وغيرها. لذا فإن «الحزام والطريق» لهو طريق خاص بالتقنية رفيعة المستوى يعتمد على موارد الصين وتقنياتها للتبادل مع الأسواق العملاقة في أوربا وآسيا؛ للترويج لشعار «صُنع في الصين» بصفته معيارًا دوليًّا شاهدًا على تحول الصين من حضارة زراعية إلى حضارة صناعية - معلوماتية.

ستعمد مبادرة «الحزام والطريق» إلى ربط نيف وعشر مقاطعات صينية مع مساحات شاسعة من قارتي آسيا وأفريقيا، والمضي قدمًا في تأسيس هذه المبادرة، وصولًا للمزج بين الحلم الصيني والحلم العالمي؛ ليمتد لمنطقة جنوب المحيط الهادئ، ومن ثَم تحقيق حلم الربط بين العالم والصين. تماشيًا مع تعبيد وتذليل مسارات القطب الشمالي(2)، عمدت مبادرة «الحزام والطريق»

إلـى إعـادة تشـكيل خريطـة العـالم الجيوسـياسية والجيواقتصـادية، ودفـع المؤسسات الصينية بما فيها المؤسسات الصناعية العسكرية «للانطلاق نحو الخارج»(3)؛ حيث تمثل هذه المبادرة «سلعة تنافسية غير حصرية»(4) نفحتها الصين للعولمة لتدل على تحـول الصين مـن حضـارة إقليميـة إلـى حضـارة عولمية.

٢ -أوضاع متغيرة لم نحظَ بها طوال خمسمائة سنة: الترويج لتجديد الحضارة الإنسانية:

تحمـل مبـادرة «الحـزام والطـريق» علـى كتفيـها مسئولية التـرويج لتجـديد الحضارة الإنسانية. عند الاتجاه من أمريكا الشمالية إلى آسيا أو من أوربا إلى آسيا، فإن أقصر المسارات الجوية المباشرة هي تلك الموازية لمحيط الكرة الأرضية (تُعرف بالمسارات الدائرية الكبرى)، وعادة تمر تلك المسارات بالقرب مـن منطقـة القطـب الشمالي أو شمال روسـيا. فكـانت الخطـوة الأولـى بـدفع العولمة نحو اتجاه ذي سمات مزجية وتداولية.

دبت الروح في العولمة التقليدية بين أمواج البحار؛ لذا بدت ملامح تطورها أول ما بدت على المناطق الساحلية، والدول المطلة على البحار والمحيطات، وظلت الدول الحبيسة متخلفة عن ركب العولمة، فحدثت فجوة واضحة بين المجتمعات الفقيرة والمجتمعات الغنية. لقد تبرعمت العولمة التقليدية في أوربـا، وازدهـرت فـي أمريكـا، واضعـةً أسـس «نظريـة مركزيـة الغـرب» للنظام الدولي، مما أدى إلى ظهور سلسلة من التأثيرات السلبية لتبعية الشرق للغرب، وتبعية الريف للمدن، وتبعية الدول الحبيسة للمناطق الساحلية. وحاليًّا تهدف مبادرة «الحزام والطريق» إلى إعادة التوازن للعولمة؛ حيث تشجع على الانفتاح نحو الغرب، ونقل التطور الغربي إلى الدول الحبيسة في آسيا الوسطى، ومنها منغوليـا ... إلـخ، تـرويجًا لمبـادئ العولمـة التنمويـة ذات السمات المزجيـة والتداولية، وفي الوقت نفسه فإن مبادرة «الحزام والطريق» لهي مبادرة من الصين للتـرويج لمنتجاتـها ذات الجـودة المرتفعة وقـدرته الإنتاجيـة ذات

الأسبقية، مما أثرى الدول المتاخمة على صعيد المصالح والربحية، كما غيَّر ملامح منطقة آسيا الوسطى والقطاعات على طول طريق الحرير من مجرد ممر للتبادلات التجارية والثقافية بين الشرق والغرب، فتطور إلى ما يشبه «الوادي وسط المرتفعات»، متفوقةً بذلك على نظرية العولمة التي أبدعتها أيادي الأوربيين، وخلَّفت وراءها عواقب وخيمة، مثل الفجوة الواضحة بين المجتمعات الفقيرة والمجتمعات الغنية، وعدم التوازن في التنمية بين الدول الحبيسة والمناطق الساحلية، مروِّجة لإقامة عالم متناغم على أسس السلام الدائم والأمان الواسع الانتشار، والازدهار المشترك.

ثم جاءت الخطوة الثانية ألا وهي الترويج لاستعادة مكانة قارتي أوربا وآسيا مركزًا للحضارة البشرية.

ارتبطت حضارتا الشرق والغرب العظميان معًا عبر طريق الحرير، حتى أوقفت الإمبراطورية العثمانية طريق الحرير (الذي عُرف تاريخيًّا بالنافذة العثمانية)، مما أجبر أوربا على الاتجاه نحو البحر، ولقد غنمت كثيرًا لانطلاقها نحو البحار والمحيطات من بعض الاختراعات الأربعة الصينية، مثل: البوصلة الصينية، والبارود، ومن ثَم نقلتها عبر العالم العربي لأوربا.

وحين انطلقت أوربا نحو البحار، اعتمدت الأسلوب الاستعماري لِتُرسِّخ للعولمة، ثم تسارعت وتيرة تردي طريق الحرير بعدما اتجه العرب للبحار، واتجهت حضارة الشرق نحو خندق من الانغلاق والمحافظة، لتدخل ما يُعرَف بعالم مركزية الغرب للعصور الوسطى. وصولًا لسطوع نجم أمريكا، تحولت مركزية الغرب من أوربا إلى أمريكا، فتخلفت أوربا وتردت الأوضاع بها، ولم تستطع استعادة مكانتها حتى مع الدعاوى والمحاولات للوحدة الأوربية. وحاليًّا تحتضن أوربا فرصة تاريخية لاستعادة مكانتها مركزًا للعالم، التي تُعد - وبحق - فرصة لنهضة قارتي أوربا وآسيا، وقد أطلق هالفورد ماكيندرد(5) خبير الجيوسياسة البريطاني على هاتين القارتين مسمى «جزيرة العالم»، التي بوحدتها ستسبب ما ذكره زبغنيو بريجينسكي(6) في كتابه «خطة اللعبة» عن

التأثيرات المبادرة لعودة أمريكا لوضعها الأصلي «جزيرةً معزولةً»، والتأثيرات الجغرافية لاستعادة قارتي أوربا وآسيا مكانتهما مركزًا للحضارة البشرية، إلى جانب إعادة رسم ملامح الجيوسياسة العولمية وخريطة العولمة ككل.

إن خطة الاتحاد الأوربي للتواصلات البينية(7) بين دول القارة تتكامل مع مبادرة «الحزام والطريق» الصينية؛ حيث تغزل من التواصلات البينية الخماسية على صعيد المجالات السياسية والتجارية والمواصلات والمالية والشعبية، الخيوطَ التي تحيك الأسس الأربعة لعلاقات الشراكة الصينية الأوربية، ألا وهي الأسس السلمية والتنموية والإصلاحية والحضارية؛ لتستعيد القارة الأوربية مكانتها مركزًا للحضارة البشرية، ومن ثَم تنتقل العدوى لأفريقيا.

طريق الحرير ليس ممرًّا تجاريًّا بين آسيا وأوربا فحسب، بل رابطًا للتبادل الثقافي بين حضارتي آسيا وأوربا. و«الحزام الاقتصادي لطريق الحرير» بدوره لا يرث التركة التجارية والحضارية لطريق الحرير القديم بصيغة عصر العولمة فقط، بل يفتح باب مخاطر الصراع بين العولمة البرية والعولمة البحرية، ويرسِّخ روح تكامل البناءات الخمسة (البناء الاقتصادي، والبناء السياسي، والبناء الثقافي، والبناء الاجتماعي، وبناء الحضارة الإيكولوجية). ويتجسد مفهوم «الحزام الاقتصادي» في الإبداعية والابتكارية حيال أسلوب التعاون الاقتصادي الإقليمي، وينتمي «الممر الاقتصادي» لهذا الحزام، الذي يضم بين جنباته الممر الاقتصادي الصيني الروسي المنغولي، والجسر القاري بين آسيا وأوربا(8)، والممر الاقتصادي بين الصين وآسيا الوسطى، والممر الاقتصادي البنغلاديشي الصيني الهندي البورمي، والممر الاقتصادي بين الصين وشبه الجزيرة الهندية الصينية، والممر الاقتصادي البحري ... إلخ، معتمدًا على التنامي الاقتصادي، وتأثيره على المناطق المحيطة؛ ليتجاوز نظريات علم اقتصاديات التنمية التقليدية.

الصين أكبر الدول التجارية على مستوى العالم، لكنها انتهجت سياسة عدم الانحياز، وطرحت دعوة تأسيس علاقات دولية كبرى في ثوبها الجديد مع

الولايات المتحدة الأمريكية، التي تتمتع بالهيمنة على الصعيد البحري. وهذا تطلب طرح الصين مفاهيم تعاون بحرية تتناسب والقرن الحادي والعشرين، مبتكرةً صور تعاون جديدة على صعيد خدمات النقل الجوي والخدمات اللوجيستية والأمنية، ومروجةً للربط بين طريقي الحرير البحري والبري من خلال عدة أساليب، كالامتيازات الخاصة والموانئ ثنائية التأسيس والاستغلال وغيرها. تكمن قيمة «طريق الحرير البحري بالقرن الحادي والعشرين» في «كونه ينتسب للقرن الحادي والعشرين»، مما يبرهن على أن الصين لا تتجه نحو القوى الغربية، ولا تسير على الدرب القديم للتوسع والصراع والاستعمار، كما لا تخطو على طريق الشر للتنافس مع الولايات المتحدة على الهيمنة البحرية، لكنها في الواقع تسعى لتجنب الأخطار العولمية التقليدية، مبتكرةً حضارة بحرية ذات ملامح جديدة تقف على أسس الوحدة بين الإنسان والبحر، وترسيخ الانسجام والتناغم، والتنمية المستدامة.



صورة (١) خريطة العالم البحرية اللوجيستية(9)

� قناة بنما � مضيق جبل طارق

�قناة السويس � مضيق باب المندب

� مضيق ملقا � رأس الرجاء الصالح

� مضيق البسفور � مضيق هرمز

٣ - أوضاع متغيرة لم نحظَ بها طوال خمسين سنة: الترويج لتحقيق الحلم الصيني:

تحمل مبادرة «الحزام والطريق» على عاتقها المسئولية المستقبلية لتحقيق الحلم الصيني. ينسجم الحلم الصيني الذي تتشابك فيه إستراتيجيتا «الحزام والطريق» و«المائة عام الثنائية»(10). بعدما طُرح الحلم الصيني الذي يهدف لتحقيق النهضة الكبرى للقومية الصينية، مما أظهر الحاجة إلى تنفيذ المسارات وخارطات الطريق التي يمكن انتهاجها. مما حمَّل مبادرة «الحزام والطريق» ثقة كبيرة، المرحلة الأولى تنتهي عام ٢٠٢١م، ويكتمل بشكل أساسي عام ٢٠٤٩م.

يتجسد الحلم الصيني من منطلق رؤية «الحزام والطريق» في المجالات الثلاثة التالية:

أولاً : تحولات الصين من الانخراط في العولمة إلى المساهمة في تشكيلها ، ومن الانفتاح نحو العالم إلى انفتاح العالم نحوها :

خلال الخمسين عامًا الأخيرة عبّدت الصين طريقها التنموي السلمي ذا الاستقلالية، مرورًا بالنضال العسكري (الحرب الكورية)(11)، والنضال الثقافي (الصراع الصيني السوفيتي)(12)، لكن الصين ليست دائمًا مَن يضع نقطة البداية للاتجاهات العالمية. فقبل خمسين عامًا، ظل الوضع متناحرًا بين خصمين (الإمبريالية الأمريكية والإصلاحية السوفيتية) ولسان حالهما: «لن ألعب معك!»، وبوضع حجر أساس الاشتراكية ذات السمات الصينية، وبعد خوض غمار سياسة الإصلاح والانفتاح، لسان حالنا يردد: «لنجبر الغرب على إدراجنا في اللعبة!»، والآن جاء دورنا لندرج قارات آسيا وأوربا وأفريقيا في اللعبة. وبطرح مبادرة «طريقي الحرير، البحري والبري»، ظهر جليًّا أن إستراتيجية انفتاح الصين على الخارج تسطر فصلًا جديدًا من فصول التاريخ. ولو ألقينا نظرة على مغزى الانفتاح: نجد أننا تحولنا من «الجذب نحو الداخل»(13) إلى «الانطلاق نحو الخارج»، وقد حدث تكامل حميد بين اتجاهي «الجذب نحو الداخل» و«الانطلاق نحو الخارج»، كما تطورت المشاركة في الاتجاه المميز الحديث للتنافسية التعاونية الاقتصادية الدولية من الانفتاح إلى دفع الإصلاح، وقيادته. وتعليقًا على الانفتاح من منظور أفقي: فإن تنمية

مناطق الصين الغربية من خلال تنفيذ إستراتيجية الانفتاح باتجاهي الغرب والجنوب، شكلت نمطًا جديدًا للانفتاح نحو الخارج في الاتجاهات كافة، وتعليقًا على الانفتاح من منظور رأسي: تتوافق اتجاهات التنموية للتكامل الاقتصادي بين مناطق العالم، أيضًا زادت وتيرة إستراتيجية تأسيس مناطق تجارية حرة في المناطق الحدودية أو الساحلية، وتطبيق نظام التدفق الحر للسلع ورءوس الأموال والأيدي العاملة.

ثانيًا: تشكيل الصين للتكامل الأورآسيوي وترسيخ الاعتماد على المناطق الحدودية الكبرى:

الترابط البيني الذي تخلقه مبادرة «الحزام والطريق» سيربط آسيا - المحيط الهادي، والاتحاد الأوربي، بوصف الأولى محرك الاقتصاد العالمي والأخيرة أكبر كيان اقتصادي عالمي، مما سيمنح قارتي أوربا وآسيا مساحة وفرصة جديدتين، كما ستمزج شرق آسيا وغربها جنبًا إلى جنب مع المناطق المحددة لتأسيس «الحزام والطريق»، مع المنطقة الاقتصادية بجنوب آسيا الممثلة للحلم الصيني والحلم العالمي. إن الترويج للتسهيلات التجارية والاستثمارية، إلى جانب تعميق التعاون الاقتصادي والتقني مع تأسيس مناطق تجارية حرة، من شأنها تكوين السوق الأورآسيوية الكبرى. كما أن الترتيب الأمثل للتجارة البينية وعناصر الإنتاج المهمة، وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي من شأنها تنفيذ التنمية المتزامنة، الاجتماعية والاقتصادية الإقليمية. وفي السنوات الأخيرة، طرح الاتحاد الأوربي الإطار الإستراتيجي للتكامل الأورآسيوي من لشبونة الإسبانية وفلاديفوستوك الروسية. كما طرحت روسيا إستراتيجية التحالف الاقتصادي الأورآسيوي.

إن مبادرة «الحزام والطريق» أكثر فعالية وشمولًا من ذلك؛ لذا اخترقنا بفعالية محاولات أمريكا استبعاد محاولات الصين عولميًّا من خلال «اتفاقية الشراكة الاقتصادية المبادرة عبر المحيط الهادئ» و«اتفاقية الشراكة التجارية الاستثمارية عبر الأطلسي»، وغيرها من المعايير الأكثر تطلبًا. على صعيد وضع

خطط العمل والآليات والمفاهيم، فإن الصين لم تعد «القاطرة الكسولة» التي تنتظر «رحلة مجانية»(14) لتجرها الكيانات الاقتصادية التي تتزعمها أمريكا (مثل منظمة التجارة العالمية)، وفي المقابل تميل الصين إلى جر قاطرة القارات الثلاث، آسيا وأفريقيا وأوربا، وتمتعهم بخدمة «رحلات الصين المجانية»، بل و«السريعة» منها. «فالحزام والطريق» لهو مبادرة إستراتيجية لبث روح الإدارة والتجارة في أواصر حدود الصين وجيرانها. وعبر التاريخ، فإن صعود الدول الكبرى لا يخلو من أن تطأ بقدميها نحو المنطقة الحدودية، ومن ثَم تسطع أشعتها نحو أرجاء العالم كافة. فالحدود بالنسبة للصين هي مكمن الروح وأساس التنمية والازدهار. اعتمدت مبادرة «الحزام والطريق» مفاهيم التجمعات الحضارية عبر التاريخ قاعدةً لها. ووفقًا للعولمة التجارية والتخطيط الإستراتيجي للتكامل الأورآسيوي، فإن تأسيس كيانات مشتركة على صعيد المصالح والمصائر والمسئوليات، وأخيرًا بناء تجمعات إنسانية على المناطق الحدودية للصين، من شأنها أن ترفع إلى حد كبير، النفوذ الدولي للصين وقوتها الناعمة.

ثالثًا: إعادة تشكيل الأسبقية النسبية لإستراتيجية العولمة الصينية، عملًا على تعزيز قدرة الصين التنافسية:

أعادت مبادرة «الحزام والطريق» تشكيل الأسبقية النسبية الجديدة للصين من خلال الانفتاح على الخارج في الاتجاهات كافة، عبر نظام تقسيم العمل الدولي. وعبر جولة جديدة من التنافسية العولمية، خطت الصين على طريق السلسلة الصناعية الإنتاجية العولمية، وقد ارتفع مسار تلك الأسبقية النسبية من تركز الأيدي العاملة ورءوس الأموال إلى تركز التكنولوجيا ورءوس الأموال. إن «الحزام والطريق» لهو القدرة المتميزة لتحول الصين إلى السلسلة الصناعية الإنتاجية العولمية، مما يفسح المجال بصورة كاملة للأسبقية النسبية نحو الاتجاهات كافة، ذات المعايير المعنية من القوى البشرية والموارد الطبيعية والموارد المالية والخبرة ... إلخ، على أساس من التواصل والترابط،

وتعزيز قوة الصين التنافسية الدولية في مجالات التكنولوجيا ورءوس الأموال، وغيرها.

عُرف طريقا الحرير، البحري والبري، القديمان بأنهما «طرق سريعة عبر أراضي الصين» للربط بين الشرق والغرب، وبمثابة جسور التبادل بين الثقافات الثلاث الكبرى: الصين والهند واليونان. واليوم بدَّل طريق الحرير ثوبه، ليصبح «الحزام والطريق»، وهو التخطيط الإستراتيجي المهم لانفتاح الصين على الخارج في ظل التشكل الجديد للطموحات والتحديات. يمتد «الحزام والطريق» بمحاذاة آسيا الوسطى، وشرق أوربا، وجنوب آسيا، والشرق الأوسط، وغرب آسيا، وشمال أفريقيا بإجمالي خمس وستين دولة، وقرابة أربعة مليارات وأربعمائة مليون نسمة، وقدرة اقتصادية بقيمة واحد وعشرين تريليون دولار أمريكي، والتي تحتل نسبتي ٦٣٪ و٢٩٪. وقد تجاوز حجم التجارة في الدول الواقعة على حدود مبادرة «الحزام والطريق» تريليون دولار أمريكي، ما يعادل ربع القيمة الإجمالية للتجارة الخارجية الصينية، وبذلك ارتفع حجم التجارة بين الصين والدول الواقعة على «الحزام والطريق» بمعدل ١٩٪ سنويًّا، ما رفع القيمة الإجمالية للتجارة الخارجية الصينية ٤ نقاط مئوية سنويًّا. وما زال المجال رحبًا مناسبًا لنمو أكبر في المستقبل. ووفقًا «للخطة الخماسية الثالثة عشرة» التي تُصاغ حاليًّا، فسوف تستورد الصين سلعًا ومنتجات بقيمة عشرة تريليونات دولار أمريكي، إلى جانب استثمارات خارجية تتجاوز خمسمائة مليار دولار أمريكي، وسياحة خارجية خمسمائة مليون سائح تقريبًا. وبالطبع ستتقدم الدول المجاورة للصين والواقعة على طريق الحرير صفوف المستفيدين. مثلما صرَّح السيد شي جين بينغ بأن «الحزام والطريق» يُعدان الجناحين اللذين ستحلق بهما الصين، وهما جناحا آسيا بطبيعة الحال.

أكدت مبادرة «الحزام والطريق» مبادئ النقاش المشترك والتنمية المشتركة وقيمة المشاركة ككل، وأكدت أيضًا مفاهيمَ الانفتاح والتمازج كون هذه المبادئ والمفاهيم تمثل توافقًا لأطر التعاون الموجودة على الأرض بالفعل، فالأمر ليس

إعادة اختراع للدراجة. وثانيًا: التمازج مع القوى الخارجية، وليس مزاحمة تلك القوى الخارجية مثل أمريكا وأوربا واليابان، والتأكيد الجوهر العام لتعاونها الدولي وسمات السلع التنافسية ذات المنفعية العامة(15)، وأنها إستراتيجية غير أحادية من جانب الصين. إن مفهوم «الحلم الصيني» من خلال الممارسة العملية يتلخص في: «التضافر مع حلم شعوب العالم بأسره سعيًا وراء حياة أفضل». وبالتالي الالتحام بين الحلم السريلانكي وحلم النهضة الروسي والحلم الإندونيسي بدولة قوية على الصعيد البحري والحلم المنغولي ... إلخ، مع حلم طريق الحرير الصيني. لتتمحور الطموحات الصينية طموحاتٍ عالميةً، وتصبح الطموحات العالمية طموحاتٍ صينيةً. إن مبادرة «الحزام والطريق» من شأنها تفعيل علاقات الشراكة المبادرة بين الصين والدول والمناطق المجاورة، لا سيما ربط شبكة الشراكة الدولية؛ لذا يمكن للصين اختيار طرح «المفهوم الأمني لطريق الحرير»، وابتعاث الفرق الإعلامية للتعريف والترويج، وشرح نواياها واتجاهاتها والخير الذي ستحمله للمناطق الواقعة على طريق الحرير كافة، مؤكدة الإسهامات المبكرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وحال إدراج مبادرة «الحزام والطريق» في خطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة بعد ٢٠١٥، سيُعد ذلك سبيلًا لتنفيذ مبدأ «تكامل البناءات الخمسة»(16) المذكورة في تقرير مؤتمر اللجنة الدائمة للحزب الشيوعي الثامن عشر، وتأسيس طريق الحرير الأخضر.

مبادرة «الحزام والطريق» إطار منفتح لا يتقيد بـ ٦٥ دولة(17). فهي لا تُعد كيانًا أو آلية في حد ذاتها، لكنها مبدأ ودعوة لتطوير التعاون، وتعتمد على الآليات والكيانات الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة بالفعل بين الصين والدول المعنية، ودعم منصات التعاون الإقليمية الفعالة القائمة على الأرض، هادفةً إلى استعارة الرموز التاريخية «لطريق الحرير» القديم ورفع راية التنمية السلمية عاليًا، والمبادرة لتطوير علاقات الشراكة والتعاون الاقتصادية مع الدول المجاورة، والعمل معًا لتدشين كيانات مشتركة على صعيد المصالح والمصائر والمسئوليات على صعيد الثقة السياسية المتبادلة، والتكامل الاقتصادي

والتمازج الثقافي بطبيعة الحال؛ لذا فإن مبادرة «الحزام والطريق» ليست جزيرة منفصلة، وليست مبادرة صينية حرفيًّا في حد ذاتها، لكنها تعتمد على التعميق الشامل للإصلاح داخل الصين والانفتاح نحو الخارج في الاتجاهات كافة (أربع مناطق تجارية حرة – حزام نهر اليانغتسي الاقتصادي - الوحدة بين مدينتي بكين وتيانجين ومقاطعة هوبي)؛ لتشكل مبادرة صينية كبرى ذات «جناحين» مع منطقة آسيا - المحيط الهادي التجارية الحرة، لنحقق معًا الحلم الصيني.

وخلاصة القول: «الحزام والطريق» هو الخيار لمسار تحقيق الحلم الصيني، ويتميز بحق الخطاب الدولي في مواجهة صعود القوى العظمى، وتخطيط إستراتيجي ذي أسبقية نسبية، ويحمِّل الصين مسئولية إنسانية لجعل العالم أفضل. إن التناقض بين الاحتياجات المتزايدة عالميًّا والعروض المتردية عولميًّا، هو المَعين لطاقة البناء التي تستمدها التنمية الصينية ومبادرة «الحزام والطريق». إن «الحزام والطريق» لدرب طويل لم تخطُ أقدامنا عليه من قبل؛ لذا سيعزز توسيع التعاون والصداقة وتعميقهما بين الصين والدول المعنية شعارَ صُنع في الصين، وقدرة التخطيط والمصداقية الصينية، لا سيما هيبة الصين ومكانتها. إن الأوضاع المتغيرة التي لم نحظَ بها طوال خمسة آلاف سنة، ثم خمسمائة سنة، ثم خمسين سنة لهي «التأثيرات الثلاثة الخماسية» لمبادرة «الحزام والطريق» الكبرى، فكل «خمسة» من هؤلاء تضم ثلاث نقاط داخلها، وثلاث ضرب ثلاث حاصلها تسع نقاط، والتي تعود بنا إلى أن «الحزام والطريق» يستند إلى إنجازات وإسهامات «حلم طريق الحرير»؛ لتحقيق الحلم الصيني، وتشجيع الحلم العالمي. واستنادًا لهذا المبدأ، فإن نشر ثقافة طريق الحرير وسرد قصصه وإبراز مغزاه وجوهره يشير لاتجاه دبلوماسية طريق الحرير التنافسية ذي المنفعة العامة.

(1) حق الخطاب الدولي: يشير لحق التعبير عن شئون الوطن والشئون الدولية انطلاقًا من مبدأ الحفاظ على مصلحة الوطن، ويتضمن حق المعرفة وحق

التعبير وحق المشاركة، ويشمل عدة عناصر، منها: صاحب الخطاب، ومضمون الخطاب، وموضوع الخطاب، ومنصة الخطاب، وردود الفعل حيال الخطاب.

(2) مسارات القطب الشمالي: المراد به المسار من أمريكا الشمالية إلى آسيا، أو من أوربا إلى آسيا، ويُقصد بها أقصر المسارات الجوية عملًا على ترشيد الوقت. وقد يُطلق عليها المسارات الدائرية الكبرى والمسارات الشمالية أو المسارات الشمال شرقية.

(3) الانطلاق نحو الخارج: هي إستراتيجية دعم الحكومة الصينية للاستثمار الخارجي. وبالطبع فإن كل دول العالم تدعم اتجاه الاستثمارات للخارج، ولكن الصين تدعم هذا التوجه بإيجابية شديدة، خاصة لكونها جزءًا لا يتجزأ من الإستراتيجية الكبرى للحزام والطريق.

(4) سلعة تنافسية ذات نفعية عامة: من منظور استهلاكي، تشير إلى سلع ومنتجات تنافسية غير حصرية، وتتسم بالمشاركة الجماعية ذات نفعية عامة، مثل خدمة إطفاء الحرائق والألعاب النارية. وهي تختلف عن مصطلحات السلع العامة والسلع الخاصة.

(5) هالفورد ماكندر بالإنجليزية: Halford Mackinder كان السير هالفورد ماكندر (١٨٦١-١٩٤٧) جغرافيًّا بريطانيًّا, متخصصًا في الجغرافيا السياسية, في عام ١٩٠٤م ألَّف الكتاب الشهير «المحيط الجغرافي للتاريخ»، وهو أحد أشهر كتب الجيوبوليتيك في العالم، وهو واضع نظرية قلب اليابس، ونظرية جزيرة العالم.

(6) عمل زبغنيو بريجينسكي «Zbigniew Brzezinski» مفكرًا إستراتيجيًّا ومستشارًا للأمن القومي لدى الرئيس الأميركي جيمي كارتر بين عامي ١٩٧٧م و١٩٨١م، ويعمل حاليًّا مستشارًا في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، وأستاذًا (بروفيسيرًا) بمادة السياسة الخارجية الأميركية في كلية بول نيتز للدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جون هوبكنز في واشنطن.

كان زبغنيو بريجينسكي من الشخصيات القليلة من خبراء السياسة الخارجية الأمريكية التي حذَّرت إدارة = =بوش صراحة من غزو العراق.

(7) اقترح الاتحاد الأوربي أيضًا خططًا لطريق الحرير الجديد في أوربا، والهدف تأسيس منطقة التجارة الحرة من لشبونة إلى فلاديفوستوك، بحيث تقيم الدول الشريكة علاقة تعاون في إطار «بين موسكو وبروكسل».

(8) الجسر القاري بين آسيا وأوربا: ويُقصد به خط السكة الحديد الرابط بين موانئ الصين الشرقية عبر آسيا الوسطى وغرب آسيا وصولًا إلى أوربا.

(9) انظر: National Center for Ecological Analysis and Synthesis, https// .www.neptune

nceas.ucsb.edu/cumimpacts2008/impacts/transformed/jpg/
shipping.jpg accessed 29 July 2014

(10) يُقصد بها الهدف النضالي الذي طرحته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي وأمينه العام السيد شي جين بينغ في الدورة الثامنة عشرة للحزب، أحد الأسس المحددة للحلم الصيني، وتشير إلى المئة عام لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني عام ٢٠٢١، والمئة الثانية بوصول الصين إلى المئة عام الأولى من عمرها في عام ٢٠٤٩.

(11) بدأت الحرب الكورية حربًا أهلية في شبه الجزيرة الكورية بين عامي ١٩٥٠-١٩٥٣. كانت شبه الجزيرة الكورية مقسمة إلى جزأين: شمالي وجنوبي، الجزء الشمالي يقع تحت سيطرة الاتحاد السوفيتي، والجزء الجنوبي خاضع لسيطرة الأمم المتحدة بقيادة الولايات المتحدة.

(12) صراع ومواجهة على مستوى العلاقات الدبلوماسية والعسكرية حدثت بين الصين والاتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة.

(13) جذبُ الاستثمارات والتكنولوجيا الأجنبية المتقدمة وإدخالها للصين؛ استنادًا إلى تشجيع المؤسسات الأجنبية على ضخ استثماراتها داخلها. ولا يُقصد بها المعنى المبسط لجذب الاستثمارات، وإنما يُقصد انتقاء رءوس الأموال الأجنبية والكفاءات التكنولوجية التي لن تؤثر على البيئة الاقتصادية والاستثمارية بالصين سلبًا.

(14) الرحلة المجانية: ذكرها عالم الاقتصادماينك أولسون للمرة الأولى في عام ١٩٦٥م، في نظريته منطق العمل الجماعي عن الرحلة المجانية، التي تعني عدم دفع التكاليف مع جني منفعة وربحية الآخرين.

(15) سلع تنافسية ذات نفعية عامة: من منظور استهلاكي، تشير إلى سلع ومنتجات تنافسية غير حصرية، وتتسم بالمشاركة الجماعية ذات النفعية العامة، مثل: خدمة إطفاء الحرائق والألعاب النارية. وهي تختلف عن مصطلحات السلع العامة والسلع الخاصة (سبق ذكرها).

(16) تكامل البناءات الخمسة: يشير إلى البناء الاقتصادي، والبناء السياسي، والبناء الثقافي، والبناء الاجتماعي، وبناء الحضارة الإيكولوجية.

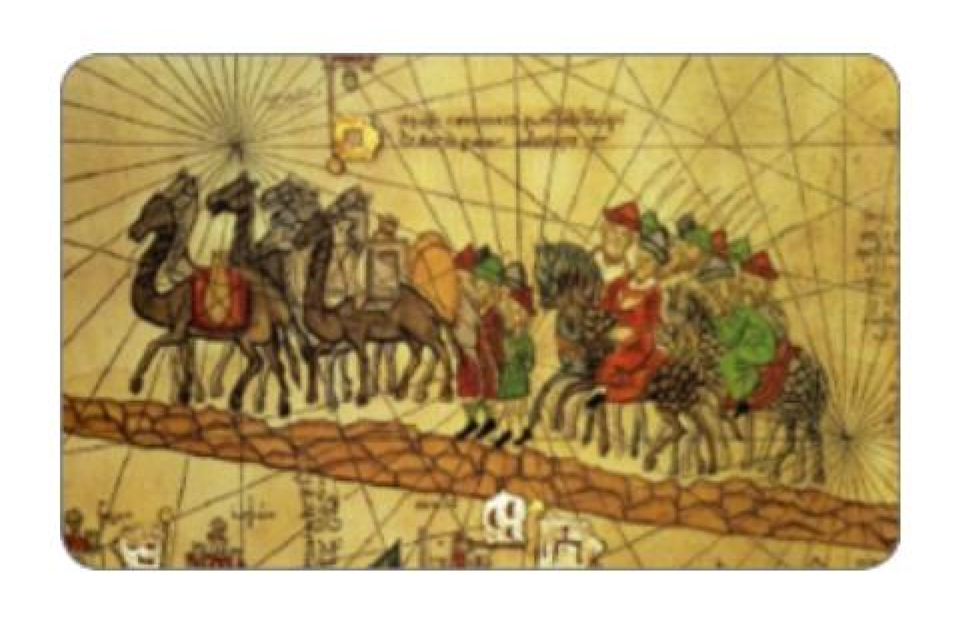
(17) تبلغ الدول الواقعة على مسار مبادرة «الحزام والطريق» ٦٥ دولة، بما فيها الصين ومنغوليا وروسيا، و١١ دولة جنوب شرق آسيا، وهي: إندونيسيا، تايلاند، ماليزيا، فيتنام، سنغافورة، الفلبين، ميانمار، كمبوديا، لاوس بروناي تيمور الشرقية. و٨ دول جنوب آسيا وهي: الهند، باكستان، بنغلاديش، سيرلانكا، أفغانستان، نيبال، المالديف، بوتان. و١٦ دولة بمنطقة الشرق الأوسط، وهي: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان، إيران، تركيا، إسرائيل، مصر، الكويت، العراق، قطر، الأردن، لبنان، البحرين، اليمن، سوريا، فلسطين. و١٦ من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، وهي: بولندا، رومانيا، جمهورية التشيك، سلوفاكيا، بلغاريا، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، سلوفينيا، إستونيا، كرواتيا، ألبانيا، صربيا، مقدونيا، البوسنة والهرسك، الجبل

الأسود. و٥ دول بآسيا الوسطى، وهي: كازاخستان، أوزبكستان، تركمانستان، قيرغيزستان، طاجيكستان. والدول الست الأخرى رابطة الدول المستقلة، وهي: أوكرانيا، روسيا البيضاء، جورجيا، أذربيجان، أرمينيا، مولدافيا.

الفصل الأول التفوق التاريخي لمبادرة «الحزام والطريق»

« ابتلعت الصحارى البعيدة جلجلة القوافل العامرة ، لعل إبلنا تعاود طريقها إلى شيآن الغالية »(18).

أطل علينا تشانغ جي شاعر أسرة تانغ الإمبراطورية الصينية بهذه الأبيات، حينها كان طريق الحرير ملء السمع والبصر. طريق الحرير هذا ترعرع في أحضان ازدهار أسرة تانغ العريقة وأمجادها؛ حيث تواتر تصدير الحرير والشاي والخزف بلا هوادة. فبعدما افتتح تشانغ تشيان(19) طريق الحرير، تفرَّع إلى فرعيه، البري والبحري، ثم تفرَّع الطريق البري إلى فرع شمالي وفرع جنوبي.



صورة (٢) لمسار طريق الحرير القديم

«إن «طريق الحرير شمال غربي الصين» هو الممر الرسمي الذي افتتحه تشانغ تشيان حين ابتُعث إلى حدود الصين الغربية، ويحده شمالًا هضبة منغوليا، وغربًا السفح الشمالي لجبال تيانشان، وصولًا «لطريق الحرير السهلي»، وهناك طريق الحرير البحري الذي يبدأ من بحر الصين الجنوبي عبورًا للمحيطين الهادئ والهندي، والخليج العربي حتى أفريقيا وأوربا»(20). عام ١٩١٣م، طرح إدوارد شافان (متخصص في الدراسات الصينية، فرنسي الجنسية) مفهوم «طريق الحرير البحري» للمرة الأولى؛ حيث صرح في مؤلفه «سجلات التوجو(21) التاريخية»: «لطريق الحرير فرعان: البري والبحري. والبحري يتفرع بدوره إلى الفرع الشمالي قرب كانغتشو(22)، والجنوبي مرورًا بالعديد من

موانئ الهند»؛ لذا يمكننا اقتفاء أثر طريق الحرير البحري لألفي عام في أحضان التاريخ. فقد عايش الطريق الذي افتتحه الإمبراطور هان وو دي(23) مرورًا بجنوب شرق آسيا وصولًا إلى الهند، ووجَّهت أسرة تانغ الإمبراطورية تبادلاتها التجارية الخارجية من الطريق البري إلى الطريق البحري، وشجعت أسرتا سونغ ويوان التجارَ العرب على المجيء إلى كانتون وتشوانتشو لممارسة التجارة، بهذا تطور الطريق من جوانغتشو إلى جنوب شرق آسيا، مرورًا بالمحيط الهندي والخليج العربي وصولًا إلى العالم العربي.

وخلال أواسط عصر أسرة مينغ، سُمح للسفن التجارية الخاصة بممارسة التجارة الخارجية، تماشيًا مع تزايد المد الأوربي الاستعماري نحو الشرق والحظر البحري الجزئي لميناء تشانغتشو بمقاطعة فوو جيان، خاصة أن الخط الملاحي الذي دشنته الاستعمارية الإسبانية من مانيلا الفلبينية إلى أكابولكو المكسيكية حفاظًا على مستعمراتها بالفلبين، ساعد في نقل المنتجات الحريرية الصينية إلى مانيلا ومنها للقارة الأمريكية عبر المحيط الهادي، ثم تعاود عبور المحيط الأطلسي وصولًا لأوربا. مما أسهم في إحداث تغييرات جذرية لطريق الحرير البحري القديم، ألا وهي تطور الخطوط التجارية الإقليمية إلى خطوط تجارية عولمية عابرة للقارات من الشرق للغرب. لقد ظل طريق الحرير جسرًا للصداقة والثراء، والتبادل والازدهار، وتوافد القوافل التجارية، لتمتزج الحضارات المختلفة فيما بينها بلا تصادمات مجددًا، ويتصادق مفهوم التلاقي والتمازج مع ازدهار طريق الحرير، ويمتد حتى الآن ليصطبغ بمغزى جديد.

آن لطريق الحرير القديم بفرعيه البري والبحري أن يتقاطعا ويتواصلا، ولكنهما لن يجسدا ذلك الطريق الذي عرفناه في الماضي، ويكمن السبب وراء ذلك في أن صين اليوم ليست صين طريق الحرير القديم، فطريق الحرير بنسخته القديمة لم يعد يستطيع تمثيل شعار «صُنع في الصين»، وإنما اعتمادًا على الطرق السريعة والسكك الحديدية السريعة، وأنابيب النفط والغاز الطبيعي وشبكات الكهرباء والطرق البحرية، وغيرها من طرق التواصل والتبادل.

لم يتوقع فرديناند فون ريشتهوفن الجغرافي الألماني الشهير، أن يُبعث «طريق الحرير» للحياة من جديد في القرن الحادي والعشرين، وهو الذي أطلق عليه ذلك المسمى في عام ١٨٧٧م، ليعيد هذا الطريق تشكيل المشهد السياسي والاقتصادي العالمي من جديد. في الواقع أن «طريق الحرير» مسمى يشير للتبادلات التجارية والثقافية بين الشرق والغرب طوال ألفي عام. فأولًا: لا يسعنا أن نعتبره طريقًا فحسب؛ حيث يشير لمسمى طريق تبادلات الحرير والشاي والخزف والتوابل وغيرها. ثانيًا: لم يكن الحرير القوة الدافعة الرئيسة للتجارة بين الشرق والغرب، ولكن يعود الأمر لكونه منتَجًا صينيًّا متفردًا، كما خلب عقول وقلوب نبلاء الإمبراطورية الرومانية؛ لذا التصق اسمه بهذا الطريق التجاري العريق، ليعكس ارتفاع تكاليف النقل والخطورة على حد السواء، فقد ظل المنتج المتربع على عرش الربحية التجارية للطريق لسهولة نقله وغلو ثمنه، في حين احتلت التوابل المرتبة الأولى في سلم احتياجات الأوربيين من منتجات الشرق.

وتلك النقطة تستلهم الدلائل للتأكيد عليها من الدوافع التي اضطرت الأوربيين للاتجاه نحو البحار بعدما أوقفت الإمبراطورية العثمانية طريق الحرير (التي عُرفت تاريخيًّا بالنافذة العثمانية)، ومنها المسار البحري الذي اتخذه فاسكو دي غاما بالدوران حول الكرة الأرضية وصولًا للقارة الأمريكية، التي ظنَّها الهندَ خطأً، فالهند منتج التوابل الرئيس ومطلب الأوربيين الأول. وفيما بعد، حركت دوافع انتزاع ثروات الأمم الضعيفة من الذهب وغيرها القوى الاستعمارية الإسبانية والهولندية وغيرها.

فما السبب الذي يكمن وراء بعث «طريق الحرير» للحياة من جديد؟ وما نقاط الخلاف والتلاقي بين «طريق الحرير» بنسختيه، الحالية والتاريخية؟

١ - تبرعم طريق الحرير القديم وتطوره:

ظهرت سجلات تاريخية مبكرة في الغرب تذكر صادرات الحرير الصيني، حتى

قبل ابتعاث تشانغ تشيان لغربي الصين، مثال: في القرن الثالث قبل الميلاد تقريبًا، أطلق علماء الجغرافيا الرومان على الصين «بلد السيركا» أو «سيركا»، التي تعني باليونانية «دودة القز» أو «الحرير». فبالنسبة للغرب، الصين هي منشأ الحرير، وبلد تكمن قوته في إنتاجه لهذا القماش المخملي. ومن ثَم نرى أن الحرير الصيني وصل لعقر الدُّور الأوربية، قبل إضفاء الإمبراطور هان وو دي الصفة الرسمية على طريق الحرير بقرابة مائة عام، ليصبح الوسيط الأهم الذي تتعرف به الدول كافة على الصين، التي كانت نقطة البداية لرحلات تشانغ تشيان فيما بعد.

أثناء حكم أسرة هان الغربية، ومع تعاظم سلطان قومية شيونغنو (الهون)(24) في الشمال، اتجه تشانغ تشيان لملاقاة «عشيرة دا يوه»(25)، ومطالبتهم بالتعاون في الضغط على قومية شيونغنو (الهون). وخلال رحلته نحو الغرب، اعتقلته قومية شيونغنو (الهون) عدة عقود، ثم وصل في النهاية إلى مركز قيادة «عشيرة دا يوه»، وسعى لنشر ثقافة قومية الهان على أراضيها، مستمدًّا قوته من الدول الواقعة على الحدود الغربية، لينجح في تدشين طريق يربط الشرق بالغرب. وخلال حكم مملكة مانغ الجديدة(26)، أثرت الخلافات الداخلية على خطط التنمية والتطوير، مما سبب ركود طريق الحرير. وبعد تأسس أسرة هان الشرقية، توسَّع الطريق باتجاه الغرب مجددًا، وامتد نحو منطقة البحر الأبيض المتوسط لتبدأ المرحلة الجديدة من رحلات تشانغ تشيان، عملًا على مواصلة تعزيز التبادلات المادية والثقافية بين الشرق والغرب.



صورة (٣) «طريق الحرير» في القرن الثالث عشر

واليوم بعد مرور آلاف السنوات، لا يزال بوسعنا أن نستوعب الأحداث الجسام التي حدثت حينها من خلال تصوير الشاعر تشانغ جي، شاعر أسرة تانغ الإمبراطورية الصينية. فأثناء فترة حكم أسرة تانغ، لعب طريق الحرير دورًا فريدًا من نوعه، جالبًا ازدهارًا غير مسبوق لغرب الصين؛ حيث لم تتوقف حركة تصدير الشاي والحرير والخزف، إلى جانب تدفق توابل غربي الصين وصناعاته، وتوافدت القوافل التجارية على مدينة تشانغآن عاصمة حكم أسرة تانغ، ثم حمل أباطرة أسرة تانغ لقب «خاقان السماء»(27). وبانتهاء «تمرد آن شه»(28)، حُظر طريق الحرير البري جزئيًّا، في حين ازدهر طريق الحرير البحري. أثناء حكم أسرة سونغ بفرعيها الشمالي والجنوبي، تعرَّض طريق الحرير البري الشمالي لسيطرة أسر لياو وجين وشيا الغربية فترة طويلة؛ لذا حُظر هذا الفرع الشمالي لطريق الحرير البري. وخلال حكم أسرة سونغ الجنوبية، ومع الاستقرار الأمني تطورت صناعة النقل البحري، وازدهر طريق الحرير البحري بلا هوادة، منتزعًا هيمنة طريق الحرير البري التقليدية.

بنظرة عابرة على تاريخ مسار تنمية طريق الحرير، ورغم تقلبات رحلته الألفية ما بين صعود وهبوط، فإن امتداده وتطوره حمل الكثير من الإسهامات التاريخية لغربي الصين:

أولًا: ازدهار التبادلات التجارية والاقتصادية لغربي الصين. فلم تتوقف تبادلات التجار وجلجلة إبل القوافل التجارية الصاخبة على طول طريق الحرير الذي يتجاوز آلاف الكيلومترات. وفي سياق التجارة، عمل توافر السلع وتعددها على تعزيز الازدهار المادي لغربي الصين، ودفع تدفق شبكات الثروات والموارد الطبيعية والموارد البشرية من خلال عمليات التبادلات التجارية. ثانيًا: تعزيز الاستقرار بين الأقليات القومية المتمركزة على طول طريق الحرير. من الملاحظ عدم اندلاع حروب وصراعات واسعة النطاق، لازدهار وتواتر التبادلات التجارية بين الأقليات القومية كافة، وصاحبها في الوقت نفسه التفاهمات المتبادلة التي تثمر عنها التبادلات الثقافية.

في الوقت ذاته، بدت اتجاهات الامتزاج بين هذه الأقليات القومية ظاهرة للعيان؛ حيث تمتعت كلٌّ منها بدرجات مختلفة من التطور والتقدم. وفي نهاية المطاف، فإن طريق الحرير ليس مجرد طريق تجاري فحسب، لكنه بمثابة جسر ثقافي؛ حيث انصهرت في بوتقته الحضارات والثقافات كافة، وتطورت التعددية الثقافة العالمية استنادًا لجوهر التمازج والانفتاح، ليشيد منصة للتواصل والتبادل الثقافي العالمي. من الجدير بالذكر، أن الديانة البوذية دخلت الصين عبر طريق الحرير؛ حيث انتقلت من مهدها في الهند فالحدود الغربية، وأخيرًا إلى قلب بر الصين الرئيس. وفيما بعد دخلت الديانات النسطورية(29) والزرادشتية(30) والمانوية(31) وغيرها متتابعة، مما أسهم في تشكيل هوية الأقليات القومية الصينية الدينية، وتعزيز الشعور الروحي، والحفاظ على المغزى العميق للاستقرار الاجتماعي. إن إدراك سياق تطور طريق الحرير القديم، يفضي إلى استيعاب الرابط بين تأسيس «الحزام والطريق» الآن وطريق الحرير القديم، مما يعضد إدراك ما بينهما من روابط ونقاط تشابه واختلاف بصورة أكثر شمولًا.

٢ - تفوق مبادرة «الحزام والطريق» على طريق الحرير القديم:

١- ماهية مبادرة «الحزام والطريق»:

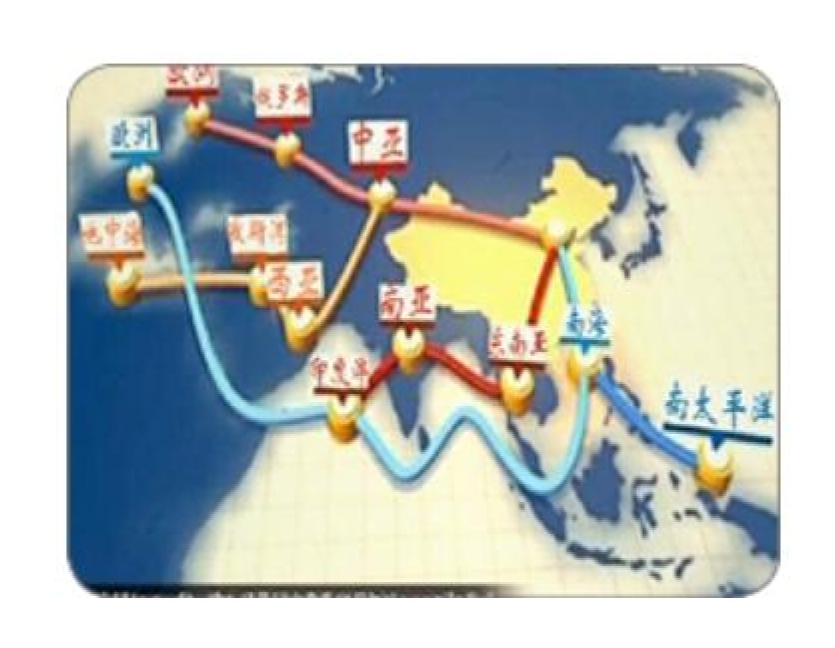
سبتمبر عام ٢٠١٣ وأثناء زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ كازاخستان، ألقى كلمة مهمة بعنوان: «المضي قدمًا في الصداقة بين الشعوب من أجل مستقبل أفضل» في جامعة نزار بابيف الكازاخستانية. وقد أشار السيد شي جين بينغ خلال كلمته إلى: «رغبةً في جعل الترابط الاقتصادي بين دول أوربا وآسيا كافة أكثر توطيدًا، والتعاون المتبادل أكثر عمقًا، ونطاق التنمية أكثر رحابة واتساعًا، يمكننا أن نعتمد أسلوب تعاون مبتكر، بأن نؤسس «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير». إنها مهمة ضخمة من شأنها إثراء شعوب الدول الواقعة في نطاق هذا الحزام. وتلك كانت المرة الأولى التي طُرح فيها الإطار الإستراتيجي «للحزام الاقتصادي لطريق الحرير».

وفي الشهر التالي لهذا الحدث، وأثناء مشاركته في الاجتماع غير الرسمي لقادة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (إيبك)، صرَّح الزعيم الصيني: ما طفقت منطقة جنوب شرق آسيا محورًا مهمًّا «لطريق الحرير البحري» منذ القدم، والصين كلها رغبة في توطيد التعاون البحري مع دول اتحاد جنوب شرق آسيا (الآسيان)؛ للمشاركة في تأسيس «طريق الحرير البحري بالقرن الحادي والعشرين»، اعتمادًا على أسس التعاون البحري بين الصين ودول الآسيان التي أقامتها الحكومة الصينية وتنمية علاقات التعاون والشراكة البحرية.

تمحورت مبادرة «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير» و«طريق الحرير البحري بالقرن الحادي والعشرين» (سيذكر اختصارًا فيما يلي «بالحزام والطريق») لتصبح نموذجًا للتعاون الفوق إقليمي للربط بين القارات الثلاث: آسيا وأفريقيا وأوربا، على الصعيد السياسي والتجاري والمالي والشعبي والمرافق، ومن ثَمَّ تجاوز طريق الحرير القديم، وتفوق على «خطة مارشال» التي روجت لها أمريكا؛ حيث يتمتع «الحزام والطريق» بمسئولية مستقبلية، بصفته جسرًا رابطًا بين الحلم الصيني والحلم العالمي. بالنظر إلى البيان المشترك للجنة الوطنية للتنمية والإصلاح ووزارتي الخارجية والتجارة بتاريخ ٢٨ مارس عام ٢٠١٥م تحت عنوان «رؤى وخطوات دفع التأسيس المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري بالقرن الحادي والعشرين»:

تهدف المشاركة في تأسيس «الحزام والطريق» إلى تشجيع التدفق المنظم الحر للعوامل الاقتصادية المهمة، وتخصيص الموارد بكفاءة، والتكامل العميق بين الأسواق، ودفع تطبيق تنسيقات السياسات الاقتصادية للدول الواقعة على حدود الحزام والطريق. إن طموحات «الحزام والطريق» وتحدياته يفتح نطاقات أكبر ومستويات أعلى، وأصعدة أعمق من التعاون الإقليمي، والتشارك معًا لبناء إطار تعاون اقتصادي إقليمي منفتح ومتمازج ومتوازن. ينقسم «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير» إلى ثلاثة قطاعات، ألا وهي: القطاع

الشمالي ومحوره الجسر القاري بين آسيا وأوربا(32) (بكين – روسيا – ألمانيا – شمال أوربا)، والقطاع الأوسط ومحوره أنابيب النفط والغاز الطبيعي (بكين – شيآن – أورومتشي – أفغانستان - كازاخستان – المجر - باريس)، والقطاع الجنوبي ومحوره الطرق السريعة الدولية (بكين – نانجيانغ(33) – باكستان – إيران – العراق – تركيا – إيطاليا - إسبانيا).



صورة(٤) صورة توضيحية لمبادرة «الحزام والطريق» (34)

تبرز سلاسة التواصل بين النقاط المهمة للحزام الاقتصادي لطريق الحرير كما يلي: الصين عبورًا إلى آسيا الوسطى وروسيا، وصولًا إلى أوربا (بحر البلطيق)، أو الصين عبورًا إلى آسيا الوسطى وغرب آسيا حتى الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط، أو الصين حتى جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا والمحيط الهندي. والحزام الاقتصادي يضم بين جنباته الممر الصيني الباكستاني والممر البنغلاديشي الصيني الهندي البورمي، إضافة إلى الممر الصيني الروسي المنغولي والممر الاقتصادي بين الصين وآسيا الوسطى، والممر الاقتصادي بين الصين وشبه الجزيرة الهندية الصينية والممر الاقتصادي البحري ... إلخ؛ ليشكل الهيكل العظمى للحزام الاقتصادي لطريق الحرير البري. ومنها: يهتم الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني بنقل البترول، في حين يؤكد الممر البنغلاديشي والصيني والهندي والبورمي، التبادلَ التجاري مع دول الآسيان، والجسر القاري بين آسيا وأوربا هو خط السكة الحديد الرابط مباشرة والممر اللوجيستي بين موانئ الصين الشرقية عبر آسيا الوسطى وغرب آسيا وصولًا إلى أوربا. أيضًا يركز الممر الاقتصادي الصيني المنغولي الروسي على الأمن القومي وتنمية

الطاقة. لكن يتجه «طريق الحرير البحري بالقرن الحادي والعشرين» بشكل أساسي من موانئ الصين عبر بحر الصين الجنوبي، وصولًا للمحيط الهندي حتى أوربا، أو من موانئ الصين عبر بحر الصين الجنوبي حتى المحيط الهادي. يُعد الحزام الاقتصادي لطريق الحرير منطقة تنمية اقتصادية حديثة، تشكلت على أطلال مفهوم «طريق الحرير القديم». يتضمن «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير» مفهوم «الحزام الاقتصادي»، الذي يجسد فكر التنمية المتناغمة لكل المدن الواقعة على الحزام الاقتصادي. وتقبع معظم الدول الواقعة على طريق الحرير بين منطقتين تعتبران محركات اقتصادية كبرى، وبينهما منطقة مدقعة الفقر، فالمنطقة كلها تمثل ظاهرة «ازدهار عند الطرفين، واضمحلال في الوسط». إن التنمية الاقتصادية والسعي وراء حياة أفضل هي تطلعات عالمية من دول المنطقة والشعوب. وهذا يتطلب ربط المحركين الاقتصاديين الكبيرين، والعمل معًا لبناء الأساس الإستراتيجي الدولي للحزام الاقتصادي لطريق الحرير.



صورة(٥) صورة بثها التلفزيون المركزي الصيني لإطار مبادرة «الحزام والطريق»

كانت البحار والمحيطات وستظل بمثابة الأواصر الطبيعية للتبادلات التجارية والثقافية بين الدول كافة؛ لذا فإن المشاركة في تأسيس «طريق الحرير البحري بالقرن الحادي والعشرين»، يجعل منه طريقًا تجاريًا جديدًا يمكّن الصين من ربط جنبات العالم معًا، في ظل الأوضاع المتغيرة لأنماط السياسة والتجارة العولمية. وتكمن قيمة هذا الطريق الجوهرية في كونه ممرًّا دوليًّا وقيمة الأمن الإستراتيجي الذي يمثله. وهكذا سيضاعف افتتاح «طريق الحرير البحري

بالقرن الحادي والعشرين» وتوسعه، أمنَ الصين الإستراتيجي بلا أدنى شك، خاصة إثر احتلال الصين المرتبة الثانية على مسرح الاقتصاد العالمي، وتشابك الأنماط السياسية والاقتصادية.

لا يقتصر شركاء الأمن الإستراتيجي لـ «طريق الحرير البحري بالقرن الحادي والعشرين» على دول الآسيان، لكن ينبغي أن نتشارك في تأسيس ممر نقلي ضخم يتميز بالسلاسة والأمان والفعالية، عن طريق تعزيز التبادلات مع الدول والمناطق الواقعة على طريق الحرير البحري؛ لربط سلسلة الأسواق بين كل الكيانات الاقتصادية لدول الآسيان وجنوب آسيا وغربها وشمال أفريقيا وأوربا، وتنمية الحزام الاقتصادي للتعاون الإستراتيجي باتجاه بحر الصين الجنوبي والمحيط الهادي والمحيط الهندي، وصولًا للأهداف البعيدة المدى، من تكامل اقتصادي وتجاري بين آسيا وأوربا وأفريقيا. إن قطاع دول الآسيان بطريق الحرير البحري يُعد مفترق طرق، ومنطقة لا بد من عبورها، مما يجعله الهدف التنموي الأول لمبادرة طريق الحرير البحري الجديد، لكن الصين ودول الآسيان تتمتعان بقاعدة سياسية رحبة وقاعدة اقتصادية متينة؛ لذا تتماشى مبادرة طريق الحرير البحري بالقرن الحادي والعشرين مع المصالح المتبادلة والاحتياجات المشتركة للطرفين.

٢. ما السبب وراء تأسيس مبادرة «الحزام والطريق»؟

تهاجم مبادرة «الحزام والطريق» - وبصورة مباشرة - ثلاث مشكلات إستراتيجية، تتضمن: «الربط الثلاثي»، ربط الطرق وربط الملاحة وربط التجارة، الذي يعد نقطة قوة لحل مشكلات «الحزام والطريق» المبادرة. سيكون للصناعات والمجالات الإنتاجية المرتبطة «بالربط الثلاثي» السبق في الاستفادة المباشرة من محطات تأسيس «الحزام والطريق»، ومن بينها ربط الطرق الذي يعد أكثر مشكلات الحزام الاقتصادي لطريق الحرير إلحاحًا وطلبًا للحل؛ حيث تتسم سلاسة ربط الطرق بأهمية كبيرة لحل مشكلات الصين المبادرة الثلاث (سنذكرها بالتفصيل فيما يلي).

١- مهاجمة مبادرة «الحزام والطريق» المباشرة لثلاث مشكلات إستراتيجية:

- التفوق التاريخي لمبادرة «الحزام والطريق»:

يمثل «الحزام والطريق» إستراتيجية تنموية مهمة متوسطة وطويلة المدى، تبغي حل ثلاث مشكلات إستراتيجية مهمة، ألا وهي: أسواق لفائض الإنتاج الصيني، والوصول إلى الموارد الطبيعية، إلى جانب توسع العمق الإستراتيجي والأمن القومي.

- مشكلة الصين حيال أسواق الطاقة الإنتاجية الثرية ذات الأسبقية

سببت الطاقة الإنتاجية الفائضة مشكلة ضخمة للمعالجة الاقتصادية، التي قد تعتبر طاقة إنتاجية ثرية ذات أسبقية. ينبغي أن يتجاوز معدل الاستخدام لمجالات الإنتاج الصناعي الذي يتسم بالصحية والربحية ٨٥٪، ولكن وفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي، فإن معدل استخدام مجالات الإنتاج الصناعي الصيني كافة لم تتجاوز ٦٥٪. لكنَّ المستوردين التقليديين للصين يتصفون بعدم التعددية وعدم الاتساع، فأمريكا وأوربا واليابان لها نصيب الأسد من الصادرات، لكن هذه الأسواق التصديرية التقليدية فُتحت كلها، ولم يعد متاحًا زيادة مساحة الأسواق عما عليه الآن، ومن الصعب استيعابها للطاقة الإنتاجية الثرية ذات الأسبقية، وفي ظل صعوبة تسريع وتيرة الاستهلاك المحلي، فإن فتح «الحزام والطريق» أسواقًا جديدة هو طريقة مثالية لحل هذه المشكلة.

- مشكلة الصين حيال الوصول إلى الموارد الطبيعية

تعتمد الصين بنسبة كبيرة على الموارد الطبيعية من نفط وغاز طبيعي والمعادن من خارج البلاد، وحاليًّا تدخل تلك الموارد للصين من خلال الممرات

البحرية المجاورة، فخام الحديد يأتي من أستراليا والبرازيل، أما النفط فمصدره الشرق الأوسط، فمثل هذه القنوات قليلة وضيقة. وما زالت علاقات التعاون بين الصين والدول المصدرة لتلك الموارد لم تتعمق بصورة كافية بعد، ولم يتسع نطاق التعاون الاقتصادي والتجاري بفعالية، مما سبَّب عدم استقرار التعاون وعدم وثباته في مجال الموارد الطبيعية. وقد أضاف «الحزام والطريق» الكثير من الممرات البرية الفعالة لدخول الموارد، مما مثَّل أهمية كبرى حيال تعددية سُبل الوصول للموارد الطبيعية.

- مشكلة الصين حيال توسع العمق الإستراتيجي والأمن القومي

تصل الموارد الطبيعية للصين حاليًّا من خلال الممرات البحرية المجاورة، لكن هذه الممرات البحرية تتعرض لتعديات خارجية مباشرة، وتتصف بالهشاشة الشديدة في أوقات الحروب. تتمركز المراكز الصناعية والبنية التحتية على المناطق الساحلية، وستفقد الصين كلها مرافق حيوية فورًا حال تعرُّض تلك المناطق الساحلية لضربات خارجية. بالنسبة لتوسع العمق الإستراتيجي في غربي الصين، فالمساحة شاسعة وعدد السكان قليل والمراكز الصناعية نادرة، ولكن التهديدات التي قد تتعرض لها إمكانات التنمية الصناعية والبنية التحتية أثناء الحروب قليلة نسبيًّا. وستستفيد توسعات العمق الإستراتيجي وتعزيزات الأمن القومي من انفتاح مبادرة «الحزام والطريق» نحو غربي الصين.

لحل مشكلة فائض الصين الإنتاجي، ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار، ما ذكرناه سابقًا بأن «الحزام والطريق» هو الحل السحري لهذه المشكلة. وبنظرة واقعية، سندرك مدى هشاشة بنية غربي الصين التحتية؛ لذا لا بد من اتخاذ خطوات حثيثة للتوعية والدعوة لافتتاح مثل هذا الممر النقلي وتهيئته، وهو الأمر الذي يتماشى مع مغزى «الحزام والطريق»، ألا وهو أن السحر يبدأ من ربط الطرق وربط الملاحة.

ينبغي على «الحزام والطريق» البدء بربط الطرق، لكن العقدة تكمن في هشاشة البنيـة التحتيـة، والمنطقـة المراد تطويرها بغربي الصين شاسعة ونائية؛ لذا ستكون نقطة البداية من البنيـة التحتيـة للنقل والمواصلات على صعيد، وأنابيب البترول والغاز الطبيعي على صعيد آخر.

تضم البنية التحتية للنقل والمواصلات بين جنباتها: طرق السكك الحديدية – الطرق السريعة – الموانئ – الطيران المدني. وتتجه بصورة أساسية نحو: آسيا الوسطى – جنوب آسيا – جنوب شرق آسيا. لذا ربما ينبغي الوضع في الحسبان مشروعات السكك الحديدية، ومنها: طريق الصين - لاوس والصين - تايلاند والصين - بورما والصين وباكستان والصين – قيرغيزستان – أوكرانيا. وقد تصبح الطريق السريعة بين الصين وطاجيكستان من ناحيـة، والصين وكازاخستان من ناحية أخرى، من أهم الطرق المخطط لتعبيدها.

في حين تضم البنية التحتية لأنابيب البترول والغاز الطبيعي: الممرات المبادرة لنقـل البتـرول والغـاز الشـمال الغربيـة والجنـوب الغربيـة والشمال شرقية والبحريـة. ومن المشاريع الرئيسة في هذا المجال: أنابيب الغاز بين الصين وروسيا، وباتجاه آسيا الوسطى، إلى جانب أنابيب البترول والغاز الطبيعي بين الصين وبورما.

تمثل البنية التحتية للنقل والمواصلات والبنية التحتية لأنابيب البترول والغاز القاعدةَ المتينة لمبادرة «الحزام والطريق»، وتحمل أيضًا مغزى متعددًا لما بين الصين والدول المجاورة من تواصلات بينية على الأصعدة السياسية والتجارية والمالية والإنسانية.

فكيف لنا أن نؤسس مبادرة «الحزام والطريق»؟ ينبغي العمل على زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، وفتح أسواق خارجيـة، والتوسع في التصدير، واستيعاب الفائض الإنتاجي، وتفكيك الحواجز التجاريـة، وأخيرًا تأسيس منظومة تجارية ومالية عولمية يتوافق ومصالح الصين بعيدة المدى.

٣ - مبادرة «الحزام والطريق» تمنح طريق الحرير القديم روحًا جديدة ما بين الإرث والتجديد:

انبثق طرح مبادرة «الحزام والطريق» من توارث جوهر انفتاح طريق الحرير القديم وشموليته؛ لذا يتشابه مع ذلك الطريق القديم في كثير من المواضع، ومن ناحية أخرى، يتمتع «الحزام والطريق» بنكهة العصر الجديد؛ لذا ينبغي أن يتفوق على طريق الحرير القديم التقليدي على صعيدي «المساحة والنطاق» و«الماهية والمغزى»، فليستمر «الحزام والطريق» في الازدهار في ظل التوارث الذي يحمل سمات إبداعية، وتوفير المزيد من فرص التنمية للدول الواقعة عليه.

- الإرث التاريخي لمبادرة «الحزام والطريق»

لعب طريق الحرير القديم دورًا إيجابيًّا على صعيد التعاون التجاري والتبادل الثقافي، والاستقرار بين الأقليات القومية، ولكن مبادرة «الحزام والطريق» التي نحن بصدد تأسيسها حاليًّا يمكنها لعب الدور المتفرد نفسه على الأصعدة نفسها، ومشاركة مردودات التنمية مع العالم استنادًا إلى موقف دولة كبرى يتسم بالمسئولية والشمولية والمصداقية. مثلما ذكر السيد شي جين بينغ رئيس الصين والأمين العام للحزب الشيوعي الصيني: إن مبادرة «الحزام والطريق» سياسة تهدف لإثراء حياة شعوب جميع الدول الواقعة على حدودها وتسهيلها؛ سعيًا وراء علاقات اقتصادية أوثق بين جميع دول أوربا وآسيا، وتعميق التعاون المتبادل، وتوسيع نطاق التنمية.

يشير مسمى «طريق الود والصداقة» إلى تأسيس مبادرة «الحزام والطريق»، مستندًا إلى إسهامات طريق الحرير القديم تجاه الاستقرار والانسجام والتعايش بين الأقليات القومية، وسوف تؤسس مبادرة «الحزام والطريق» لتصبح طريق تنمية يهب السعادة والرخاء لكل فئات الشعب وأقلياته، وتعزيز

تبادل الصداقة والتعايش الودي بين كل الدول والأقليات القومية المختلفة الواقعة على حدود هذه المبادرة، في ظل تواتر الاعتداد بالتنمية السلمية محورَ العصر. في الآونة الأخيرة، ومع تقدم الصين وازدهارها، تزايدت شكوك دول العالم حيال هذا التقدم بفعل «نظرية التهديد الصيني»(35) التي ظهرت نتيجة للتأثير الغربي؛ حيث تعد هذه الدول القوةَ الصينية تهديدًا للنظم السياسية القائمة. لكن «طريق الود والصداقة» يعكس تمامًا تمسك الصين بالسعي قدمًا على طريق التنمية السلمية، وليس سعيًا للهيمنة على العالم؛ حيث تدمج منهجي «الجذب نحو الداخل» و«الانطلاق نحو الخارج»؛ لمشاركة مردودات التنمية مع العالم، ومن ثمة مشاركة التنمية وتبادل المنفعة مع جميع الدول.

يشير مسمى «طريق الرخاء والازدهار» إلى تأسيس مبادرة «الحزام والطريق»؛ لتكون صورة طبق الأصل من طريق الحرير القديم في ربط تجارة الشرق والغرب، وتوفير ثروات مجتمعية كبرى، فعبر القارات الثلاث: آسيا وأوربا وأفريقيا، هناك مجموعة شرق آسيا الاقتصادية، وهناك مجموعة أوربا الاقتصادية؛ لتعزيز ازدهار أسواق الشرق والغرب خلال عمليات التبادل التجاري؛ لتمنح مبادرة «الحزام والطريق» الدول الواقعة في نطاقها فرص وإمكانيات تنموية ضخمة. وبالنظر لخطة عمل هذه المبادرة، وتماشيًا مع ترقية مستوى سلسلة من المناطق التجارية الحرة، مثل: منطقة التجارة الحرة الصينية اليابانية الكورية، ومنطقة التجارة الحرة بين الصين ودول الآسيان، إضافة إلى جميع الممرات الاقتصادية، مثل: الممر الاقتصادي البنغلاديشي الصيني الهندي البورمي، والممر الاقتصادي الصيني المنغولي الروسي، مما يعزز فعالية التقسيم الرشيد للعملية الإنتاجية، وتخفيض الحواجز التجارية البينية، وتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير بين جميع الدول، فضلًا عن التجارة والاستثمار. من أجل تأسيس «شبكات تداول الثروات» و«شبكات نقل البضائع» و«شبكات التحويلات النقدية» التي تتميز بالكفاءة والفعالية.

يشير مسمى «طريق التبادل والتواصل» إلى كون «الحزام والطريق» طريقًا

تجاريًا، وطريقًا للتبادل الثقافي والتواصل الإنساني أيضًا. سيزدهر التبادل الثقافي ويتألق استنادًا إلى أسس التحسن المستمر لبنية جميع الدول الواقعة في نطاق المبادرة والتعميق المتواصل للتعاون التجاري. وحاليًا تغطي مبادرة «الحزام والطريق» رقعة سكانية إجماليها ثلاثة مليارات نسمة. إذا تمكنا من تعزيز «روح طريق الحرير التقليدية» التي تتسم «بالتعاون السلمي – الانفتاح والشمولية – التعلم المتبادل - المنفعة المشتركة»، فلن ندفع التفعيل المبكر «للتواصل الإنساني»، وزيادة دعم شعوب الدول والمناطق المجاورة وتعزيزها لهذه المبادرة فحسب، بل سندفع - وبقوة - التنمية الثقافية ذات التعددية، وصولًا للمزج بين المادة والجوهر على أسس التبادل والتواصل الثقافي، والتحقيق الواقعي لمفهوم التعاون على أسس «المشاركة التجارية» و«مشاركة التأسيس» على الأصعدة الاقتصادية والإنسانية.

يأتي تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» اليوم، اعتمادًا على بانوراما تنموية كبرى تحمل إرث طريق الحرير القديم من «الود والصداقة» و«الرخاء والازدهار» و«التبادل والتواصل»، لنعبِّد طريقًا يتميز بالاحترام والثقة المتبادلين، والتعاون المربح للجانبين والتعلم المتبادل. لكن يجب الانتباه إلى أن تأسيس «الحزام والطريق» عملية مستمرة، من الصعب أن تنتهي بين عشية وضحاها. والآن ينبغي أن نعمل على التحسين المستمر لترتيبات السياسة الداعمة ذات الصلة، وتقوية البنية والمرافق التحتية، والتعامل الحكيم مع المشكلات كافة التي قد تطفو على السطح.

- التطور العصري لمبادرة «الحزام والطريق»

دعت «قرارات لجنة الحزب الشيوعي الصيني المركزية حول التعميق والإصلاح الشاملين لبعض القضايا الكبرى» الصادرة عن الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر اللجنة المركزية التابعة للحزب الشيوعي الصيني العام الخامس، دعت بوضوح إلى ضرورة تعزيز تأسيس «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير» و«الطريق

البحري لطريق الحرير بالقرن الحادي والعشرين»؛ لتدشين مرحلة جديدة من انفتاح الصين على الخارج، ولارتقاء مبادرة «الحزام والطريق» مكانتها بصفتها مبادرة وطنية مهمة. إن مبادرة «الحزام والطريق» في صورتها الآنية تمزج الوضع المعاصر خارجيًّا وداخليًّا، وتضفي عليه دلالة جديدة تختلف أيما اختلاف عن طريق الحرير القديم، وتحقق نوعين من التفوق، الأول: التفوق على حدود طريق الحرير التقليدي على صعيد «المساحة»؛ حيث اتسعت رقعة المناطق التابعة له، وتعمقت نطاقات التعاون. والثاني: منح طريق الحرير القديم مغزى على صعيد «الماهية»، متفوقًا على الأسلوب الفكري لطريق الحرير التقليدي، لتستند إلى «العصرية» و«التقدمية» و«الانفتاحية» في دفع تأسيس «الحزام والطريق» بثبات.

- تفوق على صعيد «المساحة والنطاق»

بعدما افتُتِح طريق الحرير القديم رسميًّا، ظل طريقًا بريًّا لربط الصين مع قارات أوربا وأفريقيا. وهذا الطريق انطلق من عاصمة أسرة خان الغربية – تشانغآن - مرورًا بممر خه شي، ثم يتفرع إلى فرعين: الأول يبدأ من يانغجوان، ثم شانشان، حتى تصل لسفح جبال كونلون، ومنها إلى منطقة شانشه، ويتجه غربًا إلى تسونغ لونغ، حتى عشيرة دا يوه وآنشي وليتشيان، أو الاتجاه من عشيرة دا يوه جنوبًا إلى شندو. والثاني: يبدأ من ييو منَّجوان، ثم منطقة تشه شه، حتى يصل لسفح تيانشان، ومنها إلى شووله، ويتجه غربًا إلى تسونغ لونغ، مرورًا بمنطقة دا وان وكانغتشو، وأخيرًا يانتساي.

لذا يتضح لنا أن طريق الحرير البري القديم بدأ من جنوب آسيا، مرورًا بآسيا الوسطى ومنطقة غرب آسيا، ليصل لجميع دول أوربا. وخلال تلك الرحلة، ورغم تأثر منطقتي جنوب شرق آسيا وجنوبي آسيا بهذا الطريق البري، فإنه تأثير محدود إذا ما قُورن بتأثر منطقتي غرب آسيا وآسيا الوسطى.

يأتي تأسيس «الحزام والطريق» في صورته الآنية ملتزمًا في معظم نطاقاته بمسار طريق الحرير القديم، معتمدًا على الجسر القاري بين آسيا وأوربا، ومروره بمناطق مهمة، مثل آسيا الوسطى وغرب آسيا، ليصل للقارة الأوربية، محققًا الغاية من التواصل والترابط بين الدول والمناطق الواقعة في نطاق مبادرة «الحزام والطريق». لكن خلال عملية تأسيس هذا المبادرة، بدأ تنفيذ التأسيسات الداعمة «لممراته الاقتصادية»، التي من شأنها إدراج المناطق الرئيسة لطريق الحرير غير البري في خضم هذه المبادرة الجديدة. مثال: «الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني» ينطلق من مقاطعة شينجيانغ غربي الصين وصولًا لباكستان، ومنها مسار جنوب آسيا، ومن ثم يتكامل مع «الممر الاقتصادي البنغلاديشي الصيني الهندي البورمي»، وبذلك دلفت منطقتا جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا في أحضان المبادرة الجديدة.

وفي الوقت ذاته، تحملت هذه المناطق التي تم ضمها لمسار «طريق الحرير القديم» حصتها من مسئوليات تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» الجديدة. إضافة إلى ذلك فإن تأسيس «الممر الاقتصادي الصيني المنغولي الروسي» من شأنه أن يدرج منطقة شمال شرق آسيا ضمن مسار مبادرة «الحزام والطريق»، مما يوسِّع مساحة طريق الحرير القديم. إن توسيع مساحة مبادرة «الحزام والطريق» ونطاقها لا يستثير إيجابية مقاطعات الصين مجتمعة فحسب، بل يربط بين جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وشمال شرقها وشرقها وغربها ووسطها مع أوربا ربطًا وثيقًا، مما يغذي مفهوم المساحة الجغرافية لطريق الحرير القديم، مما يمنحه حياة جدية بنكهة العصر.

أشار السيد شي جين بينغ رئيس الصين والأمين العام للحزب الشيوعي الصيني في كلمته إلى: ضرورة أن نبدأ من النقطة لنرسم أجزاء مسار الطريق الجديد خطوة خطوة، مما شكل التعاون العميق بين مناطق الصين المختلفة تدريجيًّا، وحقق في الوقت نفسه التواصلات البينية الخماسية على صعيد المجالات السياسية والتجارية والمواصلات والمالية والشعبية. يمكننا أن نلحظ

من خطاب السيد شي جين بينغ، تفوق مبادرة «الحزام والطريق» التي نحن بصدد تأسيسها حاليًّا على طريق الحرير القديم التقليدي في «مساحة التعاون»، تفوقًا ملحوظًا في المجالين التجاريين: التواصلات البينية التجارية لتأسيس «الحزام والطريق» (تطبق السياسة وتؤسس البنية التحتية)، والتواصل البيني على صعيد العلوم والتكنولوجيا والثقافة وحتى العلاقات الشعبية وغيرها. مما أسّس قاعدة تعاون راسخة بين جميع المناطق.

فضلًا عن النقطتين السالف ذكرهما، فإن الصين تنوي تأسيس طريقَي الحرير البري والبحري معًا بالتوازي. فعبر التاريخ الصيني، ظل ازدهار طريق الحرير البحري مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بضعف طريق الحرير البري؛ لذا تهدف الصين حاليًّا إلى تكريس جهودها لتأسيس الطريقين البري والبحري بالتوازي، والعمل على التآزر القوي بينهما. إن التمازج بين مساحة الطريقين البري والبحري، يجعل من الصعب مقارنة مبادرة «الحزام والطريق» بطريق الحرير القديم على أساس مساحته ونطاقه.

- تفوق على صعيد «الماهية والمغزى»

لقد أثرت مبادرة «الحزام والطريق» مغزى طريق الحرير القديم التقليدي، مما حقق التنمية لطريق الحرير القديم المبتكرة على أسس «العصرية» و«التقدمية» و«الانفتاحية».

أولًا: «العصرية»: رغم تعزيز طريق الحرير القديم للازدهار والتقدم بريًّا، فإن الطريق البحري لم ينل نصيبه من هذا الازدهار والتقدم، ما أدى في النهاية إلى تخلف الصين عن ركب عصر الملاحة الكبرى، فتحولت إلى «دولة منغلقة»، وتعرضها لقمع الغرب في بدايات القرن. فخلال العصر الحديث، أصبحت «البحار والمحيطات» موردًا إستراتيجيًّا غاية في الأهمية، كما أصبح التطور من «الأنهار» إلى «البحار» ومن «البر» إلى «البحر» مطلبًا ضروريًّا.

مزج تغير طريق الحرير القديم التقليدي من الصيغة البرية إلى الصيغة البحرية، مزجًا بصورة ابتكارية «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير» و«الطريق البحري لطريق الحرير بالقرن الحادي والعشرين»، مع الأخذ في الاعتبار خطط التعاون البري والبحري الشاملة والتنسيق بينها؛ لتجسد السمات العصرية الحديثة لمطلب التحول إلى «دولة بحرية كبرى». إن انطلاق «الحزام والطريق» من شأنه إدراج مناطق شمال غربي الصين وجنوب غربها في آفاق الانفتاح؛ لتضييق الفجوة بين تلك المناطق وبين المقاطعات الساحلية في الشرق، وتحقيق الثراء المشترك للمقاطعات كافة، وذلك يتوافق مع تعميق سياسات الإصلاح والانفتاح.

ثانيًا: التقدمية: عُدَّت الزراعة العامود الفقري للاقتصاد الصيني، وقُيدت الأنشطة التجارية، وقُسمت شرائح المجتمع الصيني القديم ما بين جنود وفلاحين وصناع وتجار بالترتيب، وقد اعتمد طريق الحرير القديم على تصنيع المنتجات الزراعية ثم تصديرها، مما يبين عدم مثالية هيكل التصدير حينئذٍ. أما «الحزام والطريق» في صورتها الآنية فتتمتع بدرجة عالية من التقدمية على صعيدي المسارات والمفاهيم.

١- على صعيد المسارات: فإن التواصلات البينية الخماسية ربطت بابتكارية النواحي السياسية والتجارية والمواصلات والمالية والشعبية، ما مكَّنها من إبراز أسبقية الصين المبادرة، ومشاركة مردودات التنمية مع جميع دول العالم.

٢- على صعيد المفاهيم :تمسك الصين بجوهر الانفتاح والشمولية، ما يجسد العالم في صورة كيان مشترك مسئول، ساعيًا «للثراء المشترك»، متجاوزًا المبدأ الأكثر انتشارًا بين دول العالم (السعي وراء الربح الفردي).

٣- الانفتاحية: يتبين لنا مما سبق، أن انطلاق الصين في تأسيس «الحزام والطريق» لا يعنى السعي إلى الهيمنة، ولكن يعني السعي لجعل العالم كيانًا موحدًا، ودعوة الدول الواقعة في نطاق المبادرة إلى المشاركة والتعاون استنادًا

لأسس المساواة والتواصل والتفاهم وبناء عالم مزدهر والمشاركة في ثمار التنمية، ومن ثَم التعامل مع المشهد الدولي الذى لا يكف عن التغير. إن ما تبدعه الصين في شأن «الحزام والطريق» تفوَّق على أساليب التعاون الإقليمية التقليدية؛ لتمنح تنمية دول العالم قاطبة أسلوبًا فكريًّا تنمويًّا جديدًا. وبمقارنة هذه المبادرة بطريق الحرير القديم، فإن تقدمية «الحزام والطريق»، سيجعل النشاط والحيوية يدبَّان في أواصر سبل التنمية القديمة للدول الواقعة في نطاقها.

ذكر كتاب «أيام أسرة هان المتأخرة - سيرة المناطق الغربية»: «في عهد تساو ووي، اتجه طريق الحرير نحو الغرب، ليبدأ في الازدهار من جديد». والصين الآن تتوق إلى المستقبل، وتمنح هذا الطريق القديم والجديد في الوقت نفسه القوة والحيوية، على أسس توارث جوهر طريق الحرير والموج بين الواقع المحلي والعالمي، ليحقق هدفه بالربط بين قارتي آسيا وأوربا. ينبغي على مبادرة «الحزام والطريق» التي خرجت من عباءة طريق الحرير القديم التقليدي أن تدفع التعاون الودي بين دول العالم الواقعة في نطاقها ومشاركة مردودات التنمية.

عانى طريق الحرير القديم عدمَ الاستقرار؛ لارتباطه الوثيق بالأوضاع السياسية والاقتصادية للدول التي يمر عليها؛ حيث يأتي ازدهاره واضمحلاله تبعًا لوحدة الأسر الإمبراطورية الحاكمة وقوتها. مثال: بعد «تمرد آن شان»(36) توقَّف طريق الحرير القديم. حينئذٍ ولإتقان العرب فنون البحر، وصلوا إلى جوانغتشو وتشوان تشو ونينغبوه وغيرها، وفقدَ طريق الحرير قيمته(37).

ينبغي على «الحزام والطريق» التغلب على عدم استقرار طريق الحرير القديم، وتحمل رسالته العصرية في إعادة تشكيل العولمة؛ حيث سترتبط شبكة المواصلات بين قارتي آسيا وأوربا، بين سيربط آسيا - المحيط الهادي والاتحاد الأوربي، بوصف الأولى محرك الاقتصاد العالمي، والأخيرة أكبر كيان اقتصادي عالمي. تتمحور الاتجاهات والأهداف الأساسية لتأسيس طريق الحرير بشقيه،

البري والبحري، في تعزيز التجارة وتسهيل الاستثمار، وتعميق التعاون الاقتصادي التكنولوجي، وبناء مناطق تجارة حرة، وأخيرًا تشكيل أسواق كبرى بين آسيا وأوربا.

٤- تفوق مبادرة «الحزام والطريق» على مشروع مارشال:

لم تكتفِ مبادرة «الحزام والطريق» بالتفوق على طريق الحرير القديم فحسب، بل تفوقت على الإستراتيجيات المشابهة في الدول الأخرى أيضًا. فقد ادعت جريدة «النيويورك تايمز» في الخامس من يناير ٢٠٠٩م أن إستراتيجية «انطلاق الصين نحو الخارج» هي «النسخة البكينية لمشروع مارشال». وقد تواترت مثل هذه الأقاويل بعد طرح مبادرة «الحزام والطريق». في الواقع لا يمكن وصف «الحزام والطريق» بأنه النسخة الصينية لخطة مارشال فحسب، فقد تخطى هذا المشروع بكل تأكيد.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بفترة وجيزة، فعَّلت أمريكا مشروعًا يمنح معونات اقتصادية لدول غرب أوربا التي دمرتها تلك الحرب والمشاركة في إعادة تعميرها، وحمل المشروع اسم وزير الخارجية الأمريكية حينئذٍ، فعُرف تاريخيًّا «بمشروع مارشال»، كما عُرف بالمشروع الاقتصادي لإعادة تعمير أوربا. وقد سُوق هذا المشروع استنادًا إلى مشاركة مردودات التنمية بين أوربا وأمريكا، لكنها أدت إلى تقسيم أوربا. وبالنسبة لأمريكا، فإن ترسيخ نظام واتفاقية برايتون وودز الذي تتحكم به أمريكا، والترويج لتأسيس حلف شمال الأطلسي، جعل من أمريكا المستفيد الأكبر من مشروع مارشال.

وخلاصة القول: يبرز الفارق الكبير بين مبادرة «الحزام والطريق» ومشروع مارشال في النواحي التالية:

١. اختلاف الخلفية الزمنية:

روَّجت أمريكا لمشروع مارشال عملًا على التسريع من وتيرة تحقيق الدول

الأوربية الرأسمالية للنهضة بعد الحرب، ومنع الأحزاب الشيوعية في كل من اليونان وإيطاليا من النهوض والتقدم، واغتنام الاضطراب السياسي للاستيلاء على السلطة، ومقاومة توسع الاتحاد السوفيتي نحو الغرب وغيرها من الدول الاشتراكية، وهو ما يُعرف بمبدأ ترومان(38)، الذي يعد أهم ركائز الحرب الباردة، كما كان فرصة لتحقيق الهيمنة الأمريكية. فيما بعد أصبح مشروع مارشال تجمعًا عسكريًّا إقليميًّا (حلف شمال الأطلسي)، ليضع الأساس للتنمية الاقتصادية. لقد كان مشروع مارشال بمثابة نذير للحرب الباردة، ويتسم بلون إيديولوجي قوي نسبيًّا.

لكن «الحزام والطريق» لم يوسم بخلفية الحرب الباردة أو اتجاهات إيدلوجية معينة، كما يتسم بالعراقة والحداثة. إن «الحزام والطريق» يوسم بأنه النهضة الحديثة لطريق الحرير القديم؛ حيث يتوارث ويعزز «روح طريق الحرير التقليدية» التي تتسم «بالتعاون السلمي – الانفتاح والشمولية – التعلم المتبادل - المنفعة المشتركة»، وبوصفه دعوة للتعاون الدولي، فإن «الحزام والطريق» سيحول الأفضلية الإنتاجية والأفضلية التكنولوجية المالية وأفضلية الخبرات، إلى أسبقية السوق والتعاون، وتلك ثمرة انفتاح الصين نحو الخارج.

٢. اختلاف نوايا التنفيذ:

تتضح النية الحقيقية وراء مشروع مارشال في إنقاذ أمريكا للانتعاش الأوربي الاقتصادي من خلال المعونات، كما تحوَّل لأداة عظمى لمجابهة الاتحاد السوفيتي، وفي الوقت نفسه قد يمكِّن أمريكا من التحكم في الأسواق الأوربية بصورة أكثر ملاءمة واحتلالها. وحين اقترحت أمريكا مشروع مارشال، فعلاوة على الظروف السياسية الحرجة، واستبعاد كافة الدول الموالية للاتحاد السوفيتي. وقد صاغت أمريكا المعايير والقواعد للدول التي انضمت للمشروع، ولم تستطع دول أوربا الغربية التي تلقت المعونات إلا أن تقبل دون شروط. وقد أدى هذا المشروع في النهاية إلى تقسيم أوربا. لقد أبرز مشروع مارشال نوايا أمريكا المبادرة حيال التحكم في أوربا، والمهمة المبادرة حيال مجابهة

أوربا للتوسع السوفيتي، وتسريع وتيرة تأسيس حلف شمال الأطلسي.

لكن «الحزام والطريق» يمثل منصة للتعاون المشترك، كما أنه دعوة الصين للتعاون الدولي، وسلعة تنافسية ذات منفعة عامة تقدمها الصين للمجتمع الدولي، مؤكدة مبادئ النقاش المشترك والتنمية المشتركة وقيمة المشاركة ككل، وإطلاق نمط جديد للعلاقات الدولية والتعاون الإقليمي. تأسست دعوة «الحزام والطريق» التي طرحتها الصين على أساس التعاون المربح للجانبين، داعيةً إلى صداقة قائمة على المساواة وتبادل اقتصادي، وتبادل ثقافي بين الدول الواقعة في نطاقها، وفي الوقت نفسه تعزيز التعاون الاقتصادي بين الصين والدول الصديقة، وتأسيس هذه المبادرة وإجراء التبادل الاقتصادي والثقافي على أساس من المساواة والرغبة.

٣. اختلاف الدول المشاركة:

جاءت قائمة الدول المشاركة في مشروع مارشال لتضم أمريكا وبريطانيا وفرنسا وغيرها من دول أوربا المتقدمة، التي تمثل القوى الرأسمالية بالقرن العشرين، واستبعدت الدول الاشتراكية ودول العالم الثالث، فهي بمثابة معونات العالم الأول تجاه العالم الثاني.

استندت مبادرة «الحزام والطريق» إلى الدول الواقعة في نطاق «طريق الحرير القديم» بشقيه البري والبحري، ثم توسعت تجاه دول أخرى، ومعظمها دول نامية جنبًا إلى جنب مع الدول الناشئة والدول المتقدمة؛ لتعزز فيما بينها التعاون الاقتصادي والتبادل الثقافي، وابتكرت التعاون الجنوبي جنوبي، وأنماطًا جديدة للتعاون الإقليمي والتعاون العابر للقارات.

٤. اختلاف المضمون:

ويتجسد المضمون الأساسي «لمشروع مارشال» في أن توفر أمريكا الموارد المادية والمالية والعمالية والدعم السياسي، في حين تتطلب المعونات المالية

الأمريكية أن تضخها دول غرب أوربا لشراء سلع أمريكية، وتسريع وتيرة الحواجز الجمركية، وإلغاء أو تخفيف القيود على النقد الأجنبي، وينبغي على الدول التي تتلقى هذه المساعدات تقبل الرقابة الأمريكية، وتوفير المواد المبادرة التي تنتجها هذه الدول ومستعمراتها لأمريكا، وتأسيس صناديق العملات النظيرة التي تتحكم بها أمريكا، وضمان حقوق الاستثمار الخاص الأمريكي وتطويره. ونتيجة لذلك، تحكمت أمريكا في كمية كبيرة من الصادرات لأوربا، واستخدام الدولار الأمريكي عملةً رئيسة لتسويات تعاملات أوربا الغربية التجارية، والمساعدة في تأسيس الهيمنة المالية في مرحلة ما بعد الحرب الأمريكية؛ لتوطيد الأثر الاقتصادي للسياسة الأميركية وتوسيعه في أوروبا. أيضًا تضمن «مشروع مارشال» تخفيض حجم التجارة مع الدول الاشتراكية، والتخلي عن خطط «التأميم» ... إلخ، وغيرها من ملامح الحرب الباردة الواضحة.

تمثل مبادرة «الحزام والطريق» قدرة عالية تشاركية بين الصين والدول الواقعة في نطاقها، ولا تشبه مشروع مارشال في أحاديته وهيمنة أحد الأطراف، وتتميز بمضمون أكثر ثراء مقارنة «بمشروع مارشال»، وذلك من خلال التواصلات البينية الخماسية على صعيد المجالات السياسية والتجارية والمواصلات والمالية والشعبية.

٥. اختلاف أسلوب التنفيذ:

تم تفعيل «مشروع مارشال» في يوليو عام ١٩٤٧م، واستمر لمدة أربع سنوات. وأثناء هذه الفترة، تلقت جميع دول أوربا العربية من خلال منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مساعدات بإجمالي ١٣ مليارًا، وجاءت في شكل مساعدات مالية وتكنولوجية، فضلًا عن المعدات ... إلخ. وهو ما يساوي حوالى ٥.٤٪ من إجمالي الناتج المحلي، كما ذكر مارشال نفسه في ذلك العام، محتلًّا نسبة ١.١٪ من إجمالي الناتج المحلي طوال مدة المشروع.

فـإذا وضـعنا عـامل التضـخم علـى صـعيد العملـة فـي اعتبـارنا، فقيمـة هـذه المساعدات تساوي ١٣٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٦م. يستند لب المشروع الذي تقوده أمريكا إلى قوتها الاقتصادية الجبارة بعد الحرب العالمية الثانية. تجسد نموذج المساعدات المقدم من «أمريكا» إلى «دول غرب أوربا»، من خلال منح قروض لدول غرب أوربا والمساعدة في إعادة الإعمار والمساعدات الاقتصادية، والدعم التكنولوجي، وتسريع وتيرة تنفيذ إعادة بناء الاقتصاد فيما بعد الحرب للدول المتلقية للمساعدات.

انطلقت الدعوة لـ «الحزام والطريق» من الصين، واكتملت بالمشاركة والتعاون بين الدول الواقعة في نطاق «طريق الحرير». انفتحت الدول الواقعة في نطاق المبادرة إيجابيًّا على المعابر الحدودية، إلى جانب التحسين المشترك لتأسيس المواصلات، وقد تجسدت أنماط التعاون المتعددة الأطراف بين الدول الواقعة فـي نطاقـها رغبـةً فـي إنشـاء بنيـة تحتيـة سليمة لتبادل التعاون الاقتصادي والثقافي.

أكدت مبادرة «الحزام والطريق» وبشكل خاص أن تتجاور كلٌّ من إستراتيجية ونطاق ومعايير وتقنيـة التنميـة بين الدول الواقعة في نطاقها، بهدف تغيير طموحـات التنميـة الصينية إلى طموحـات تنمويـة للدول الواقعة في نطاق المبادرة، رغبةً في تنمية مشتركة للدول ذات خلفية مختلفة على أصعدة العرق والعقيدة والثقافة، من خلال إنشاء صندوق طريق الحرير، وبنك استثمارات البنية التحتية الآسيوية، لنتعاون في تقديم سلع تنافسية ذات نفعية عامة أكثر للـدول والمناطق المجاورة. لذا فمرحلة تنفيذ «الحزام والطريق» أكثر طولًا، وأبعد مدى من مشروع مارشال، وقد مدَّت الصين حدود المبادرة عبر آسيا الوسطى والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وجنوبها ... إلخ، من البر إلى البحـر، وفـي الـوقت نفسـه تأسيس الممرات الاقتصادية والمناطق الصناعية والموانئ ... إلخ، فضلًا عن تأسيس شبكات الربط بين أوربا وآسيا وأفريقيا.

لذا، فمبادرة «الحزام والطريق» لا تعد بأي حال من الأحوال النسخة الصينية

من مشروع مارشال، لكنها تفوقت بكل تأكيد على هذا المشروع. وبطبيعة الحال، فإن نجاح «مشروع مارشال» والسُّبل الدعائية في أيامه الأولى، إلى جانب نمط التنفيذ ذي الطابع المؤسسي كلٌّ لا يتجزأ. مثال: روَّجت الحكومة الأمريكيـة عبـر «لجنـة التضامن مع خطـة مارشـال»، ومن خـلال النقابات والمنظمات. ومثال آخر: أثناء عملية التنفيذ، اهتم «مشروع مارشال» بضمان شـرعية التشـريعات المحليـة، وانطـلاق التعـاون الـدولي نحـو إضـفاء الطـابع المؤسسي والتعبئة الكاملة للقوى الاجتماعية. وهذه الخبرات تحمل الكثير من الإشـارات بالنسـبة لتقبـل الـدول المجـاورة لمبـادرة تنميـة التعـاون (الـحزام والطريق) واعتراف دول العالم الكبرى بها.

٥ - تفوق مبادرة «الحزام والطريق» على خطط إحياء طرق الحرير الأخرى:

لم تكن الصين رائدة إحياء طريق الحرير القديم، على العكس تمامًا، جاءت دعوتـها متـأخرة بعض الشـيء. فكيف عـادت مبادرة «الـحزام والطـريق» إلى أحضان موطنها الأول؟

تختلف خطط إحياء طريق الحرير القديم التي اقترحتها الدول كافة سابقًا اختلافًا كبيرًا عما طرحته الصين مؤخرًا؛ حيث ورث «الحزام الاقتصادي لطريق الحـرير» طـريق الحـرير القديم، كمحـور للحزام الاقتصادي عـابر للقارات، لكن نطاقه تجاوز نطاقات الأحزمة الاقتصادية، وتتجسد آفاقه بعيدة المدى في تشكيل نموذج جديد للتعاون الإقليمي، وتأسيس كيانات مشتركة على صعيد المصالح والمصائر والمسئوليات بالتعاون مع الدول المتجاورة. لذا نستشعر في الـوقت الـراهن، أن «الـحزام الاقتصـادي لطـريق الحـرير» فكرة مجردة نسبيًّا، تحتـاج عمليـة تحـديد للنطـاقات الجغرافيـة التـي يغطيها الـحزام الاقتصادي ومجـالات التعـاون وآليـاتـها ومسـارات ومراحـل وأهداف تنفيذ محدد ... إلخ بأقصى سرعة.

«خطط إحياء طريق الحرير» لمنظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلوم والثقافة

(اليونسكو) وبرنامجها الإنمائي.

فمبكرًا في عام ١٩٨٨م، أعلن اليونسكو تفعيل مشروع «دراسات متكاملة عن طريق الحرير (طريق الحوار)» لمدة عشرة أعوام، بهدف تعزيز التبادل الثقافي بين الشرق والغرب، وتحسين العلاقات بين شعوب قارتي أوربا وآسيا. وفيما بعد، أقامت اليونسكو العديد من الاحتفالات والأنشطة التي تدور حول قضايا «طريق الحرير»، مثال: جولات استكشافية أكاديمية - منتديات أكاديمية دولية - معارض الآثار ذات الصلة - معارض ترويج سياحية ... إلخ، عملًا على إثارة اهتمام المجتمع الدولي حيال «طريق الحرير».

بحلول عام ٢٠٠٨م، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي «خطط إحياء طريق الحرير»، التي تتكون من ٢٣٠ مشروعًا، وتحددت مدة التنفيذ من عام ٢٠٠٨م إلى عام ٢٠١٤م، بإجمالي استثمارات ٤٣ مليار دولار أمريكي، وتتمحور أهدافها في تحسين الظروف كافة من خلال تعبيد الطرق السريعة وطرق السكك الحديد والموانئ، كممرات قارية بين أوربا وآسيا، عملًا على تألق طريق الحرير ذي التاريخ الذي يربو على ألفي عام. وقد اشترك بها ١٩ دولة، منها: روسيا وإيران وتركيا والصين، بهدف تعبيد ستة ممرات للنقل، وتتضمن طرق سكك الحديد والطرق السريعة بين الصين لأوربا، وروسيا إلى جنوب آسيا، والشرق الأوسط ... إلخ.

- إستراتيجية «دبلوماسية طريق الحرير» اليابانية:

عام ٢٠٠٤م طرحت اليابان «منطقة طريق الحرير» التي تشمل خمس دول بآسيا الوسطى، وثلاث دول بالقوقاز، بل ووضعت تلك المنطقة على رأس أولويات المبادرة الدبلوماسية اليابانية. وفقًا لإستراتيجية «دبلوماسية طريق الحرير»، ظهرت نية اليابان في التركيز على الاعتبارات الجيوسياسية، طلبًا لموطئ قدم لآسيا الوسطى، والقوقاز تلك المنطقة المبادرة المهمة، وفي الوقت ذاته ترغب

اليابان الانطلاق من الانحياز للمصلحة الاقتصادية، للاستيلاء على أكبر قدر من كنز احتياطات مصادر الطاقة بمنطقة الشرق الأوسط، لاقتناص حقوق استغلال وتطوير موارد الطاقة والتجارة، من خلال تعزيز اختراق النفوذ السياسي والاقتصادي.

مشروع «طريق الحرير الجديد» الأمريكي: ينقسم مشروع «طريق الحرير الجديد» الأمريكي إلى مستويين، فكري ورسمي. ففي عام ٢٠٠٥م، طرح السيد فردريك ستار رئيس معهد بحوث آسيا الوسطى والقوقاز بجامعة جونز هوبكنز الأمريكية، طرح الإطار الإستراتيجي «طريق الحرير الجديد»: عبر تأسيس شبكة مواصلاتية واقتصادية تنموية تربط بين جنوب آسيا وآسيا الوسطى وغرب آسيا، على أن يتخذ من أفغانستان محورًا له، ليربط بين دول آسيا الوسطى وغرب آسيا ذات موارد النفط والغاز الغنية والهند ذات التنمية الاقتصادية المتسارعة مع جنوب شرق آسيا، فضلًا عن تعزيز التكامل المتميز بين الدول والأقاليم الكبرى كافة، ودفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول المنطقة بما فيها أفغانستان.

طرح الجانب الرسمي الأمريكي عام ٢٠١١م مشروع «طريق الحرير الجديد»، متخذًا من أفغانستان مركزًا له، وانطلاقًا من أعمال إعادة الإعمار بعد الحرب التي قادتها أمريكا في أفغانستان، آملًا في استثمار الدول المجاورة لأفغانستان حماية لمكانة أمريكا المحورية في عملية تنمية قارتي أوربا وآسيا. ففي الواقع تظهر يد أمريكا دافعة للأحداث وأفغانستان مركز لها، للربط بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا، وتأسيس هيكل سياسي واقتصادي إقليميًّا، وأهم محاور هذا المشروع احتياج هذه الدول للقواعد العسكرية الأمريكية، للالتفاف حول الصين وروسيا وإيران والتحكم بهم.

«طريق الحرير الجديد» الروسي: خططت روسيا عدة مرات لتأسيس «ممر نقلي بين الصين وأوربا»، والذي يُعرف بـ «طريق الحرير الجديد»؛ ليربط شبكة طرق السكك الحديدية الأوربية بدءًا من الصين ثم آسيا الوسطى وروسيا، وصولًا

إلى ديسبورغ الألمانية، وصرَّحت بأنها ستلعب دورًا حاسمًا في ظل «طريق الحرير الجديد».

«طريق الحرير الحديدي» الإيراني: بحلول عام ٢٠١١م، صرحت إيران ببدء تفعيل خطة ربط طرق السكك الحديدية الإيرانية عبر أفغانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان مع الصين. وقد عُرف في وسائل الإعلام الأجنبية «بسكة حديد طريق الحرير».

مشروع «طريق الحرير الجديد» الكازاخستاني: في عام ٢٠١٢م، أعلن الرئيس الكازاخستاني نزار باييف أثناء الجلسة العامة الخامسة والعشرين لمجلس المستثمرين الأجانب، أعلن عن بدء تنفيذ مشروع «طريق الحرير الجديد». ليطرح ضرورة استعادة كازاخستان مكانتها التاريخية؛ لتصبح مركز ترانزيت بمنطقة آسيا الوسطى، وجسرًا متفردَ الموقع بين آسيا وأوربا، مع تأسيس مركز تجاري لوجيستي ومالي وصناعي وسياحي ذي مستوى عالمي على طول ممر النقل الرئيسي الكازاخستاني.

كيفية تفوق مبادرة «الحزام والطريق» على خطط إحياء طرق الحرير الأخرى، التي تتعلق بالمسئوليات المستقبلية لها

٦- المسئوليات المستقبلية لمبادرة «الحزام والطريق»:

بإلقائنا نظرة فاحصة على خريطة العالم، نجد أن شرق مبادرة «الحزام والطريق» ينسحب تحت مجموعة شرق آسيا الاقتصادية، وغربها يرتبط بمجموعة أوربا الاقتصادية، ليُعرف «بأكبر ممر اقتصادي على مستوى العالم طولًا وعمقًا تنمويًّا». وقد أعلن العديد من المقاطعات والمدن المحلية اشتراكه تباعًا في التخطيط والرؤية المتعلقة بمبادرة «الحزام والطريق». يستند فرعا «طريق الحرير» على مبادرة انفتاحية متكاملة محليًّا، مع دفع تنمية اقتصاد المنطقة الغربية. ومنها خمس مقاطعات بشمال غرب الصين: شانشي – قانسو - تشينغهاي – نينغشيا – شينجيانغ، والمقاطعات الأربع بجنوب غرب الصين:

تشونغتشينغ - سهتشوان - ييوننان - جوانغشي، وخمس مقاطعات شرقًا: جيانغسو - جهجيانغ - فوجيان - كانتون - هاينان، لتشكل معًا الأسس المحلية لمبادرة «الحزام والطريق».

الجدول(١) مقاطعات «الحزام الاقتصادي» التسع

المدن التابعة لها	الفعاليـة	المقاطعـة
أورومتشي – كشغر.	محور «الحزام الاقتصادي».	شينجيانغ
لانتشو – بايين – جيوتشوان.	قطاع «الحزام الاقتصادي» الذهبي.	قانسو
	نقطة ارتكاز «الحزام الاقتصادي». المبادرة	نينغشيا
	نقطة ارتكاز إستراتيجية وممر محوري.	ييوننان
	مدخل مهم وقطاع إستراتيجي.	جوانغشي
شيآن.	نقطة ارتكاز مهمة.	شانشي
شينينغ – هايدونغ – جهارمو.	موقع رئيس للانفتاح نحو الغرب.	تشينغهاي
	ممر نقلي مهم ورافد اقتصادي» للحزام الاقتصادي».	سهتشوان
	ممر نقلي شامل عبر اليانغتسي وموقع للانفتاح على الداخل الصيني.	تشونغتشينغ

الجدول (٢) وظائف مقاطعات «الطريق البحري» الخمس

المدن التابعة لها	الفعاليـة	المقاطعـة
فوتشو – شيامن – تشوان تشو – بينغ تان.	محور «الطريق البحري».	فوجيان
جوانغتشو – شنتشن – هوي تشو.	مدن نقاط تقاطع «للطريق البحري».	كانتون
شوتشو – ميناء ليان ييون.	نقطة تلاق «للحزام والطريق».	جيانغسو
هانغتشو – نينغبوه – ونتشو.	أهم مناطق «الحزام والطريق» للتعاون الاقتصادي والتجاري ومنطقة تجريبية لطريق الحرير الإنترنتي ومحور تجاري لوجيستي.	جيه جيانغ
هاي كوه – سان يا.	مدخل «الطريق البحري» الاستراتيجي، ونقطة ارتكازه.	هاينان

وهكذا يتبين لنا، أن مبادرة «الحزام والطريق» تمثل التطبيق الثاني لسياسة الإصلاح والانفتاح، وهي وسيط مهم لانطلاق الصين ومدنها نحو العالم، فضلًا عن أنها تحقق المزيد من التكامل بين المجتمع الصيني والعالم الخارجي. مثلما صرَّح السيد تاديوس هومي نوفيتسكي سفير بولندا لدى بكين: يمكن لخطط مبادرة «الحزام والطريق» تأكيد التعاون بين مقاطعات ومدن بولندا والصين(39).

١ - الالتفات لمواطن التميز:

المحاور الرئيسة	المقاطعـة
تأسيس «مركز الخمسة محاور الكبرى» (محور نقل ومواصلات – تجاري لوجيستي – مالي مصرفي – ثقافي تعليمي – طبي علاجي).	شينجيانغ
ممر «الحزام الاقتصادي» الإستراتيجي ونقطة ارتكاز مهمة ومركز تبادل إنساني.	تشينغهاي
تتمحور اهتماماتها حول العالم العربي والدول الإسلامية، فضلًا عن تسريع وتيرة تشكيل منظومة اقتصادية.	نينغشيا
تعبيد ممر دولي كبير، واعتباره نقطة تقاطع مهمة، ومنصة رئيسة «للطريق البحري».	جوانغشي
تأسيس حزام شرقي لونغهاي الصناعي، ومحور مهم لعدة مدن وبلديات.	جيانغسو
ممر جديد من خطط التعاون البري والبحري الشاملة، والتقارب بين الشرق والغرب، والانفتاح بين الشمال والجنوب.	جيه جيانغ
خدمة مبادرة «الحزام والطريق»، وتعزيز درجة الانفتاح الاقتصادي.	هاينان

٢ - تعزيز التواصل:

مراكز التواصل	المقاطعـة
المضي قدمًا في تعبيد طرق المواصلات المتكاملة وقنوات نقل مصادر الطاقة.	قانسو
قنوات النقل المتكاملة «بنمط أحادي رأسيًا وثلاثي أفقيًا».	تشينغهاي
ممرات نقل كبرى (سبعة داخلية بين المقاطعات، وأربعة دولية).	يوننان
محور مهم لانفتاح الصين نحو الغرب.	شانشي
تقوية دعائم التواصل مع مركز شانغهاي الملاحي الدولي.	جيه جيانغ

٣ - توفير منصات تعاون (الطريق البحري):

تأسيس منصات تعاون	المقاطعـة
منصة تعاون معرض الصين ودول جنوب آسيا - معرض كوينمينغ للاستيراد والتصدير - منتدى التعاون البنغلاديشي الصيني الهندي البورمي.	يوننان
قاعدة التعاون اللوجيستي بين الصين وكازاخستان (ميناء ليانيون).	جيانغسو
ربط ممر لوجيستي لربط حدود «الحزام والطريق» اللوجستية، ومنصة تعاون ذات صلة.	جيه جيانغ

٤ - توفير منصات تعاون (الحزام الاقتصادي):

تأسيس منصات تعاون	المقاطعـة
«مركز تعاون الصين – آسيا الوسطى الاقتصادية»، وقاعدة تصدير متفردة، ومنصة تداول لمصادر الطاقة بدول آسيا الوسطى الخمس.	شانشي
تتضمن ثلاث منصات إستراتيجية كبرى: منطقة لانتشو الجديدة، ومدينة دونهوانغ السياحية الثقافية الدولية الشهيرة، ومعرض طريق الحرير الصيني.	قانسو
منصة تجريبية اقتصادية مفتوحة برية، و«العلامة التجارية الذهبية» للمعرض الصيني العربي.	نينغشيا
منصة تعاون مهمة تضم بين جنباتها: معرض الصين –دول الآسيان والقمة الصين – دول الآسيان التجارية الاستثمارية ومنتدى الصين –دول الآسيان للمناطق التجارية الحرة ... إلخ.	جوانغشي

٥ - تحديد مدن نقاط تقاطع «الحزام والطريق»:

الفعالية	المدينة
تتويج كانتون كأهم مدن دول الآسيان، ونقطة رئيسة ومنصة مهمة لطريق الحرير البحري بالقرن الحادي والعشرين.	تشانجيانغ
إحدى مدن نقاط تقاطع الطريق البحري بالقرن الحادي والعشرين ومناطق التجمع التنموي التعاوني الإنتاجي ذات الأسبقية، ومنطقة للتنمية المشتركة للسياحة الساحلية، ومنطقة حيوية للتواصل الشعبي والتبادل الثقافي.	هوي تشو
نقطة تلاقي مهمة. وميناء مهم لطريق الحرير البحري بالقرن الحادي والعشرين.	جزر تشوشان

٦ - تشكل جهود التنمية المشتركة:

مضمون الاتفاقيات	المنطقة
اتحاد التعاون الإنماني لخدمات الحزام الاقتصادي اللوجستية.	جيانغسو – شانشي – نينغشيا – شينجيانغ ... إلخ.
(اتفاقية التحالف الإستراتيجي لتنمية مقاطعات شمال غربي الحزام الاقتصادي الخمس الثقافية).	مقاطعات شمال غربي الصين الخمس
تقوية التعاون مع الدول المجاورة وتعزيز خطط التعاون البري والبحري الشاملة.	كانتون
التخطيط لتأسيس الممر الاقتصادي البنغلاديشي الصيني الهندي البورمي.	بيوننان
تسع مدن تقدم تقارير مشتركة حول إرث «طريق الحرير البحري» الثقافي.	تشوان تشو - نينغبوه - جوانغتشو – نلنجينغ ... إلخ.

ومما سبق يتضح أن مبادرة «الحزام والطريق» تخطت المبادرة التي تشجع الشركات الصينية على «الانطلاق نحو الخارج»، ولكنها طوَّعت المناطق الصينية على «الانطلاق نحو الخارج»؛ لتؤسس مسارًا جديدًا بين الصين والعالم يتسم بالعمق والشمولية والتفاعلية، لتتحمل مسئوليات مستقبلية كبرى.

إن الخلفية الأساسية التي طرحتها مبادرة «الحزام والطريق» تتمثل في تغير العلاقات بين الصين والعالم، فدمج الصين في بوتقة العولمة لن يحدث ببساطة، لكن يتعين ابتكار معايير عولمية جديدة. لا يتوقف العالم عن خلق فرص تعاون إقليمية متعددة؛ فقد عملت أمريكا على الترويج الإيجابي لـ «اتفاقية الشراكة الاقتصادية المبادرة عبر المحيط الهادئ» و«اتفاقية الشراكة التجارية الاستثمارية عبر الأطلسي»، ومفاوضات اتفاقية الاستثمار على المستوى العالمي، فمن الصعب أن يستمر النظام الدولي بصورته الحالية. والصين لم تعد أحد الأطراف المعنية بالمصالح، خاصة بعد الأزمة المالية. إن المجتمع الدولي يرى أن الصين أكبر مستفيد على صعيد العولمة؛ لذا تم صياغة الكثير من المعايير والشروط التي تهدف لإيقاف «رحلات الصين المجانية»، وذلك سيسبب الكثير من التكلفة والأعباء. وهكذا، يتعين على الصين تقديم صياغة إيجابية للمعايير التجارية والمعايير الاستثمارية.

منذ بدء تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، اعتمد نمو الاقتصاد الصيني لفترة طويلة على الاستثمار والتصدير. بداية من عام ٢٠٠٨م، وتأثرًا بالأزمة المالية العالمية، تقلَّصت الصادرات لأسواق الدول المتقدمة، وظهر التأثير بصورة

أوضح على التأثير. في عام ٢٠١٣م، بلغ معدل مساهمة الاستثمار في النمو الاقتصادي ٥٤.٤٪، في حين لم يتجاوز هذا المعدل في الدول الأخرى ٤٠٪. خرج شعار «صُنع في الصين» للعالم أجمع، ولكن الاستهلاك العالمي محدود حاليًا، فقد دخل الاقتصاد الصيني مرحلة تُعرف «بالوضع الجديد»(40)؛ لذا ينبغي أن يتحول الكثير من المجالات الإنتاجية الصينية في ظل هذه الظروف إلى الخارج. إن الدبلوماسية ما هي إلا استمرار وتواصل للسياسة الداخلية، وما يُعرف بالسياسة الداخلية لهو في الواقع تحول أساليب الإنتاج وعلاقات الصين بالعالم. وعلى الدبلوماسية السعي للتحرك نحو هذا التحول.

فيما مضى، ظهرت إمكانية السعي وراء المنفعة المشتركة للصين والعالم، ولكن على أساس أن تكون نسبة منفعتك ٩٩٪، ونسبة الآخر ١٪، فيشعر الآخر بأن نسبتك أكبر؛ لذا عانت الصين القدحَ واللومَ. لذا علينا أن نؤكد مبدأ المنفعة المشتركة بالنسبة للدول المتقدمة، ولكن لا يسعنا تأكيد المبدأ نفسه فحسب مع الدول النامية، فالصين لم تعد دولة نامية عادية، إنها دولة نامية ترغب في ضخ مساعدات أكبر للدول النامية الأخرى؛ لذا نروِّج حاليًا شعارات، مثل: «نظرية المنفعة العادلة»(41) و«كيانات مشتركة على صعيد المسئوليات» حيال الدول النامية، في حين نروج شعار «كيانات مشتركة على صعيد المصالح» حيال الدول المتقدمة، و«كيانات مشتركة على صعيد المصائر» للدول المجاورة. فنظرية الأمن الآسيوي الجديدة(42) تجسِّد الكيانات المشتركة على صعيد المصائر، تهدف لحل المضايقات المحيطة بالصين وبآسيا، والبحث عن طريق التعايش طويل الأمد، واستناد السياسة الدبلوماسية إلى الكيانات الاقتصادية الموجودة سلفًا، واتخاذ الأمن محورًا للتنمية؛ حيث تتضمن التنمية: التنمية المستدامة وتغيرات المناخ ومصادر الطاقة، وهي أكثر رحابة من نطاقات التنمية الاقتصادية المعتادة.

في نهاية المطاف، تحولت الصين من «دولة يُطعمها العالم» إلى «دولة تخدم العالم»، سعيًا وراء المزج بين الحلم الصيني والحلم العالمي، كمسئولية

مستقبلية للحزام والطريق.

(18) افتتح تشانغ تشيان طريق الحرير القديم مرورًا بمدينة شيآن مركز حضارة الثقافة الصينية، ثم توقف الطريق بعد احتلال هذه المدينة العريقة وتوقفت التبادلات.

(19) تشانغ تشيان: دبلوماسي ومستكشف شهير، افتتح طريق الحرير القديم في عصر أسرة خان الغربية عام ١٣٨ ميلادي.

(20) يوان شين تاو: في ورقته البحثية بعنوان: (تحليل لمبادرة الدولة في تأسيس «الحزام والطريق») في حولية النظريات الشهرية – عام ٢٠١٤، العدد ١١.

(21) مسمى تقليدي للقوميات ذات الأصول التركية في الصين.

(22) مسمى أُطلق قديمًا على البلاد الواقعة في غرب الصين، يحدها شرقًا منطقة ووسون، وغربًا يانتساي، وجنوبًا بلاد عشيرة دا يوه، وهي تلك المنطقة الواقعة حاليًّا بين بحيرة بلكاش وبحر آرال بين أوزبكستان وكازاخستان.

(23) الإمبراطور السابع لأسرة هان الغربية، واسمه ليو تشه، حكم في الفترة من ١٥٧ قبل الميلاد حتى ٨٣ قبل الميلاد.

(24) قومية قديمة اجتاحت أوربا.

(25) دولة في العصر القديم، حكمت قطاع نهر إيلي، عندما طغت عليها قومية تشونغنو، بدأت تتوسع نحو الغرب.

(26) بوفاة الإمبراطور الأخير لأسرة هان الغربية - هان يوان دي - انتقل العرش للأمير ليو آو وسمي نفسه هان تشنغ دي. وخلع على والدته لقب الملكة الأم، وابتعث خاله الأكبر وانغ فنغ إلى بعض القادة؛ ليستوعب أمور السياسة والسلطة، كما وزَّع بعض الإقطاعيات على أخواله الستة الآخرين. ثم انتزع

أقارب والدته الحكم وأسسوا مملكة جديدة تحت اسم مملكة مانغ الجديدة.

(27) لقب أطلقته حكام الأقليات القومية في غرب الصين على إمبراطور أسرة تانغ.

(28) تمرَّد آن شه خلال فترة حكم الإمبراطور تانغ شوان تزونغ حتى فترة حكم الإمبراطور تانغ داي تزونغ (من عام ٧٥٥ إلى عام ٧٦٣)، قاد آن لو شان وشه سه مينغ حركة تمردية ضد أسرة تانغ، وتفاقم الأمر حتى أصبحت حربًا أهلية، وكانت النقطة الفاصلة لتحول هذه الأسرة الإمبراطورية من الازدهار للاضمحلال.

(29) ترى أنه لا يوجد اتحاد بين الطبيعتين البشرية والإلهية في شخص يسوع المسيح كما تفعل الكنيسة الأرثوذكسية والكاثوليكية، وبالتالي لا يجوز إطلاق اسم والدة الإله على السيدة مريم العذراء.

(30) الزرادشتية ديانة وثنية؛ أي إن أصحابها يعتقدون بوجود إلهين، أحدهما: أهورامزدا وهو إله للخير، والآخر: أهريمان وهو إله للشر. وكتابها مقدس عند أتباعها اسمه «الإبستاق» يحتوي على معتقداتهم. ومن معتقدات الزرادشتية أنهم يقدسون النار على اعتبار أنها ترمز إلى أهورامزدا، ويأتي بعدها في التقديس ثلاثة عناصر، هي: التراب والهواء والماء.

(31) مذهب المانويَّة (الفلسفة والتصوُّف) نسبة إلى ماني بن فانك، وُلد بجنوبي بابل نحو سنة ٢١٦ ميلاديَّة، وادَّعى النبوَّة، وهي فرقة غنوصيَّة مسيحيَّة، كانت أخطر البدع التي تعرضت لها المسيحيَّة وأطولها عمرًا، وتختلط فيها التعاليمُ المسيحيَّة بالتعاليم اليهوديَّة والبوذيَّة والزرادشتيَّة، وأهمُّ أركانها القول بالثنائيَّة؛ أي: إله للنور، وإله للظلام.

(32) يقصد به خط السكة الحديد الرابط بين موانئ الصين الشرقية عبر آسيا الوسطى وغرب آسيا وصولًا إلى أوربا.

(33) تشير إلى معنيين: الأول: حدود الصين الجنوبية ويقصد بها قطاع جوانغشي وييونان. والثاني: الحدود الجنوبية لمقاطعة شينجيانغ، ويقصد بها جنوبي منطقة تيان شان وجبال كونلون وأحواض تاريم وتوربان.

(34) تُرجِع وسائل الإعلام نسب هذه الصورة إلى وكالة الصين الجديدة، في الواقع لم يُعترف بها رسميًّا من قِبل الحكومة. فلاستناد «الحزام والطريق» إلى مبادئ الانفتاح والشراكة التجارية لا يمكن الاعتراف بالدول الظاهرة على هذه الصورة فحسب، حتى الدول الـ ٦٥ المذكورة في الفقرة التالية لا تقيد حدود مبادرة «الحزام والطريق».

(35) نظرية تعتقد في الهيمنة الصينية حتى على الصعيد العسكري والإنتاج الاقتصادي.

(36) تمرد آن شه: خلال فترة حكم الإمبراطور تانغ شوان تزونغ حتى فترة حكم الإمبراطور تانغ داي تزونغ (من عام ٧٥٥م إلى عام ٧٦٣م)، قاد آن لو شان وشه سه مينغ حركة تمردية ضد أسرة تانغ، وتفاقم الأمر حتى أصبحت حربًا أهلية، وكانت النقطة الفاصلة لتحول هذه الأسرة الإمبراطورية من الازدهار للاضمحلال.

(37) قه جيان شيونغ: «سوء الفهم التاريخي لإستراتيجية "الحزام والطريق"»، موقع «فاينانشال تايمز» باللغة الصينية، ١ مارس ٢٠١٥.

(38) هو مبدأ أعلن عنه هاري ترومان في ١٢ مارس ١٩٤٧م. وينص على «أنه حين يهدِّد العدوان، مباشرًا كان أو مُداورًا، أمنَ الولايات المتحدة الأميركية وسلامتها فعندئذٍ يكون لزامًا على الحكومة الأميركية أن تقوم بعملٍ ما لوقف هذا العدوان». طُبِّق هذا المبدأ على اليونان وتركيا خاصة؛ تمكينًا لهما من مقاومة المدِّ الشيوعي ودخول الكتلة الشرقية.

(39) بولندا: شريك مهم للحزام والطريق، (الاستثمار الخارجي)، مارس عام

٢٠١٥.

(40) ظهر هذا المصطلح لأول مرة في حديث الرئيس الصيني شي جين بينغ في كلمته مايو ٢٠١٤م؛ حيث صرَّح: «تمر التنمية الصينية بمرحلة الإستراتيجية المهمة، ينبغي أن نزيد الثقة، وأن ننطلق من السمات المرحلية للتنمية الاقتصادية لبلادنا حاليًّا، لنتلاءم مع «الوضع الجديد»؛ لنحافظ على حالة التموضع الطبيعية على الصعيد الإستراتيجي».

(41) خرجت من معين الاشتراكية لتعبِّر عن المنفعة القائمة على العدل، وتبادل المصالح القائم على الولاء.

(42) اقترحها الرئيس الصيني شي جين بينغ خلال قمة الأمن النووى بلاهاى، ولاقت اهتمامًا عالميًّا. فالصين كممثل آسيا الوحيد بمجلس الأمن، تحمل مسئولية عرض وجهات نظر القارة الآسيوية حيال الأمن المشترك والأمن المستدام والأمن التعاون ... إلخ، والتنسيق مع الدول الأخرى لتعزيز إجماع عالمي قائم على مفهوم الأمن.

الفصل الثاني طموحات مبادرة «الحزام والطريق»

مبادرة « الحزام والطريق » التي تمثل دعوة عظمى طرحتها الصين وسلعة تنافسية دولية ذات منفعة عامة ، تواجه طموحات الانفتاح نحو الخارج في الاتجاهات كافة ، وطموحات التبادل الدبلوماسي مع دول الجوار وطموحات التعاون الإقليمي وطموحات التنمية العولمية .

أولًا: منحت مبادرة «الحزام والطريق» الكثير من الطموحات للانفتاح نحو الخارج في الاتجاهات كافة، وأثرَت هذه المبادرة جوهر سياسة الانفتاح وروحها، التي طبقتها الصين لسنوات؛ فقد قدمت الإرشاد لتنمية الانفتاح نحو الخارج في الاتجاهات كافة على صعيد السياسة، وبعثت الروح في أواصر طموحات الانفتاح نحو الخارج في الاتجاهات كافة. حملت مبادرة «الحزام والطريق» على كتفيها مفهوم الانفتاح نحو الخارج، الذي بدأ منذ ثلاثين عامًا في إطار سياسة الإصلاح والانفتاح، فسعت جاهدة إلى محو تأثير الملامح السياسية على المجالات الاقتصادية والثقافية، مستكملة التأكيد على تبادل المنفعة على أسس المساواة والاستقلالية، ضاربة بعرض الحائط إستراتيجية الانفتاح نحو الخارج التي تتخذ من الاقتصاد عمادًا لها، مقدمة دور المرشد الثقافي، لتتجه نحو انطلاقة جديدة على صعيد دلالة الانفتاح نحو الخارج. أضفت مبادرة «الحزام والطريق» الثراء على ملامح الانفتاح نحو الخارج، فقدمت الكثير من الطموحات إلى الانفتاح نحو الخارج لمناطق غرب الصين وجنوبها. فضلًا عن إجراء التنسيقات المطلوبة نحو «قوة الشرق وضعف الغرب» و«قوة على الصعيد البحري وضعف على الصعيد البري»، وغيرها من الأوضاع التي أبرزتها سياسة الانفتاح نحو الخارج؛ لتشكل وضعًا جديدًا يتسم بالتنسيق للانفتاح نحو الخارج في الاتجاهات كافة.

قدمت مبادرة «الحزام والطريق» طموحات الارتقاء بالتحول الصناعي والإنتاجي للمناطق الساحلية الشرقية، كما سرَّعت من وتيرة طموحات الانفتاح

نحو الخارج في المناطق البرية الداخلية بغرب الصين ووسطها؛ فقد بدأت من القضايا البارزة، مثل: عدم ملاءمة الصناعات الأساسية مع التنمية الاقتصادية، وتأسيس البنية التحتية، والتنسيق حيال السياسات ذات الصلة، وخلق مناخ الانفتاح نحو الخارج للتنمية المنسقة. وفي الوقت نفسه الذي كرَّست فيه جهودها للتعاون الاقتصادي التجاري وتعاون الصناعات الأساسية ذات الصلة، وسَّعت مبادرة «الحزام والطريق» مجالات الانفتاح نحو الخارج، حاملة طموحات الانفتاح نحو الخارج في الكثير من المجالات الثقافية والتعليمية والسياحية والعلاجية الصحية وغيرها، لطموحات مبادرة «الحزام والطريق» وتحدياتها. من ناحية: بدأت حكومة الصين دعم التنمية الصناعية وسياسة التسهيلات التجارية، وبناء البنية التحتية، وتعبيد طرق المواصلات، وبذل الجهود لتأسيس تعاون تجاري صحي مستدام، من ناحية أخرى: كرَّست مبادرة «الحزام والطريق» نفسها تأكيدَ التراث التاريخي، والعمل على حل سوء فَهم العالم لمبادرة «الحزام والطريق»، وتعزيز الإستراتيجيات المتعلقة بالهوية الوطنية، مما يزيد فعالية التعاون في مجالات التعاون الأخرى. فنبدع من مبادرة «الحزام والطريق» علامات تجارية للتبادل الثقافي الذي يتم من خلال الانفتاح نحو الخارج، ونقدم لإستراتيجية الثقافة الصينية في «الانطلاق نحو الخارج»، وتوسيع النفوذ الدولي طموحات إستراتيجية جديدة.

ثانيًا: حملت مبادرة «الحزام والطريق» للصين طموحات التبادل الدبلوماسي مع دول الجوار. وفي ظل دبلوماسية الصين المعاصرة، جسدت صيغة «الأولوية لدول الجوار»، أن دبلوماسية دول الجوار تحتل الصدارة على مسرح الدبلوماسية الصينية. تعرفت الحكومة الصينية على أوضاع دول الجوار والتغيرات في البيئة المجاورة، مما أسهم في توثيق الاتصالات التجارية مع دول الجوار، وذلك يحتاج لتغيير آني في الأعمال الدبلوماسية لدول الجوار. وتأكيد معاني الصداقة وحسن الجوار والمنفعة المتبادلة والانفتاح والشمولية، وهكذا غلَّفت حدود بداية هذه المبادرة ونهايتها.

في منطقة شرق آسيا، برزت تنمية العلاقات الصينية الكورية الجنوبية والمنطقة التجارية الحرة الصينية الكورية الجنوبية نموذجًا لمناطق التجارة الحرة في المناطق الواقعة في نطاق مبادرة «الحزام والطريق»، في مواجهة علاقات صينية ويابانية سياسية وتجارية «باردة»؛ حيث ستقدم المبادرة الجديدة فرصة للتحول والتجديد.

على صعيد دول اتحاد جنوب شرق آسيا (الآسيان)، يمكن لمبادرة «الحزام والطريق» إعادة تشكيل العلاقات الثنائية بين الصين ودول الآسيان على أساس استغلال منطقة التجارة الحرة بين الصين ودول الآسيان كمنصة تبادل ثنائي، عملًا على زيادة طموحات تبادل الثقة الإستراتيجي بين الطرفين. ولكن بالنسبة لدول جنوب آسيا ذات التناقصات المتناقضة، فسيرلانكا ستكون بمثابة نقطة تمركز «لطريق الحرير البحري بالقرن الحادي والعشرين» في المحيط الهندي، في حين ستمنح باكستان ضمانات إستراتيجية جديدة فيما يتعلق بالأمان وموارد الطاقة الصيني. كما تسعى الهند من خلال تنافسيتها مع الصين للتوصل إلى نقاط تعاون تحفظ مصالح الطرفين، وتزيد مردود التعاون بينهما. وبالحديث عن منطقة آسيا الوسطى، تفتقر تلك المنطقة التي تقع في أعماق قارتي آسيا وأوربا لمنفذ بحري للتصدير، مما مثّل عائقًا أمام تنميتها الاقتصادية. ستستجيب مبادرة «الحزام والطريق» لتناقضات منطقة آسيا الوسطى، عبر تأسيس ممر إستراتيجي يربط بين أوربا وآسيا، وتوسيع دائرة علاقات دول آسيا الوسطى والعالم الخارجي، والمواجهة المشتركة للتهديدات الإرهابية، وتعزيز التنمية السريعة لاقتصاد دول آسيا الوسطى.

ثالثًا: قدمت مبادرة «الحزام والطريق» للصين طموحات التعاون الإقليمي. ويتجلى ذلك في النقاط التالية: أولًا: إن «الحزام والطريق» بعبوره قارتي آسيا وأوربا، يربط مجموعة شرق آسيا الاقتصادية ومجموعة أوربا الاقتصادية؛ حيث تتمتع الدول الواقعة في نطاقهما بدرجة عالية من التكامل فيما بينهما. كما أن مبادرة «الحزام والطريق» من شأنها دفع تنمية العلاقات الاقتصادية

التجارية، وتسريع وتيرة تأسيس وحدة اقتصادية إقليمية على أسس تأسيس البنية التحتية والمواصلات والممرات واللوجستيك والسلاسل الاقتصادية. ثانيًا: تعاني منطقة شرق آسيا الاقتصادية تعقيدات أمنية، مما يصعِّب الحفاظ على بيئة مستقرة طويلة الأمد، كما يُعد عنصرًا مقيدًا لتنمية اقتصاد منطقة شرق آسيا الاقتصادية، لا سيما تنمية المجالات الأخرى، فضلًا عن الإرهاب كعنصر مقيد آخر للمنطقة نفسها. ثالثًا: رغم الأصوات المتعالية بدعم مبادرة «الحزام والطريق»، لكن ما زالت الأصوات المشككة والمعارضة تتردد هنا وهناك. وقد اعتمدت المبادرة على التواصل الشعبي الإنساني للوقوف في وجه الشكوك والادعاءات تلك. فخلال عملية صياغة مبادرة «الحزام والطريق» وتطويرها، ترفعت الحكومة الصينية عن أسلوب التفكير السائد بالتأمل الأحادي حيال المصالح الاقتصادية، داعية إلى الدور الأساسي الذي يلعبه التواصل الشعبي الإنساني على ساحة التعاون البيني، مهتمة بالدور الإستراتيجي للتبادل الثقافي والتبادل الإنساني، وأخيرًا، مجموعة شرق آسيا الاقتصادية ومجموعة أوربا الاقتصادية. إن التبادلات بين مجموعة شرق آسيا الاقتصادية ومجموعة أوربا الاقتصادية تفتقر للقوة والعمق، ويرجع ذلك لسلسلة من الأسباب المواصلاتية واللوجستية. ومبادرة «الحزام والطريق» التي تربط بين أوربا وآسيا، من شأنها إتاحة الفرصة للتكامل بين الأسواق الآسيوية والأوروبية وتعميق التعاون بين آسيا وأوربا.

وخلاصة القول: إن مبادرة «الحزام والطريق» تعد فرصة لتنمية عولمية على مستوى العالم بأكمله؛ حيث لم يكن مقدرًا أن تؤسس لكيان تعاوني منغلق وقائم على المصالح الذاتية، لكنها منصة لتعاون منفتح، تتسم بدرجة عالية من التوافق، وبذلك تُتاح لدول العالم كافة فرصة للتنمية من خلال هذه المبادرة. وقد برهنت هذه المبادرة على نوايا الصين وآمالها الطيبة في مشاركة أكثر إيجابية بالشأن الدولي، وتحملت الكثير من المسئوليات الدولية، التي يمكنها إبراز قدرات الصين الحقيقية للعالم، وإعادة تشكيل تعريف العالم للصين، ومن ثمة تحريك المياه الراكدة في بحيرة التعاون والتبادل بين الصين والعالم. لم

يهرب الاقتصاد العالمي من براثن الأزمة الاقتصادية، ولم تظهر أي ملامح لانتعاش ما؛ لذا تُعد مبادرة «الحزام والطريق» بمثابة جسر جديد يربط بين الصين والعالم ككل، وذلك سيجعل النموذج الصيني ينتشر حول العالم.

أكدت مبادرة «الحزام والطريق» التواصل والترابط العالمي؛ حيث مزجت التنمية الاقتصادية لجميع دول العالم على منصة واحدة. فمهما كانت تلك الدول صغرى أو كبرى، ومهما بعُدت مسافتها عن الصين أو قرُبت، فستنضم جميعها إلى نطاق هذه المبادرة، وتبرز أسبقية وأفضلية كل دولة، لتغزل نموذجًا جديدًا للتعاون الاقتصادي الدولي القائم على تبادل المنفعة والحصاد. لكننا نواجه السمات المختلفة على صعيد تعزيز قضايا التعاون الاقتصادي الإقليمي والعولمي من قِبل سلسلة من المشاريع الخاصة بالشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة التي تقودها دول الآسيان و«اتفاقية الشراكة الاقتصادية المبادرة عبر المحيط الهادئ» التي تقودها أمريكا، واتفاقية التجارة الحرة التي تشارك فيها جميع الدول ... إلخ، إن ما تقترحه مبادرة «الحزام والطريق» لهو نمط علاقات يتسم بالشراكة ولا يتسم بالتنافسية، فعلى الأطراف كافة السعي الحثيث للبحث عن نقاط التلاقي ومحاور المصلحة المشتركة لأنماط الدمج الإقليمي كافة، ومن ثمة التنسيق والتكامل والتعاون بين أنماط الدمج تلك.

١- طموحات انفتاح مبادرة «الحزام والطريق» نحو الخارج في الاتجاهات كافة:

نيف وثلاثون عامًا مرت على سياسة الإصلاح والانفتاح، ظلت خلالها سياسة الانفتاح نحو الخارج سياسة الصين الأساسية، ولعبت دورًا ترويجيًا مهمًّا حيال تنمية الاقتصاد الوطني؛ فقد كرّست الحكومة الصينية جهودها نحو التنمية الفعالة ومواصلة تعزيز التبادلات الاقتصادي والتكنولوجي، والمشاركة الإيجابية في حقل التبادل الدولي والتنافس الدولي، مما حوّل الهيكلية الاقتصادية الصينية من الاقتصاد المنغلق إلى الاقتصاد المنفتح، ومن ثمة دعم التنمية السريعة الصحية للاقتصاد القومي. لكن، وتماشيًا مع دخول السياسة

والاقتصاد العالميين في مرحلة انتقالية وتعديلية، ظهرت تغييرات كبرى على الوضع الاقتصادي الأجنبي، فضلًا عن دخول الاقتصاد الصيني مرحلة «الوضع الجديد»(43)، ففي الوقت نفسه الذي تواجه فيه سياسة الانفتاح نحو الخارج تحديات جديدة، ما زالت تتفجر حولها الكثير من المشكلات. ولكن خلال مثل هذه الفترة التاريخية الجديدة، فإن طرح سياسة «الحزام والطريق» سيشيد نمطًا جديدًا من الانفتاح نحو الخارج، من شأنه إثراء نمط انفتاح الصين نحو الخارج وتحسينه، وتقديم حلول ذات فعالية للمشكلات المتأصلة في سياسة الانفتاح نحو الخارج، لتفتح الباب أمام طموحات الصين في الانفتاح نحو الخارج في الاتجاهات كافة، والتي تتجسد في التوسعات على الصعيد النظري لسياسة الانفتاح نحو الخارج، وإحداث توازن أكبر حيال التوزيع الجغرافي للانفتاح نحو الخارج.

بعد محادثات دنغ شياو بينغ بالجنوب(44) عام ١٩٩٢م، مُدد نطاق هذا الانفتاح نحو الخارج المقيد؛ حيث انفتحت المدن الواقعة على مصادر المياه أو الحبيسة والواقعة على الحدود نحو الخارج، من الجنوب إلى الشمال، ومن الشرق إلى الغرب؛ ليتشكل نمط جديد للانفتاح نحو الخارج يتضمن: «مناطق اقتصادية خاصة – مدن انفتاح واقعة على البحر - مناطق انفتاح واقعة على البحر – المدن الواقعة على مصادر المياه أو الحبيسة – مدن انفتاح واقعة على الحدود». خلال هذه الفترة، كسر الانفتاح نحو الخارج الحدود وأبرز دورًا فعالًا، وثابر على المبادئ التوجيهية الثلاثية» التي تتخذ من الصناعة وتجذب الاستثمارات الخارجية وتوسع نطاق التصدير»، وتكريس الجهود لتطوير الصناعات ذات التقنية العالية، والبدء في دمج الاقتصاد الصيني بالعالم، والتركيز على دور السوق العالمية حيال التنمية الاقتصادية، والاستغلال الأمثل للسوقين، الدولية والمحلية، والموارد الدولية والمحلية والتنمية الإيجابية، والتبادلات الاقتصادية التجارية بين جميع دول العالم في ظل مبادئ الاستقلال والاعتماد على الذات والمساواة والمنفعة المتبادلة.

وبدخولنا القرن الحادي والعشرين، وبالتحديد عام ٢٠٠١م انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية، فتمتع مغزى الانفتاح نحو الخارج بتوسع اضطرادي. بدأت الصين تجعل المعايير المؤسسية مقبولة دوليًّا، وتُحدِث تغييرًا ضخمًا على صعيد أساليب السيطرة الكبرى الحكومية. في عام ٢٠٠٢م، طرح التقرير السادس عشر للحزب الشيوعي الصيني إستراتيجية «الانطلاق نحو الخارج»، التي تشير إلى أن تنفيذ إستراتيجية «الانطلاق نحو الخارج» يمثل مبادرة رئيسة لمرحلة جديدة في طريق الانفتاح نحو الخارج. عام ٢٠٠٧م، أشار التقرير السابع عشر للحزب إلى: «توسيع نطاق الانفتاح وعمقه نحو الخارج، ورفع المستوى الاقتصادي ذي الطابع الانفتاحي. المثابرة على سياسة الانفتاح نحو الخارج الاساسية، والدمج بين إستراتيجيتي «الجذب نحو الداخل» و«الانطلاق نحو الخارج»، وتحسين هيكل الانفتاح وجودته، وتحسين الربط بين الخارج والداخل، والمشاركة في التعاون الاقتصادي الدولي والمزايا التنافسية الجديدة في ظل شروط العولمة الاقتصادية».

ذكَّر التقرير الثامن عشر للحزب عام ٢٠١٢م، بتطوير المستوى الاقتصادي ذي الطابع الانفتاحي، وتأكيد ملاءمته مع الشكل الجديد للعولمة الاقتصادية، وضرورة تنفيذ مبادرة انفتاحية أكثر إيجابية، وتحسين المنظومة الاقتصادية ذات الطابع الانفتاحي على أسس المنفعة المتبادلة والتوزان المتعدد الأطراف والفعالية الأمنية. ومن هنا يتبين لنا، أن سياسة الانفتاح نحو الخارج تحولت من مجرد انفتاح محدود مقيد إلى انفتاح نحو الخارج في الاتجاهات كافة، وتحولت من سياسة انفتاحية ذات سمات تجريبية إلى سياسة ذات إطار قانوني تشريعي يمكن التنبؤ بخطواتها التالية، كما تحولت من سياسة انفتاحية فردية تنطلق من منطلق أحادي إلى سياسة انفتاحيه تبادلية مع أعضاء منظمة التجارة العالمية. وأثناء تلك الفترة، تمتعت الصناعات الإنتاجية الصينية بتوسعات كبرى، فضلًا عن مزيد من التحسين لمستوى عولمة الإنتاج والاستثمار، كما تعمق مغزى الانفتاح نحو الخارج من خلال عملية التنمية.

حملت مبادرة «الحزام والطريق» على أكتافها ميراث تنمية مفهوم وممارسة سياسة الانفتاح نحو الخارج، وفي الوقت ذاته العمل على تحقيق انطلاقة جديدة. توارثت مبادرة «الحزام والطريق» المغزى الأساسي لسياسة الانفتاح؛ حيث أدخلت بعض الإضافات المحدودة القليلة عليها. استمرت مبادرة «الحزام والطريق» في تأكيد المنفعة المتبادلة القائمة على أسس المساواة، باعتبارها دعوة للتعاون الاقتصادي ذات سمات انفتاحية وشمولية، بلا قيود على الدول المشاركة بها، فهي لا تُعد بأي حال من الأحوال آلية منغلقة؛ حيث يمكن للدول كافة والكيانات الاقتصادية الراغبة الاشتراك؛ لتصبح أحد الداعمين والمؤسسين والمستفيدين من مبادرة «الحزام والطريق». رغم أن الصين كانت الداعية للإطار الإستراتيجي «الحزام والطريق» والفكر التطبيقي، لكنها لا تتدخل في السياسة الداخلية للدول الأخرى عبر هذه المبادرة، ولا تسعى وراء الهيمنة والتسلط، كما لا تهدف إلى مناطق النفوذ، فقد التزمت خلال سياسة الانفتاح نحو الخارج بمبادئ الاستقلالية وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى، فلا يستتب أمر مبادرة «الحزام والطريق» باعتبار الصين محورًا لها، ولكن ينبغي لها أن تتخذ من جميع الدول معًا محورًا أساسيًّا لها. وقد التزمت الصين أثناء تنفيذ مبادرة «الحزام والطريق» باعتبار الدول ذات الصلة أساسًا للتفكير والتنسيق الشمولي، وبإدراج المشروعات المعنية في الإستراتيجيات التنموية للدول المعنية، وفي الوقت نفسه ينبغي الاستماع إلى آراء الأطراف كافة عبر التنسيق الثنائي أو المنتديات المتعددة الأطراف، عملًا على الارتقاء بهذه المبادرة من «كيانات مشتركة على صعيد المصالح» إلى «كيانات مشتركة على صعيد المصائر».

حدثت وطورت مبادرة «الحزام والطريق» من مغزى الانفتاح نحو الخارج، انطلاقًا من المغزى الأساسي للمنفعة المتبادلة على أساس المساواة واستقلالية الانفتاح. فمنذ بدء سياسة الإصلاح والانفتاح، تركزت اتجاهات الصين للانفتاح نحو الخارج على المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية، في حين تقلصت باقي المجالات. إن مبادرة «الحزام والطريق» لا تعد طريقًا للتعاون الاقتصادي

فحسب، بل تعد طريقًا للتبادل الثقافي والتواصل الشعبي الإنساني. فقد حطمت أكليشيهات سياسة الانفتاح التي تركز على المجال الاقتصادي؛ حيث انطلقت من مجال الدراسات الإنسانية واهتمت بالتبادلات الشعبية، والدعاية الترويجية ... إلخ؛ سعيًا وراء دور ريادي للتبادلات الإنسانية، عبر الانفتاح نحو الخارج على الأصعدة الاقتصادية والثقافية والعلمية والمواصلاتية ... إلخ. فالانفتاح نحو الخارج لم يعد يعتبر إستراتيجية اقتصادية منعزلة، فتأسيس مبادرة مثل «الحزام والطريق» يجب أن يتجاوز التشارك في المنفعة والربحية، وأن يهتم بتحقيق المنفعة المتبادلة المتعددة المجالات والاتجاهات بالتعاون مع الدول الواقعة في نطاق المبادرة، لتكوين كيانات مشتركة على صعيد المصائر القائم على ازدهار التنمية المشتركة. لقد وضعت مبادرة «الحزام والطريق» تعريفًا جديدًا لدور الصين عبر سياسة الانفتاح نحو الخارج. فخلال ثلاثين عامًا مضت على الإصلاح والانفتاح، ظلت الصين تحمل تعريف دولة نامية، واعتبرت نفسها شريكًا للاقتصاد العولمي، ملتزمًا بالقواعد واللوائح، وثابرت على قبول القواعد الدولية وتمتعت بدور ترويجي تعزيزي للتنمية الاقتصادية العولمية.

في الوقت نفسه، قومت مبادرة «الحزام والطريق» الكثير من المشكلات ونقاط الضعف التي ظهرت طوال ثلاثين عامًا من سياسة الانفتاح نحو الخارج؛ لتعبِّد طريقًا جديدًا أمام مستقبل الصين الهادف إلى الانفتاح نحو الاتجاهات كافة. لفترة طويلة، ظلت سياسة الانفتاح نحو الخارج اتجاهًا تقوده الحكومة؛ حيث لعبت دورًا كبيرًا على ساحة هذه المبادرة، وروَّجت لمبادرة «انطلاق المؤسسات نحو الخارج» التي لا تنفك تبرز تأثير الحكومة الصينية على المؤسسات. لتصبح هذه السمات مرتعًا تخمرت فيه شائعات «نظرية التهديد الصيني»(45)؛ حيث استشعرت الدول الأخرى أن اتجاهات المؤسسات الصينية نحو الخارج إنما هي اتجاهات تقودها الحكومة الصينية، مما أدى لخلق جو من عدم الثقة، من شأنه إعاقة التعاون الثنائي بين الطرفين. خاصة مع التنسيق بين اتجاهات الانفتاح نحو الخارج الطامحة للمنفعة والربحية الاقتصادية، وبين اتجاهات

المؤسسات التي تقودها الحكومة، مما أضفى الطابع الحكومي على الاتجاهات التجارية المعتادة، كما لم تجد بعض المنازعات التجارية فكاكًا من ظل الحكومة الذي تزعم الدول الأخرى تتبعه للمؤسسات الصينية. وفي ظل هذه الظروف، تأثرت استثمارات رجال الأعمال الصينيين سلبًا، نتيجة للخلفية الحكومية التي تلتصق بهم، مثال: في عام ٢٠١١م طمح السيد خوانغ نو بوه رئيس مجلس إدارة مجموعة تشونغ كون الاستثمارية الصينية(46) في شراء قطعة أرض شمال شرقي جزيرة أيسلندا، لكنه عانى التأجيلات المملة من قِبل الحكومة الأيسلندية، كما مر بسلسلة من المنعطفات في المباحثات الاستثمارية وصولًا إلى «تغيير رغبة الشراء إلى إيجار»، وفي النهاية أُجهض هذا المشروع ولم يرَ النور.

واجه السيد خوانغ الظروف نفسها عام ٢٠١٤م عندما خطط لشراء قطعة أرض في منطقة القطب الشمالي بالنرويج. فقد نشرت جريدة نرويجية محلية تُدعى «جريدة شفق القطب الشمالي» مقالًا دار مضمونه حول: «لا تدع الشكوك تلعب بعقلك، فالملياردير الصيني خوانغ نو بوه ما هو ألا درع الحزب الشيوعي الصيني وظل السلطات الصينية(47)». كما أعرب السيد ويلي أورستورم عميد معهد دراسات علوم القطب الشمالي النرويجي عن اعتقاده بأن الصين الطامحة للحصول على مصادر الطاقة «أعلنت رسميًا عن طموحاتها تجاه القطب الشمالي(48)». لكن مبادرة «الحزام والطريق» تعهدت بالالتزام «بنظرية المنفعة العادلة(49)» التي اقترحتها الحكومة الصينية، وبذلت جهودها للقضاء على تأثير العناصر الحكومية في المجالات الاقتصادية والثقافية ... إلخ، وسعت لإبراز استقلالية المؤسسات الصينية، وكرَّست نفسها للعب دور رئيس؛ لتمكن المؤسسات الصينية والأجنبية من التبادلات الانفتاحية بصورة أكثر فعالية. تماشيًا مع تحول الصين لدولة مصدرة للاستثمارات، فإن هيكل الاستثمار الصيني القائم على الانفتاح نحو الخارج يحتاج إلى التخلص من سمات التوسع الأفقي؛ لذا يجب تفعيل أفضل لعولمة رءوس الأموال من خلال التواصل مع الدول ذات الصلة.

ثانيًا : إثراء مبادرة «الحزام والطريق» لبنية انفتاح الصين نحو الخارج. خاصةً على الصعيد الجغرافي والمكاني، لتمنح طموحات وفرصًا جديدة لانفتاح غرب وجنوب الصين نحو الخارج. مع بدء تنفيذ سياسة انفتاح نحو الخارج، واصلت الصين تطبيق سياسة الانفتاح للمناطق الساحلية والنهرية والحدودية، مما شكل تدريجيًا نمطًا انفتاحيًا كاملًا «التنسيق بين البر والبحر، فضلًا عن الربط بين الشرق والغرب». لم تتخذ الصين نهجًا انفتاحيًا قوميًا متزامنًا أثناء عملية الانفتاح نحو الخارج، لكنها اتخذت نهجًا تنمويًا متعدد المستويات ومتداولًا. نفذت الصين إستراتيجية تنمية الانفتاح نحو الخارج تدريجيًا بما يتوافق مع ظروف البلاد ويعزز تنمية اقتصادية سريعة، ويكمن السبب وراء ذلك في أن التنمية الاقتصادية في منطقتنا متفاوتة بشدة، والاختلاف الواضح على صعيد الظروف الجغرافية، خاصةً في ظل الاقتصاد المخطط، ونظام التسعير والهيكل الإنتاجي التي حققت تركيزًا مكانيًا عالي الدرجة ذا نمط منغلق لمدة طويلة، مع انفصالها عن الاقتصاد العالمي، لكن هذا أدى إلى افتقاد التناسق بين مستويات الانفتاح بجميع ربوع الصين. فأثناء تنفيذ سياسة الانفتاح، تأثرت سياسة الانفتاح عبر ثلاثة اتجاهات - المناطق الساحلية والنهرية والحدودية – بالسمات الجغرافية المكانية وعناصر أخرى كثيرة، مما أبرز تناقض فعاليتها أيضًا. وقد أدت إستراتيجية الانفتاح الصينية غير المتوازنة إلى افتقاد التوازن بين التجارة الخارجية وتنمية جذب الاستثمار على مستوى جميع مناطق الدولة. وقد برز تخلف خطط التنمية الاقتصادية للمناطق الحدودية وعدم وجود دعم صناعي وإنتاجي، فضلًا عن تعقد البيئة السياسية الدولية المحيطة وغيرها من العناصر، فبالنظر إلى المناطق الساحلية الشرقية، إن المستوى العام لانفتاح المناطق الواقعة على الحدود، يبرز كينونة الانفتاح نحو الخارج الوضع الحالي «لقوة المناطق الواقعة في الشرق وضعف المناطق الواقعة في الغرب، وقوة المناطق الساحلية وضعف المناطق الحدودية». في عام ٢٠١٢م، نشرت لجنة التنمية والإصلاح القومية للمرة الأولى «تقريرًا بحثيًا حول مؤشرات انفتاح المناطق الصينية نحو الخارج»، الذي يؤكد

الأحكام البديهية المباشرة حيال نمط التنمية الانفتاحية الصينية، والذي يعكس التناقض وعدم التوازن لانفتاح كافة المناطق الصينية. أظهرت المؤشرات الجغرافية والمكانية لانفتاح الصين نحو الخارج ثلاثة عوامل اقتصادية وتكنولوجية واجتماعية، مما يقدم تقييمًا شاملًا لمستوى الانفتاح الجغرافي والمكاني نحو الخارج، فاستنادًا إلى التقارير، تحتل شانغهاي وبكين وكانتون المراتب الثلاث الأولى، في حين تقبع قويتشو وتشينغهاي وشيتزانغ في ذيل القائمة. وذلك يتضح من الأفضلية الاقتصادية على صعيد الانفتاح نحو الخارج لمدينة شانغهاي التي تعد مركزًا اقتصاديًّا وماليًّا وبحريًّا. على الرغم من مرور ثلاثين عامًا على بدء سياسة الانفتاح، ما زالت المناطق الساحلية الشرقية تلعق العسل وحدها، لاعبة دورًا داعمًا إيجابيًّا حيال تنمية الاقتصاد الصيني ورفع مستوى الإنتاجية المحلية، دافعةً الصين لتحتل المرتبة الأولى على مستوى القارة الآسيوية والمرتبة الثانية عالميًّا على مستوى الكيانات الاقتصادية.

وبشكل عام، لم تشهد سرعة تنمية الاقتصاد الصيني إبطاء يُذكر جراء عدم توازن الانفتاح نحو الخارج؛ حيث حافظت على سرعة عالية نسبيًّا. لكن خلاف السنوات القليلة الماضية، تعاني التنمية الاقتصادية الصينية مقاومة شديدة، والنمو يتباطأ، وشرع الاقتصاد الصيني في الدخول إلى مرحلة «الوضع الجديد»(50). فبدون تنمية مناطق غربي الصين وخاصة تنمية المناطق الحدودية لمقاطعات الغرب، ستعاني الصين تقييد المستوى التنموي العام لافتقاد التوازن للمستوى التنموي الاقتصادي بين مناطق الشرق والغرب، مما سيؤدي إلى درجة أشرس من عدم التوازن للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الغربية، ويهدد المناطق الشرقية التي بدأت في حصد ثمار التنمية، مما يصيب التنمية الاقتصادية للدولة بطور افتقاد توازن مرضي. لذا من الضروري أن تنفذ مبادرة «الحزام والطريق» عملية تعديل سياسات للوضع التنموي غير المتوازن الذي سببته سياسة الانفتاح نحو الخارج، وذلك من خلال تحقيق تنمية متوازنة اقتصاديًّا واجتماعيًّا بين شرق وغرب الصين من ناحية، وبين

المناطق الساحلية والداخلية من ناحية أخرى، فضلًا عن وضع مبادرة حيال التنمية الشاملة للاقتصاد والمجتمع الصيني ككل، والتي من شأنها منح طموحات وفرص جديدة لانفتاح غرب ووسط الصين نحو الخارج، والعمل على تشكيل نمط جديد للانفتاح نحو الخارج، الذي يتسم بالتنسيق الشامل على الصعيد الجغرافي والمكاني.

على الصعيد الجغرافي المكاني، تغطي مبادرة «الحزام والطريق» جميع ربوع الصين ومنطقة آسيا الوسطى ومنطقة جنوب غرب آسيا، ومنطقة جنوب آسيا ومنطقة غرب آسيا وأوربا، كما تضم المبادرة في كنفها كلًّا من اليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وغيرها من الدول المتقدمة، وفي الوقت نفسه تحتضن فيتنام والفلبين وكازاخستان وغيرها من الدول النامية، كما لم تغفل وجود بنغلاديش وجزر المالديف وبورما وغيرها من الدول الأقل نموًّا، وذلك يصب بالمنفعة في سبيل التحول الإنتاجي الصناعي والتقدم التكنولوجي للمناطق الساحلية الشرقية. فمن ناحية التحول الإنتاجي الصناعي، وسَّعت مبادرة «الحزام والطريق» حدود تنمية التحول الإنتاجي الصناعي، فقد تحولت المناطق الساحلية الشرقية في اتجاهين؛ محلي ودولي، من خلال نمط تكثيف القوى العاملة ونمط استهلاك الموارد، ولكن إلى حد ما ترقية الإنتاج والصناعة في المناطق الساحلية الشرقية ومحو العقبات أمامه. ومن ناحية التقدم التكنولوجي، قدَّمت المبادرة مساحات ومنصات متعددة للتبادل الإنتاجي والصناعي. على أساس تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» لشبكة التبادلات والتواصلات، يمكن إدخال التبادل التكنولوجي بين الدول المختلفة إلى آفاق جديدة. خاصةً التأكيد على التحول من العوامل الدافعة والعوامل الاستثمارية إلى عوامل جديدة مختلفة، والتي تعد فرصة جديدة للمناطق الساحلية الشرقية، مع إضفاء عمق واتساع التبادل الصناعي والتكنولوجي، وتكثيف الجهود لإدخال التكنولوجيا الفائقة.

قدمت مبادرة «الحزام والطريق» فرص تسريع وتيرة الانفتاح نحو الخارج

للمناطق الداخلية في وسط وغرب الصين. إذا تحدثنا من نقطة الانطلاق، فبداية من عام ١٩٩٢م، خطت سياسة الانفتاح نحو الخارج تدريجيًّا من المدن الساحلية إلى المناطق الداخلية، فتأخر الانفتاح عشر سنوات ونيفًا مقارنة بالمناطق الساحلية الشرقية، أما إذا تحدثنا عن سرعة التنمية، فهناك تأثير لبعض العناصر، مثل: التخلف النسبي لمستوى التنمية الاقتصادية في المناطق الداخلية في وسط وغرب الصين، والنقص النسبي لدعم الصناعات ذات الصلة والتعقد النسبي للبيئة السياسية والاقتصادية، سواء داخل البلاد وعلى المناطق الحدودية والتباطؤ النسبي لسرعة التنمية الاقتصادية بالمناطق الداخلية في وسط وغرب الصين، خاصةً النقص النسبي لجهود التنمية عبر الحدود، مما أدى إلى الانخفاض النسبي لدرجة الانفتاح نحو الخارج بالمناطق الداخلية في وسط وغرب الصين.

تكمن أهم العوامل التي تحد من انفتاح مناطق وسط وغرب الصين في النقص النسبي للصناعات الأساسية الداعمة للتنمية الاقتصادية وتأسيس البنية التحتية وتنسيق السياسات ذات الصلة. أثناء تنفيذ مبادرة «الحزام والطريق»، منح ربط البنية التحتية للمواصلات المتقدمة ومشاريع الربط، مثل الطرق السريعة وطرق السكك الحديد والنقل البحري لمناطق وسط وغرب الصين والمؤسسات البنية التحتية في الدول المعنية فرصًا سوقية ضخمة. كتب السيد قاو خوو تشنغ وزير التجارة الصيني مقالًا في «جريدة الشعب اليومية»، ذكر فيه: «العمل على تنسيق التواصل المتعلق بالبنية التحتية على الأصعدة البرية والبحرية والملاحية، والترويج الإيجابي لتأسيس الطرق الرئيسة، مثل: الجسر القاري بين آسيا وأوربا والجسر القاري الأورآسيوي الجديد والممر الاقتصادي البنغلاديشي الصيني الهندي البورمي والممر الاقتصادي الصيني الباكستاني ... إلخ، والسعي لفتح القنوات المفقودة، وتدعيم تأسيس الموانئ البحرية وإدارة عملياتها، وزيادة الخطوط والرحلات البحرية، والتوسع في إنشاء منصة وآلية التعاون الشاملة للطيران المدني»(51). أكتوبر عام ٢٠١٣م، دعت الصين لإنشاء بنك استثمارات البنية التحتية الآسيوية، مبدية الرغبة

والاستعداد لمنح دعم مادي لمشروعات البنية التحتية في الدول النامية بدول الآسيان، كقاعدة اقتصادية مهمة لتأسيس البنية التحتية. وفضلًا عن ذلك، ظهرت تسهيل الإجراءات الجمركية كطريقة مهمة لرفع مستوى الانفتاح عبر الحدود، لكن درجة التسهيلات الحالية غير عالية بما فيه الكفاية، فما زال هناك الكثير من التحسينات ينبغي اتخاذها. إن آليات الحوار والتنسيق التي تضمها مبادرة «الحزام والطريق» يمكنها حل هذه المشكلة؛ حيث ستوجه جميع الحكومات اهتمامها لفتح الحوارات وتنسيقها حول عدم التكافؤ للمنافذ البحرية ضمن سياسة الانفتاح نحو الخارج، وتعقد إجراءات السفر والهجرة وغيرها من المشكلات، والاعتماد على سبل التنسيق الثنائية والمتعددة الأطراف؛ استجابة لمشكلة افتقاد التنسيق للسياسات المعنية نسبيًا، وذلك بهدف تمهيد الطريق وإزالة العوائق أمام انفتاح مناطق وسط وغرب الصين نحو الخارج.

ثالثًا: منحت مبادرة «الحزام والطريق» فرصة طيبة لتوسعة العملية الإنتاجية الصناعية ومجالات التعاون. إن التعاون الاقتصادي التجاري لهو أساس ودليل لتأسيس مبادرة «الحزام والطريق»، كما لعب دورًا مرشدًا خلال عملية تأسيس «الحزام والطريق»، دعم الدول الواقعة في نطاق المبادرة في مسيرة تشكيل نمط تعاوني ذي مجالات رحبة ومستويات مرتفعة ومنفتحة على الاتجاهات كافة(52). وإذا تأملنا من خلال هذه الزاوية، سيظل التعاون الاقتصادي التجاري محورًا لمبادرة «الحزام والطريق» والنمط الجديد للانفتاح نحو الخارج، الذي من شأنه الكشف عن القدرات الكامنة للتنمية لجميع الدول الواقعة في نطاق المبادرة، وذلك من خلال توسعة الفضاء الرحب وراء عناصر الاستثمار المهمة، وذلك يساعد في تحقيق منافع ملموسة لشعوب جميع الدول الواقعة في نطاق المبادرة، كما يضع حجر الأساس للتعاون في المجالات الأخرى. لكن حينما نتطرق للحديث عن اتخاذ تدابير محددة حيال مبادرة «الحزام والطريق»، وقد أكد الحزب والحكومة على: أن المضمون الأساسي لتأسيس مبادرة «الحزام والطريق» يتجسد في الاتصالات السياسية والتبادلات

التجارية والتدفقات المالية والتواصلات الإنسانية، وتلك هي الفرصة الطيبة التي تتيحها مبادرة «الحزام والطريق» لتوسعة العملية الإنتاجية الصناعية ومجالات التعاون. إن الاتصالات السياسية والتبادلات التجارية والتدفقات المالية والتواصلات الإنسانية تحمل على أكتافها التعاون الاقتصادي التجاري، مما برهن على أن الصين تولي اهتمامًا أكبر بالتنمية المستدامة التي من شأنها التنسيق بين التبادلات الاقتصادية التجارية بدلًا من الاتجاه السائد سلفًا بالاهتمام بالمنفعة الذاتية فقط. كما أن «التواصلات الإنسانية» تلخص أن مبادرة «الحزام والطريق» لا تتقيد بمنطقة التعاون الاقتصادي التجاري فحسب، بل تدرج المجالات الثقافية والتعليمية والسياحية والطبية الصحية وغيرها من المجالات ضمن مبادرة «الحزام والطريق»، عملًا على ترقية مجالات الانفتاح نحو الاتجاهات كافة.

في الوقت نفسه، وأثناء عملية الترويج لهذه المبادرة، ستبتعد الجهات الحكومية الصينية كافة على اختلاف درجاتها عن موقف التسابق للمصالح أو أولوية المنفعة، ولن تتعامل ثانيةً مع التعاون الاقتصادي التجاري كعملية إنتاجية صناعية مستقلة، لكنها تتألف من عدة سبل تبدأ من الدعم المعني للتنمية الإنتاجية الصناعية وسياسة التسهيلات التجارية والمواصلات وتأسيس البنية التحتية ... إلخ، وبذل الجهود حيال التعاون السليم والمستدام، والاهتمام بتحقيق تنمية وازدهار فعليين للدول ذات الصلة خلال عملية التعاون الاقتصادي التجاري، واستغلال هذا التعاون لتحريك المياه الراكدة في التعاون الدولي، والانفتاح نحو الخارج فيما يتعلق بالصناعات الأخرى. أولًا: تعزيز الاستثمار ثنائي الاتجاه بين الصين والدول ذات الصلة. خرق المشهد التجاري البسيط كما عرفناه في الماضي، دعم التعاون بين الدول الواقعة في نطاق المبادرة الرامي للتحولات الاستثمارية المتبادلة، لتصبح التجارة والاستثمار حلقة في طريق الانفتاح الاقتصادي نحو الخارج، بأن يسيرا متوازيين، ويتشاركا حدث التنمية معًا. ثانيًا: دعم التواصل فيما يخص البنية التحتية المكانية(53). لقد أصبح تأسيس الطرق الرئيسة، مثل: الجسر القاري

بين آسيا وأوربا والجسر القاري الأورآسيوي الجديد والممر الاقتصادي البنغلاديشي الصيني الهندي البورمي والممر الاقتصادي الصيني الباكستاني ... إلخ، جزءًا لا يتجزأ من البنية التحتية، وقد حصد التواصل في مجال البنية التحتية بعض الثمار. ومن الجدير بالذكر، أن تأسيس البنية التحتية لا يعد عملية إنتاجية صناعية مستقلة، ولا يمكن الاعتماد فقط على سعي الصين الحثيث في ذلك المجال لننجز هذه المهمة الشاقة. ينبغي التعاون المشترك على ساحة البنية التحتية، وذلك سيعزز التقدم في مجال مصادر الطاقة والتعاون المالي المصرفي وتبادل الثقة في مجالات النقل واللوجستيك، ومن ثمة تحقيق الآمال الرامية «الانطلاق من البنية التحتية للمواصلات، لقطف حصاد التواصل الآسيوي». ثالثًا: تأسيس منصة تمويلية، ليفرض مسئولية الدول الكبرى على الصين. في نوفمبر عام ٢٠١٤م، أعلن شي جين بينغ: أن الصين ستضخ استثمارات بإجمالي ٤٠ مليار دولار أمريكي لتأسيس صندوق طريق الحرير. صندوق طريق الحرير مالي منفتح يرحب بالمشاركة الإيجابية للمستثمرين من داخل وخارج القارة الآسيوية؛ حيث سيقدم الدعم التمويلي على تأسيس البينة التحتية للدول الواقعة في نطاق مبادرة «الحزام والطريق»، وتطوير الموارد والتعاون الإنتاجي الصناعي ... إلخ، وغيرها من المشاريع. ينبغي على الصين باعتبارها ثاني أكبر كيان اقتصادي عالميًّا أن تبادر بضخ مساهماتها المالية، وبذلك سيشكل صندوق طريق الحرير وبنك استثمارات البنية التحتية الآسيوية معًا قاعدة اقتصادية لتأسيس مبادرة «الحزام والطريق». رابعًا: الاهتمام بآليات التواصل، ودفع سياسات التسهيلات التجارية. قد نصادف أثناء عملية التعاون الاقتصادي التجاري بعض العناصر الجوهرية لإعاقة هذا التعاون مثل عدم التنسيق بين الأطراف، ثنائية كانت أم متعددة، وعدم وجود تسهيلات تجارية، فضلًا عن نقاط مفتاحية أخرى، مثل إثارة المشاحنات التجارية وغيرها. فخلال الانفتاح نحو الخارج ذي التوسع الأفقي كما في الماضي، طفقت الصين تؤكد السمات المتفردة المرتبطة بظروف البلاد، في حين أهملت التنسيق بين قواعد التواصل الدولي وسياسات الدول موضع

التعاون التجاري. إن مبادرة «الحزام والطريق» تمثل منصة انفتاحية، تتمتع بآليات تشاور ثنائية ومتعددة الأطراف، من شأنه التشاور لحل المشكلات التي قد تواجه عملية تنفيذ المشروعات، وإطلاق الاتصالات، وتنسيق السياسات في المجالات الملحة للتسهيلات التجارية، مثل: الإجراءات الجمركية وفحوصات الجودة والتجارة الإلكترونية والنقل عبر الحدود ... إلخ.

قدمت مبادرة «الحزام والطريق» للمجالات الثقافية والتعليمية والسياحية والطبية الصحية ... إلخ طموحات جديدة للانفتاح نحو الخارج. فقد لعبت الثقافة دور الجسر حيال العلاقات الأجنبية، كما أنها مكون مهم للتنافسية الدولية، إن التبادل الثقافي كجزء أصيل من مبادرة «الحزام والطريق»، من شأنه تدعيم التأثير الدولي للصين، إن تقوية التبادل والتواصل بين الدول والمجالات والطبقات والديانات والعقائد كافة تعد أساسًا لتعاون في الاتجاهات بين الصين والدول ذات الصلة. في المجال الثقافي، تتمتع الصين والدول الواقعة في نطاق المبادرة كافة ببعض التبادلات البينية، كما وقعت الصين وبعض من هذه الدول اتفاقيات وخططًا تنفيذية للتعاون الثقافي بين الحكومات، وأسست لجان تعاون إنساني وآليات اللجان الثقافية المشتركة بينها وبين الدول الأعضاء بمنظمة شانغهاي للتعاون، ومنظمة دول الآسيان وجامعة الدول العربية إلى جانب دول الشرق الأوسط وأوربا، التي تعد بحث قاعدة لدفع التبادل الثقافي ضمن مبادرة «الحزام والطريق». ولنتحدث بدقة أكثر، فإن الأعوام الثقافية والمهرجانات الفنية والأسابيع السينمائية والأنشطة الترويجية السياحية ... إلخ من أكثر سبل التبادل الثقافي حيوية وفعالية، لكن الحكومة الصينية دعت إلى أكثر من هذا: «خلال السنوات الخمس القادمة، سنقدم لدول الجوار عشرين ألف فرصة تدريبية بمجالات التواصل والتبادل، مساعدة لدول الجوار في تنشئة وتدريب خبرائها. كما تبغي الصين في ابتعاث أعداد أكبر من الطلاب والخبراء للدراسة والتبادل بدول الجوار».(54) وبنظرة شاملة للإستراتيجية الثقافية ككل، ستكرس حكومة الصين في المستقبل جهودها حيال «صياغة الخطط المبادرة طويلة المدى ضمن التبادلات الثقافية

الحكومية، عملًا على تنفيذ اتفاقيات وخطط تنفيذية للتعاون الثقافي بين حكومات الدول الواقعة في نطاق المبادرة، ولكن بالنظر لمضمون التأسيس المشترك «لطريق الحرير» كما أدرج في الخطط المعنية، فقد حملت معوقات تشريعية لفتح أبواب التبادل والتعاون الثقافي بين الصين والدول الواقعة في نطاق المبادرة على مصراعيها. يمثل تقديم مبادرة «الحزام والطريق» في صورة علامة تجارية للتبادل الثقافي عبر الانفتاح نحو الخارج أحد طموحات المبادرة الجديدة «لانطلاق الثقافة الصينية نحو الخارج»، وتمديدًا لنطاق القوة التأثيرية الدولية.

٢- طموحات التبادل الدبلوماسي مع دول الجوار:

عبر سنوات طويلة من الممارسة الدبلوماسية، شكلت الدبلوماسية الصينية كيانًا دبلوماسيًّا متعدد الاتجاهات، قوامه كالتالي: «الدول الكبرى مفتاحه، ودول الجوار مقدمته، والدول النامية قاعدته، وتعدديته منصة انطلاقه منها». إن اعتبار «دول الجوار مقدمة للكيان الدبلوماسي الصيني وأولوية مهمة له» يجسد المكانة التي تحتلها دبلوماسية الجوار في الوضع الدبلوماسي الصيني. خاصة بداية من عام ٢٠١٣م، بدأت ملامح أهمية دبلوماسية الجوار تتضح على الوضع الدبلوماسي العام. عقد منتدى دبلوماسية الجوار في يومي ٢٤ و٢٥ أكتوبر عام ٢٠١٣م، والذى جاء كأول مؤتمر عمل دبلوماسية جوار، يُعقد لأول مرة منذ تأسيس الصين الجديدة طوال ٦٤ سنة، كما جاء كأول مؤتمر دبلوماسي مهم يعقد خلال الدور الجديدة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني. وذلك يعكس اهتمام الجيل الجديد من قيادات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني وعلى رأسه الزعيم شي جين بينغ بأعمال دبلوماسية الجوار. إذا تأملنا الأمر من ناحية الممارسة والتطبيقية، فقد تزايدت الزيارات المتبادلة بين قيادات الصف الأول في الصين ونظائرهم في دول الجوار، كما أسست أو عمقت الصين علاقات الشراكة المبادرة مع تركمنستان وطاجكستان وقيرغيزستان والعديد من الدول. أغسطس عام ٢٠١٤م، أعرب الرئيس الصيني

شي جين بينغ أثناء زيارته لمنغوليا عن رغبة الصين في إتاحة فرص ومساحات للتنمية المشتركة لدول الجوار، ورحب باستقلال الجميع لقاطرة التنمية الصينية، أو التمتع بخدمة «رحلات الصين المجانية»(55)، أو «السريعة» منها. مما يوضح طموح الصين وتطلعها لعلاقات دبلوماسية مع دول الجوار تتزايد ودًّا وتنميةً.

في السنوات الخمس القادمة، ستستورد الصين بضائع بقيمة عشرة تريليونات دولار أمريكي، كما ستتجاوز الاستثمارات الأجنبية ٥٠٠ مليار، وستفوق السياحة الخارجية ٥٠٠ مليون سائح، وستحتل دول الجوار والدول الواقعة في نطاق مبادرة «الحزام والطريق» قائمة المستفيدين.

سنركز في الفقرات التالية على عدة اتجاهات لتطوير مبادرة «الحزام والطريق» على وجه التحديد، بحثًا عن طموحات جديدة لتنمية الدبلوماسية مع دول شرق آسيا ووسطها وجنوب شرقها ... إلخ.

- طموحات دبلوماسية الجوار في شرق آسيا:

تطور العلاقات الصينية الكورية الجنوبية وتأسيس منطقة التجارة الحرة بين الصين وكوريا الجنوبية:

بداية من عام ٢٠١٣م، منحت العينات والنماذج الإنتاجية لمناطق التجارة الحرة الواقعة في نطاق المبادرة، مما أحدث بعض التغيرات في أوضاع منطقة شمال شرق آسيا، ومع تزايد الميل اليميني للأوساط السياسية اليابانية، وزيادة التقارب الأمريكي الياباني واستمرار ضبابية المشهد في شبه الجزيرة الكورية واتجاه العلاقات اليابانية الكورية الشمالية للتقارب، كل هذه الظروف دعت لإعادة تشكل العلاقات الصينية الكورية الجنوبية. وفي الوقت نفسه، ظلت العلاقات الصينية الكورية الجنوبية معلقة، تأثرًا بقضية نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية والآثار السلبية لنمو العلاقات الكورية الجنوبية

الأمريكية. كما شهدت السياسة الدبلوماسية داخل دولتي الصين وكوريا الجنوبية تغييرًا محددًا، فضلًا عن القواسم المشتركة بين مفاهيم دبلوماسية الجوار «الود والصدق والمصالحة والتسامح» التي تروج لها الصين، ومفاهيم «دبلوماسية الثقة «التي اقترحتها الحكومة الكورية الجنوبية، مما أحدث تطورًا للدولتين على صعيد بناء الثقة المبادرة بينهما. وقد أكد الجانب الكوري الجنوبي تطابق مبادرة «الحزام والطريق» الصينية مع «المبادرة الأوربية الآسيوية» لرئيسة كوريا الجنوبية باك غن هي، طامحًا إلى امتداد المبادرة الصينية نحو الشمال عبر البحر.

في الفترة من يونيو عام ٢٠١٣م إلى يوليو عام ٢٠١٤م، تبادلت الصين وكوريا الجنوبية عقد قمم بين قيادات الدولتين، كما وقع الطرفان على «البيان المشترك لجمهورية الصين الشعبية وجمهورية كوريا الوطنية الكبرى». وبين سطور هذا البيان المشترك حُددت الأهداف التنموية لمستقبل علاقات الشراكة المبادرة بين الدولتين «بتحقيق شراكة تنموية مشتركة وتكريس الجهود لشراكة سلمية إقليمية والتكاتف معًا طلبًا لشراكة آسيوية، ودعم شراكة الازدهار العالمي»، مما أثرى مغزى علاقات الشراكة والتعاون المبادرة بين الصين وكوريا الجنوبية. ويمكننا التطرق بشكل محدد إلى تركز تنمية علاقات الشراكة بين الدولتين في أربعة مجالات: الاستناد إلى أساس متين من الثقة المتبادلة لزيادة التعايش السلمي والاستقرار إلى جانب تدعيم التعاون في شبه الجزيرة الكورية وشمال شرق آسيا، وتكريس الجهود لتوسعة مجالات التعاون الاقتصادي التجاري والإنتاجي الصناعي بين الطرفين، التمحور كقوة رائدة لتوحد منطقة شرق آسيا وإحياء الاقتصاد العالمي، إضفاء اتساع وعمق للتبادل الإنساني؛ حيث حُدد عام ٢٠١٥ «كعام السياحة الصينية» وعام ٢٠١٦ «كعام السياحة الكورية الجنوبية»، وتحدد موعد إقامة «منتدى القيادات الشابة الصينية الكورية الجنوبية»، الذي يشارك به خيرة القيادات الشابة بالدولتين، للتوصل لتفاهم مشترك واسع المدى حول القصية النووية بشبه جزيرة الكورية ومشكلة وحدة الكوريتين، والتأكيد ثانيةً على الموقف الثابت حيال معارضة

تطور الأسلحة النووية بشبه الجزيرة الكورية.

العلاقات الصينية اليابانية عبر مبادرة « الحزام والطريق » وتحولاتها : نقطة تحول العلاقات الصينية اليابانية

بالمقارنة مع العلاقات الصينية الكورية الجنوبية في المنطقة نفسها شمال شرق آسيا، شهدت العلاقات الصينية اليابانية بدءًا من عام ٢٠١٣م مرحلة جديدة من البرود والتباطؤ، وقرعت طبول «الحرب الباردة على صعيد السياسة والاقتصاد». مع تزايد خطورة الميل اليميني للأوساط السياسية اليابانية و«دبلوماسية نظرية القيم» التي تروج لها حكومة شينزو آبي رئيس الوزراء الياباني الحالي، تشكلت الشروحات الحكومية ذات الصلة التي تهدف لتحجيم «التحليق المنفرد للازدهار الصيني» وتكريس الجهود في الوقت نفسه «لتطبيع وضع الدولة اليابانية»، لتخرق الوضع السائد منذ سنوات الحرب العالمية الثانية؛ لذا واجهت سياسة الحكومة اليابانية الخارجية في إيجاد نقاط تلاقٍ مع الصين. والأخطر من ذلك، طفت عناصر افتقاد الاستقرار بين البلدين على السطح، فعلى الصعيد التاريخي وصعيد قضية تايوان، ظهرت تناقضات وتعارضات فيما يخص حق سيادة التراب الوطني والحقوق والمصالح البحرية، وخاصة مع تواجد صراعات حادة على طرفي النقيض، مثل: النزاعات حول حق سيادة جزر صيد الأسماك ونصب ياسوكوني(56) وتحديد مناطق الدفاع الجوي في بحر الصين الشرقي. أدى تدهور العلاقات السياسية بين الجانبين إلى تدهور أكبر على الصعيد الاقتصادي التجاري؛ ليثبت وضع «الحرب الباردة على صعيد السياسة والاقتصاد»، في عام ٢٠١٣م انخفض إجمالي التبادل التجاري الصيني الياباني ٦.٥٪ مقارنة بالعام السابق. استمرارًا لمسلسل انخفاض التبادل التجاري بينهما على مدى عامين. فوفقًا لإحصاءات هيئتي الجمارك الصينية واليابانية، جاء إجمالي التبادل التجاري بين الصين واليابان ٣١٢.٥ مليار دولار أمريكي، منها ١٥٠.٢٨ مليار دولار أمريكي صادرات صينية لليابان، بانخفاض ٠.٩٪ عن العام السابق، في حين استوردت الصين من اليابان ما قيمته

١٦٢.٢٧ مليار دولار أمريكي، بانخفاض ٨.٧٪ عن العام نفسه(57). دخل مجال تبادل العناصر البشرية بين الصين واليابان نفقًا مظلمًا نتيجة للتدهور المستمر في العلاقات الثنائية السياسية والاقتصادية.

والآن تعيش العلاقات الصينية اليابانية مرحلة تحول من «حرب باردة على صعيد السياسة والاقتصاد» إلى «سخونة محمودة على الصعيدين نفسهما». لذا ينبغي على مبادرة «الحزام والطريق» أن تصبح نقطة تحول لتهدئة، ونمو العلاقات بين البلدين، والتي سيكون مدخلها التبادل الشعبي. لقد ظل الرأي العام الشعبي الداخلي القاعدة والانعكاس للسياسة الخارجية للبلاد، لكن قاعدة تبادل الثقة الشعبية الصينية اليابانية تعاني الهشاشة والضعف، ويكمن السبب وراء ذلك في افتقاد التفاهم بين شعبي الدولتين ومعاول الهدم من وسائل الإعلام. في الواقع، ينعم التبادل الشعبي بين البلدين بتاريخ عريق، كما جاء تطبيع العلاقات بين البلدين انطلاقًا من التبادلات الشعبية. وبالنظر للوضع الحالي، ينبغي على التبادل الشعبي الصيني الياباني الاهتمام بالقدرات المتفردة للتبادل الثقافي، ودعم التفاهم المتبادل لثقافتي البلدين، والتعزيز الفعلي للتبادل الثقافي والتواصل الشعبي بين الشباب وصغار السن، وتشكيل أسس تبادل الثقة المبادرة الصينية اليابانية استنادًا على التبادل الشعبي. وفي الوقت نفسه، يتمتع الجانبان بنقاط منفعة مشتركة واسعة المدى في مجالات كثيرة، مثل: حماية البيئة وترشيد استهلاك الطاقة وتطوير مصادر الطاقة الجديدة ووحدة الاقتصاد الإقليمي والتطور على الصعيد البحري، جاء تنفيذ منطقة التجارة الحرة الصينية الكورية الجنوبية لتهب قبلة الحياة لمنطقة التجارة الحرة الصينية اليابانية التي تقبع في وضع الجمود، والتي ستكون بمثابة انفراجه للعلاقات الاقتصادية الصينية اليابانية عبر مبادرة «الحزام والطريق».

- طموحات دبلوماسية الجوار في دول الآسيان:

بدأ الحوار بين الصين واتحاد دول جنوب شرق آسيا (آسيان) عام ١٩٩١م،

وبحلول عام ١٩٩٦م أصبحت الصين شريك حوار كامل لدول آسيان. وفي عام ١٩٩٩م دعت الصين إلى تدعيم آمال التواصل في منطقة التجارة الحرة لدول آسيان. نوفمبر عام ٢٠١١م وقَّعت الصين ودول آسيان «إعلان أخلاقيات كافة الأطراف الواقعة على بحر الصين الجنوبي»، وخلال قمة قيادات «١٠+١» بنفس العام، توصلت لنقاط تفاهم حول منطقة التجارة الحرة بين الصين ودول آسيان. في الرابع من نوفمبر عام ٢٠٠٢، وقعت «اتفاقية إطار التعاون الاقتصادي الشامل بين الصين ودول آسيان»، فضلًا عن التفعيل الرسمي لتأسيس منطقة التجارة الحرة، مرورًا بقرابة ثماني سنوات من المباحثات، أسست في الأول من يناير عام ٢٠١٠م، منطقة التجارة الحرة بين الصين ودول آسيان رسميًّا كأكبر منطقة تجارة حرة على مستوى العالم، تنعم بمليار وتسعمائة نسمة على الصعيد السكاني، وما يقارب من ستة تريليونات دولار أمريكي للناتج المحلي الإجمالي. وحاليًّا، تخطو منطقة التجارة الحرة بين الصين ودول آسيان نحو عامها الخامس، لتشهد سرعة النمو زيادة واضحة، حتى وصل إجمالي التبادل التجاري بين الطرفين عام ٢٠١٤م إلى ٤٨٠.٤ مليار دولار، بزيادة ٨.٣٪ عن العام السابق، والتي ضعف متوسط زيادة التجارة الخارجية الصينية البالغة ٣.٤٪. لقد بزغت منطقة التجارة الحرة بين الصين ودول آسيان كمنصة للتنمية الاقتصادية التجارية وللتبادل الإنساني، لتكون إحدى القواعد التي يمكن «لطريق الحرير البحري بالقرن الحادي والعشرين» استغلالها والاعتماد عليها.

لكن تبقى تعارضات محددة بين الصين ودول آسيان، مما يهدد بتقييد مستقبلي لتنمية العلاقات بين الطرفين. أولًا: ظهر افتقاد توازن للتجارة بين الصين ودول آسيان الداخلية؛ حيث تحتل التجارة بين الصين ودول سنغافورة وماليزيا وتايلاند وإندونيسيا والفلبين نسبة ٩٥٪ من إجمالي تجارتها مع دول آسيان، في حين لا تتجاوز تجارتها مع بورما وكمبوديا وبروناي ولاوس ٥٪. افتقاد التوازن هذا الهيكل التجاري من شأنه افتقاد تنسيق داخلي أمام تنمية علاقات الصين ودول آسيان. ثانيًا: تسريع وتيرة عملية الوحدة الاقتصادية الإقليمية الآسيوية من شأنه أن تخترق الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة

التي تقودها دول الآسيان واتفاقية الشراكة الاقتصادية المبادرة عبر المحيط الهادئ التي تقودها أمريكا وغيرها من سلسلة اللوائح والاتفاقيات التجارية التي تهدف إلى تشكيل وضع اقتصادي إقليمي جديد، تخترق منطقة آسيا والباسيفيك، مما خلق تأثيرًا محددًا لمنطقة التجارة الحرة بين الصين ودول آسيان. خاصة مع الشراكة الاقتصادية المبادرة عبر المحيط الهادي التي تقودها أمريكا، مما جذب سنغافورة وبروناي وفيتنام وماليزيا أربعًا من دول الآسيان للمشاركة في المفاوضات. في ظل الترويج لدعوة «توسعة آفاق التعاون الاقتصادي بين أمريكا وآسيان» التي طُرحت في عام ٢٠١٢م، تتضخم قوة تأثير اتفاقية الشراكة الاقتصادية المبادرة عبر المحيط الهادي بلا هوادة، والذي يعظم التنافسية التصديرية للسوق الأمريكية واليابانية أمام الصين ودول آسيان، وفي الوقت نفسه يُظهر اتجاه الاستثمارات الأمريكية اليابانية للاتجاه نحو دول آسيان، لتقتنص سوق دول آسيان من الصين. فضلًا عن ذلك، فإن قضية بحر الصين الجنوبي من العناصر التي يمكن إهمالها في تأثيرها على تنمية العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول آسيان. في ظل الترويج للتقارب بين فيتنام والفلبين وغيرها من دول آسيان الداخلية من ناحية، وأمريكا وغيرها من الدول خارج منطقة الآسيان، ظهر تحول في موقف دول آسيان حيال قضية بحر الصين الجنوبي من «موقف الحياد السابق إلى المشاركة الإيجابية»، بل تحولت القضية نفسها تدريجيًّا من «موضوع فرعي إلى قضية محورية»(58). فبرز اتجاه «صبغة الآسيان» حيال قضية بحر الصين الجنوبي.

ستتمكن مبادرة «الحزام والطريق» من إعادة تشكيل العلاقات الثنائية بين الصين ودول آسيان على أساس استغلال منطقة التجارة الحرة بين الصين ودول آسيان هذه الساحة المهمة للتبادل الثنائي، لتحمل للطرفين طموحات زيادة الثقة المبادرة بينهما. ستعمل المبادرة على تغيير الاتجاه القيمي السابقة الذي يصب جم اهتمامه على المنفعة الاقتصادية، والسعي لتوسعة آفاق التعاون مع الشركاء التجاريين في مجالات البنية التحتية واللوجستيكية والمواصلات والتبادل الإنساني. لكن تماشيًا مع تحسين التواصلات في مجال

النقل والمواصلات، فضلًا عن البنية التحتية وتحسين العمليات الإنتاجية الصناعية الداعمة ذات الصلة، لن تدعم التواصل بين سنغافورة وماليزيا وتايلاند وإندونيسيا والفلبين وفيتنام من ناحية، والصين من ناحية أخرى والتبادل التجاري بينهما فحسب، بل ستحسن وبشكل كبير الأجواء التجارية والاستثمارية في بورما وكمبوديا وبروناي ولاوس، وتعمل على اقتراب الهيكل الاستثماري الصين من درجة المثالية، مما يحدث تنسيقًا أكثر وضوحًا على التبادلات بين الصين ودول آسيان. بالنسبة لقضية بحر الصين الجنوبي، سيسبب نمط الحل السلمي الصفري للمواجهة المباشرة تأثيرًا سلبيًا لكافة الأطراف المشاركة، لكن زيادة التبادل التجاري والتواصل الإنساني ... إلخ ستلعب دورًا ترويجيًا داعمًا للعلاقات الثنائية. فستصبح آسيان منصة للحوار بين الدول المنخرطة في القضية والتنسيق بينهم، ولكن لن تكون أداة في يد بعض الدول لحماية مصلحتها. رغم أن الشراكة الاقتصادية المبادرة عبر المحيط الهادي التي تقودها أمريكا تعتبر نوعًا من العلاقات التنافسية مع مبادرة «الحزام والطريق» إلى جانب منطقة التجارة الحرة بين الصين ودول آسيان على أساس موضوعي بحت، لكن تماشيًا مع تعميق عملية الوحدة الاقتصادية الإقليمية العالمية، لكن من الصعب أن تتنصل العلاقات الثنائية بين الصين ودول آسيان من التأثير خارج الإقليم. فمنطقة آسيا الباسيفيك التي تقودها أمريكا كليًا ولا تلقى دعمًا من جانب الصين، ستصبح مبادرة «الحزام والطريق» نمطًا جديدًا للعلاقات الاقتصادية والسياسية التي ستعيد منطقة آسيا الباسيفيك تشكيلها، والتي لن تزيد من الثقة المتبادلة المبادرة بين الدول في الإقليم فحسب، بل ستفتح حوارًا مع الدول خارج الإقليم والدول المنخرطة في اتفاقيات اقتصادية أخرى، بالإضافة إلى ترقية علاقات التنافس إلى علاقات الشراكة والتعزيز المشترك لعملية الوحدة الاقتصادية لإقليم آسيا الباسيفيك.

- طموحات دبلوماسية الجوار في جنوب آسيا:

بالمقارنة بمنطقة التجارة الحرة الصينية الكورية الجنوبية ومنطقة التجارة الحرة الصينية اليابانية، لكن الصين لم تؤسس أي منصات تبادلية مع منطقة جنوب آسيا ككل، فتظهر تعقد العلاقات بين كافة دول جنوب آسيا، كما أن لكل دولة من دول جنوب آسيا موقفًا مختلفًا حيال مبادرة «الحزام والطريق».

- سيرلانكا: لؤلؤة «طريق الحرير البحري بالقرن الحادي والعشرين»:

تقع سيرلانكا في القطاع الواقع بين مضيق البنغال وبحر العرب، بالقرب من الخط الملاحي الرئيس في المحيط الهندي، وتتمتع بموقع إستراتيجي مهم للغاية، وتشتهر «نقطة تقاطع بين الشرق والغرب»، كما تحتل مكانة مهمة في إطار مبادرة «الحزام والطريق». على صعيد المحيط الهندي، تواجه سيرلانكا والصين علاقات تنافسية مع الهند، مما أحدث تقاربًا بين الطرفين على صعيد المبادرة. مايو عام ٢٠١٣م، زار السيد مايثر بيالا سيريسنا الرئيس السيرلانكي جمهورية الصين الشعبية، فقررت الدولتان ترقية علاقاتهما إلى مستوى «علاقات شراكة تعاون إستراتيجي». سبتمبر عام ٢٠١٤، لبى الرئيس الصيني شي جين بينغ الدعوة لزيارة سيرلانكا؛ حيث وافق الطرفان على تعميق علاقات شراكة تعاون إستراتيجي، ووقعا العديد من اتفاقيات التعاون التي غطت مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا والإنسانيات، وأصبحت سيرلانكا أول دولة تصدر بيانًا حكوميًا لدعم مبادرة «الحزام والطريق». في ٢٧ فبراير عام ٢٠١٥م، اجتمع كلٌّ من السيد وانغ إي وزير الخارجية الصيني، والسيد مانجالا سامار أويرا وزير الخارجية السيرلانكي، صرح وانغ إي: «لقد اتفق الجانبان على تأسيس لجنة مشتركة للتعاون البحري، والتباحث في فتح آفاق التعاون بمجالات الموانئ وإدارة الموارد البحرية وحماية البيئة والإنقاذ البحري. أثق في أن التعاون الصيني السيرلانكي مثال وقدوة للتعاون عبر البحار في الفترة الجديدة وبدايات القرن الجديد، وأتطلع لأن تتخذ سيرلانكا موقعها كلؤلؤة «طريق الحرير البحري بالقرن الحادي والعشرين»(59).

- باكستان: الاستمرار في تنمية «علاقات شراكة تعاون إستراتيجي أكثر قربًا»:

تعد باكستان صديقًا للصين في السراء والضراء، وتقع في نقطة تلاقي المحاور الخارجية لمبادرة «الحزام والطريق»، بعد ربط الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني، يمكنه ربط جنوب آسيا وآسيا الوسطى وشمال أفريقيا ودول الخليج العربي ... إلخ بأواصر تعاون وطيدة في مجالات الاقتصاد ومصادر الطاقة، وستلعب باكستان دور الجسر بالنسبة للمبادرة. عام ٢٠٠٢م، لبت الحكومة الصينية طلب الرئيس الباكستاني مشرف بتقديم الدعم المالي والتقني لتأسيس ميناء جوادر، واكتملت أعمال تأسيس الميناء رسميًّا في فبراير عام ٢٠١٥م، وافتتح للعمل في منتصف إبريل عام ٢٠١٤م. من شأن تفعيل العمل بالميناء، تدعيم أمن مصادر الطاقة والتأثير الدولي للصين، بل والإبقاء على التواجد الإستراتيجي بمنطقة المحيط الهندي. فميناء جوادر مرشح وبقوة ليصبح معبرًا آمنًا لمصادر الطاقة شمال غربي الصين، ويلحق بالاقتصاد الباكستاني في سماء التنمية، باعتباره ميناء مهمًا في أحضان بحر العرب، وفي ظل أولويته لظروف عدم استقرار الأوضاع ببحر الصين الجنوبي وقربه من مضيق البسفور كمعبر مهم لمصادر الطاقة. سيتمحور التعاون المستقبلي بين الصين وباكستان على ميناء جوادر والممر الاقتصادي الصيني الباكستاني، وسيركز اهتمامه على فتح مجالات التعاون في عرض وطلب الطاقة الكهربائية وتعبيد الطرق الحديدية ومكافحة الإرهاب وغيرها من المشكلات البارزة.

- الهند: التنافس والتعاون:

سيحمل «طريق الحرير البحري بالقرن الحادي والعشرين» الصين لتتجاوز حدود إقليم المحيط الهادي، والاتجاه غربًا لدخول ممر المحيط الهندي. ولكن بالنسبة للهند، فإن المحيط الهندي هو منطقة نفوذ لها كدولة، والتزمت موقفًا

حذرًا من الصين. رغم زيارة السيد شي جين بينغ للهند عام ٢٠١٤م، وأجرت القيادات الهندية تباحثًا حول مبادرة «الحزام والطريق»، لكن الجانب الهندي لم يعرب عن دعمه لمبادرة «الحزام والطريق» منذ البداية حتى النهاية، لكنها التزمت موقف تنازع سلبي لتهديدات الصين تجاه في منافع المبادرة للمناطق الأخرى. على خلفية تعميق التعاون مع الدول المجاورة للهند، مثل: باكستان - سيرلانكا - بورما - جزر المالديف ... إلخ، نظرت الهند لتطور هذه العلاقات الثنائية على أساس أنها عملية «تطويق» لها على الصعيدين البري والبحري معًا، بل تطور الأمر حتى فبراير ٢٠١٥م، روجت الهند لمشروع «الموسم» أثناء الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأمن الآسيوي؛ حيث خططت «لقيادة الهند لعالم البحار والمحيطات» وإعادة تشكيل المحور الحضاري الهندي، والتزمت موقفًا غير متقبل لمبادرة «الحزام والطريق».

- طموحات دبلوماسية الجوار في الشرق الأوسط:

تربعت الصين على عرش المستورد الأول لنفط الشرق الأوسط. وفي المستقبل، ستعتمد الرنمنبي (اليوان الصيني) كعملة لمعاملات النفط التجارية في منطقة الشرق الأوسط وستبرز قيمة منطقة الشرق الأوسط كمحور نقل بين القارات الثلاث، آسيا وأوربا وأفريقيا. صرح السيد جونغ شياو شنغ المبعوث الخاص لقضايا الشرق الأوسط: ستصبح منطقة الشرق الأوسط إحدى أهم المناطق التي ستروج لها مبادرة «الحزام والطريق»، وقد تصبح أهم مواقع المبادرة وأكثرها أولوية. تتميز العلاقة بين جميع دول الشرق الأوسط والصين بالود والصداقة، وعلاقات دبلوماسية لا تشوبها شائبة. وخلال عملية التواصل والتقارب بين الدبلوماسيين الصينين والعرب طويلة الأمد، نستشعر أن مجال التباعد الوحيد يكمن في «ما هي اللغة الأصعب على مستوى العالم الصينية أم العربية؟». وفي الوقت نفسه، يتميز التكامل بين الجانبين الصيني والعربي بالقوة والاتساق، يكمن أحد أهم أسس تنمية اقتصاد الدول العربية في المرحلة

الحالية في تسريع وتيرة تأسيس البنية التحتية من طرق حديدية ومطارات وموانئ ... إلخ، وذلك لتأسيس قاعدة متينة للتعاون الاقتصادي التجاري بين الصين والعرب. وتماشيًا مع تأسيس الصين ومنظمة التعاون الخليجي منطقة تجارة حرة، تتمتع منطقة الشرق الأوسط عامة ودول الخليج خاصة بقوة اقتصادية جبارة، كما نلحظ تحسنًا في النمو السوقي، ويجب القول إنها أكثر المواقع المرشحة لاحتمالية تحقيق مبادرة «الحزام والطريق» بها. تنعم المؤسسات الصينية في مجالات الطرق الحديدية والاتصالات والبنية التحتية بطموحات ضخمة في هذه السوق.

٣ - طموحات التعاون الإقليمي:

على الرغم من خروج مبادرة «الحزام والطريق» من كنف الصين، لكنها في الواقع أسلوب تنموي ينطلق من الصين ومنطقة آسيا الباسيفيك وصولًا للعالم أجمع. ستعزز المفاهيم التي دعت المبادرة لها من مفاهيم التواصلات البينية والكيانات المشتركة للمصالح والمصائر ومسئوليات التعاون الإقليمي ليدخل مرحلة جديدة ومستوى أكثر رحابة، بل وستدعم أدوار وآليات التعاون متعددة الأطراف، ولعب دور تعاوني متعدد الأطراف أفضل على ساحة العديد من المنظمات الدولية مثل: منظمة شانغهاي للتعاون ومنظمة دول الآسيان والصين «١٠+١» ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي، والمؤتمر الآسيوي الأوروبي وحوار التعاون الآسيوي ومؤتمر أسس تبادل التنسيق والثقة الآسيوي ومنتدى التعاون الصيني العربي والحوار الإستراتيجي لمؤتمر التعاون الصيني البحري والتعاون الاقتصادي الإقليمي بآسيا الوسطى.

- دفع تطوير العلاقات الاقتصادية التجارية وتسريع وتيرة تأسيس وحدة اقتصادية إقليمية:

تحتضن مبادرة «الحزام والطريق» قارتي أوربا وآسيا وتربط مجموعة آسيا

الباسيفيك الاقتصادية بمجموعة أوربا الاقتصادية، بإجمالي عدد سكان ٤.٤ مليار نسمة تقريبًا بنسبة ٢٩٪ من سكان المعمورة، وقدرة اقتصادية حوالي ٢١ تريليون دولار أمريكي بنسبة ٦٣٪ من الاقتصاد العالمي، كما تضم الدول الواقعة في نطاق المبادرة الدول المتقدمة في أوربا وآسيا، فضلًا عن الصين كأكبر دولة نامية، وعددًا من الدول غير المتقدمة، ويتضح للعيان الاختلاف الكبير في الهياكل الاقتصادية واحتياطيات الموارد والكيانات التجارية بين هذه الدول، مما يقوي التكامل فيما بينهما. تتعارض مفاهيم التواصلات البينية التي تدعو لها المبادرة والسياسات المبادرة الرامية للمنفعة الأحادية للدولة فحسب، بل تدعو إلى نوع من التفكير والتأمل الإستراتيجي الذي يعتمد المنفعة الجماعية للتعاون الإقليمي كنقطة انطلاق، وذلك يتطلب فتح أبواب التعاون بين الدول الواقعة في نطاق المبادرة على مصراعيها استنادًا لأسس المنفعة المتبادلة وتشارك الحصاد. وفي الوقت نفسه، فإن معظم المناطق الواقعة في نطاق المبادرة تمثل كيانات اقتصادية ناشئة ودول نامية، وتمر بمرحلة الارتقاء خلال عملية التنمية الاقتصادية، وتحمل آمالًا تنموية طيبة حيال التبادل الاقتصادي بين حدود الإقليم والتبادل الاقتصادي الخارجي. تدعم المبادرة إجراء تحسينات كبرى في مجالات البنية التحتية والمواصلات والطرق وإنتاج البضائع، إلى جانب دفع تحرير الاستثمارات التجارية ومستوى التسهيلات. ستكون تنمية العلاقات الاقتصادية التجارية بمثابة أساس ومرشد لتأسيس مبادرة «الحزام والطريق»، وتعزيز تشكيل نمط تعاوني ذي مجالات رحبة ومستويات مرتفعة ومنفتحة على الاتجاهات كافة.

- دفع التعاون الأمني الإقليمي، التكاتف في وجه الإرهاب:

تواجه منطقة آسيا الباسيفيك مشكلات أمنية معقدة، مما يصعب الحفاظ على البيئة المحيطة مستقرة، والذي يعد أحد العناصر المقيدة لتنمية اقتصاد منطقة آسيا الباسيفيك والأقاليم المجاورة. باعتبار منطقة آسيا الباسيفيك ممرًا مهمًا

للتجارة الخارجية ونقل مصادر الطاقة، فإن مضيق ملقا يواجه مشكلات القرصنة والإرهاب، مما يشكل تهديدًا لأمن مصادر الطاقة بالمنطقة المجاورة وعلى مستوى العالم أجمع. كما تعاني بعض دول جنوب آسيا من خطر العناصر المسلحة المعارضة للحكومة والإرهاب، فيهدد استقرار الوضع السياسي الداخلي، في حين عانت آسيا الوسطى ومنطقة غرب آسيا هجمات الإرهاب والقوى الانفصالية العرقية وتهديدات القوى الدينية المتطرفة. فلا تتأثر البيئة الاستثمارية تأثيرًا بالغًا فحسب، بل يتأثر أمن الدول واستقرار المنطقة ككل.

- دفع تدويل الرنمنبي:

تدعو مبادرة «الحزام والطريق» إلى تدفق رءوس الأموال والمساعدة في تدويل الرنمنبي (اليوان الصيني). إن تدويل الرنمنبي وتنمية مركز الرنمنبي خارج الصين يعد مسارًا مهمًّا للتجارة عابرة الحدود وتدفق رءوس الأموال ضمن مبادرة «الحزام والطريق»، الذي سيتمكن بلا شك من تعزيز الاستثمارات الدولية وعملية التعاون الإقليمي.

لقد تحولت مضامين اتفاقيات تبادل العملة من طور التعامل مع الأزمات إلى دعم التجارة والاستثمار بين الطرفين، والعمل على تخفيض أخطار التحويلات النقدية، على خلفية ترابط الأسواق المالية الدولية وسياسة العملات لجميع دول المعمورة والسياسات المالية ذات الصلة. سعيًا لتقديم الدعم المالي لأفرع المؤسسات المالية والمؤسسات الصينية خارج البلاد، ندفع الاقتصاد الدولي وعملية التعاون التجاري والاستثماري اعتمادًا على تدويل الرنمنبي. وفي الوقت نفسه، وقعت الصين وعدد من الدول اتفاقيات تبادل العملة والذي يماثل تأسيس نظام تبادل وتمويل وتصفية حسابات يتخذ من الرنمنبي أساسًا له، مما يفيد في تعزيز وضع الرنمنبي كعملة مهمة عالميًّا في المجالات التجارية والمالية والادخار.

يتشارك كلٌّ من بنك تنمية البريكس وبنك استثمارات البنى التحتية الآسيوية وصندوق طريق الحرير في أهدافها الرامية إلى دعم المناطق المتواجد بها في مجالات البنية التحتية وخاصة الطرق السريعة وشبكات الاتصالات وإدارة الموانئ اللوجيستية ... إلخ، مما يحقق في النهاية تنقل رءوس الأموال.

٤ - تعزيز التواصلات الشعبية، تشكيل قاعدة رأي عام لتأييد المبادرة:

بالرغم من الأصوات المؤيدة لدعوات الصين لتأسيس مبادرة «الحزام والطريق»، والتي تصدر من العديد من الدول لكن هناك بعض الأصوات المعارضة. لقد فسرت بعض الدول أهداف مبادرة الصين بأنها بحث عن دور قيادي في المنطقة وسعي لمصالح شخصية، وقد تم تأويل أسلوب الصين الساعي للتعاون بأنه محاولة لاحتلال دور قيادي في المنطقة. أما عن رغبة الصين لدفع الاستثمارات وتأسيس صندوق طريق الحرير، فقد صرح البعض بأنها «النسخة الصينية من مشروع مارشال» أو ما سُمي «التهديد الصيني». بالرغم من أن هذه التصورات الخاطئة انتقادات توجه لمبادرة «الحزام والطريق» لكن لا بد من أن نتفهم بأن هذه الأخطاء ترجع لأسباب اجتماعية. فإن هذه التصورات العامة تصدر من بعض المنافسين غير الراغبين في التعاون بل يسعون إلى تصوير موقف الصين موقفًا سلبيًّا في وسائل الإعلام: سعيًا للتأثير سلبًا على موقف الدول في منطقة آسيا الباسيفيك بالعمل على تحويل طموحات الصين تجاه مبادرة التنمية إلى تهديدات وتحديات. والحق أن ما يبث في وسائل الإعلام من معلومات مغلوطة يعرض المواطنين للبس، وفي ظل هذه البيئة لا يستطيع العامة أن يتعرفوا على الصين الحقيقية؛ لأنهم يعتمدون فقط على التقارير السلبية والمغلوطة الصادرة من وسائل الإعلام تجاه مبادرة «الحزام والطريق» مما يخلق موقفًا سلبيًّا تجاه الموقف الصيني. خلال صياغة مبادرة «الحزام والطريق» وتنفيذ عملية التنمية، تنبهت الصين لهذه المشكلات وللتخلص من الفكر الروتيني للربحية الاقتصادية من جانب واحد دعت إلى تبادل الاتصالات الشعبية كدور قاعدي للتعاون والاهتمام

بالتبادل الثقافي والإنساني كدور رئيس في المبادرة. خلال التطبيق الكامل للمراحل الأولية للمبادرة واجهت الحكومة والمؤسسات الصينية شعوب البلاد؛ حيث ظهر خلال عملية تنفيذ المبادرة دور الدولة الكبرى المتحملة للمسئولية والذي عمل على الإتيان على مخاوف الشعوب ومعالجتها. لا بد من التصريح بأن هذه الاتصالات الشعبية لا تعتمد فقط على التواصلات بين الشعوب، ولكنه يتطلب أن تظهر كافة القطاعات الحكومية والمؤسسات الصينية الصين القوية كشريك التعاون بالمنطقة الآسيوية. إن الصين تسعى لترسيخ قاعدة رأي عام لمساندة مبادرة «الحزام والطريق».

٥ - دمج الأسواق الأوربية والآسيوية، تعزيز التعاون الأوروبي الآسيوي:

التواصل وتبادل الخدمات اللوجستية بين الدائرة الاقتصادية لمنطقة آسيا الباسيفيك والدائرة الاقتصادية لآسيا وغيرها من العناصر، ظهر قصور واضح في التواصلات، إن مبادرة «الحزام والطريق» تتجسد كفرصة شراكة في الأسواق الأوربية والآسيوية. لنطالع الأمر من زاوية الاتحاد الأوربي ففي ٣١ من مارس عام ٢٠١٤م أصدرت الصين وأوربا تصريحًا مشتركًا «علاقة الشراكة للمبادرة الأوربية الصينية المتعلقة بتعميق تبادل المنافع لتحقيق ربحية مشتركة». وقد جاء فيه أن تصور الجانبين الأوربي والصين، قد تبلور حول «دعم النقل وتبادل الاتصالات» وقررا «العمل على كشف القواسم المشتركة بين سياسة الاتحاد الأوربي والحزام الاقتصادي لطريق الحرير» والبحث في «الدعوة المشتركة للتعاون على طول الحزام الاقتصادي لطريق الحرير»، وهو ما صار حجر الأساس لتنفيذ التعاون لمبادرة «الحزام والطريق». بالعام ٢٠١٥ مرت الذكرى الأربعون لتدشين العلاقات الدبلوماسية الأوربية الصينية، وما يمنح التعاون والحوار بين الصين والاتحاد الأوربي فرصة ملائمة؛ حيث عقد العزم على ضخ استثمارات بقيمة ٣٠ مليار يورو، والتي خطط لها أن تدفع بالكثير من الحيوية لجسد الاقتصاد الأوربي إذا ما سارت في مسارها الصحيح، وهو ما يزيد من طموحات التعاون الأوربي الصين في كثير من المجالات. إن

الاتصال الإنساني الأوربي الصيني والإنجليزي الصيني لهو آلية لمشاركة أوربا كدور أساسي في تأسيس مبادرة «الحزام والطريق»؛ حيث تمثل أوربا حجر دفع في تأسيس مشترك للسوق الأوربية الآسيوية ودمج الاقتصاد الأوربي الآسيوي. وسيتعين مواجهة مشكلات التواصل بين أوربا وآسيا والخدمات اللوجيستية وغيرها من المشكلات التقنية المتعلقة بالتنفيذ؛ حيث تتمتع المبادرة بإجراءات مرنة وجيدة. إن الاقتصاد الألماني يعتبر أقوى رابع اقتصادي عالميًّا والأقوى على نطاق أوربا، فتتمتع ألمانيا بمكانة محورية بالاتحاد الأوربي وبمبادرة التعاون الأوربي الصيني، وهو ما يتجسد خلال تطبيق مبادرة «الحزام والطريق». عند زيارة الرئيس شي دجي بينغ لألمانيا لم يتطرق فقط للعلاقات الثنائية، بل ارتقى بالمحادثات إلى «علاقة شراكة عبر مبادرة تغطي الاتجاهات كافة» وقد تباحث الجانبان إمكانية التعاون بمجالات حماية البيئة والطاقة وخط القطارات الموصل بين أرجاء أوربا الذي ينتهي بمدينة ديسبورغ، وقد أشار إلى «أن ألمانيا والصين يقعان على طرفي الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وهو ما يمثله من دفعة لتأسيس الحزام الاقتصادي لطريق الحرير. إن مدينة ديسبورغ هي أكبر ميناء نهري بالعالم، ونقطة التقاء مواصلات لوجيستية مهمة في أوربا، ونتمنى أن تلعب هذه المدينة دورًا مهمًّا في تنمية في التعاون بين أوربا والصين من جانب وألمانيا والصين من جانب آخر.

لقد دخل مشروع الجسر البري بين أوراسيا حيز التنفيذ وهو خط سكك حديد يصل بين مدينة لونغهاي ولان شين الصينيتين وخط سكك حديد كازاخستان مرورًا بروسيا وبيلا روسيا وبولندا وألمانيا حتى روتردام بهولندا، ويعتبر الطريق البري الأكثر ملاءمة بغرب آسيا وشرق أوربا. وعدا هذا تم تشغيل قطارات الشحن من تشنغ دوو إلى لود ببولندا ومن وو خان حتى باردوبيتسه بالتشيك، ومن دجونج تشنغ بالصين حتى ديسبورغ بألمانيا، ومن دجنغ تشو حتى هامبورج بألمانيا، ومن هوهيهوت حتى فرانكفورت بألمانيا، والتي أصبحت مستقبل التواصلات الأوروصينية.

حصلت الصين على امتياز إدارة أرصفة ميناء بيرايوس؛ حيث حصلت على امتياز إدارة الرصيف رقم ٢ و٣ لخمسة وثلاثين عامًا. وهو ما يضمن المكانة الرئيسة لقارة أوربا في تأسيس مبادرة «الحزام والطريق». إن المواصلات بين منطقة أوربا الشرق أوسط ومنطقة الصين آسيا قد تتحول لمحور عبر مبادرة «الحزام والطريق». إن مبادرة «الحزام والطريق» تعتبر فرصة لدمج السوق الأورآسيوي والتعاون الأورآسيوي؛ لذا نرى أن المبادرة الصينية تحمل لأوربا ثمانية طموحات كبرى:

أولًا: طموح تعزيز الاقتصاد الأوربي:

لم يتعافَ الاقتصاد الأوربي بشكل كامل من آثار الأزمة المالية، وكذلك أصاب أوربا نصيب من آثار أزمة أوكرانيا، حتى صار إلزامًا على البنك المركزي الأوربي أن يدفع بالنسخة الأوربية من سياسية التسامح لمنع انخفاض سعر اليورو. فلإنعاش الاقتصاد الأوربي ولرفع تنافسية الاقتصاد الأوربي قررت المفوضية الأوربية تنفيذ خطة يونكر الاستثمارية وهي المبادرة التي تتمثل في ضخ مبلغ أكثر من ٣٥ مليار يورو، وهو ما يمكن أن يتماشى مع مبادرة «الحزام والطريق» وما يعجل بتأسيس التواصلات الأورآسيوية، وتساعد على انتعاش أوروبا اقتصاديًّا ولفت انتباه الأسواق الأوربية من إنجلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وسويسرا ولوكسمبرج وغيرها من الدول الأوربية إلى الاستثمار بأسيًا، وهو ما يرفع القوة الشرائية لليورو والجنيه الإسترليني والفرنك السويسري.

ثانيًا: طموحات تأسيس السوق الأوربية الآسيوية وإحياء حضارتها:

احتلت قارتا آسيا وأوربا مكانتهما المرموقة في بوتقة الحضارة العالمية كمركز لها، فقد ظلت متربعة على هذا العرش بعد اضمحلال الحضارة المصرية القديمة. تماشيًا مع تفعيل الأوربيين لعملية العولمة، فقد تحولت البحار والمحيطات لقوة قيادية على ساحة المجتمع الدولي، وتخلفت الحضارة البرية في المقابل. ثابرت الحضارة البحرية الأوربية على تقدمها حتى نهاية الحرب

العالمية الثانية، حينها اقتنصت أمريكا السيادة البحرية، وتتابع استقلال مستعمرات أوربا عبر البحار، لتجبر أوربا على الرجوع لحدود قارتها الأم، فعمدت للوحدة لتحقق هدف الاستقواء بالذات. لكن ضربت أزمة الديون الأوربية والأزمة الأوكرانية مشروع تأسيس السوق الأوربية المشتركة في مقتل، وتيقنت الشعوب الأوربية من أن تأسيس السوق الأوربية الآسيوية التي تكتنف روسيا في طياتها من شأنه إحداث توازن بين القضايا الأمنية والتنموية، فصار إنعاش الوجود الأوربي بأحياء الحضارة الأوربية والآسيوية خيارًا تاريخيًّا.

ثالثًا: طموحات تمازج والتحام القارة الأوربية:

تأرجح موقف الاتحاد الأوربي لفترة طويلة ما بين الاهتمام والإهمال لمشروعات، مثل: «مشروع شراكة الشرق» و«مشروع شراكة البحر المتوسط»، خاصة مع معاناتها الحالية في الأزمة الأوكرانية والتي تمزق القارة الأوربية تمزيقًا. ويتضح لنا، أن تدعيم تمازج القارة الأوربية لا يمكن أن يقتصر على هذه القارة ذاتها، بل عليها أن تنتهج فكرًا جديدًا داخليًّا. سيجعل تنفيذ مبادرة «الحزام والطريق» من منطقة وسط وشرق أوربا بوابة جديدة للقارة الأوربية، خاصة بولندا واليونان والبلقان وسكك حديد المجر ... إلخ، والتي تعد بمثابة جسر لطريق الحرير بفرعيه البري والبحري. إن التنمية الشمولية لمبادرة «الحزام والطريق» تبرز من خلال طموحات تمازج منطقة القارة الأوربية والتي تدفع الكثير من المقاطعات الصينية وخاصة المقاطعات الداخلية منها إلى تأسيس تواصل تجاري واستثماري مع جميع المناطق بالقارة الأوربية.

رابعًا: طموحات التقارب السلمي بين الاتحاد الأوربي وروسيا:

بنهاية الحرب العالمية الثانية وبتأسيس حلف شمال الأطلسي، برز شعار «استبعاد روسيا» كهدف إستراتيجي، واليوم فإن الأزمة الأوكرانية جاءت كأحد عواقب هذه الأهداف الإستراتيجي. في الواقع، لقد تفوقت مبادرة

«الحزام والطريق» على طريق الحرير القديم، خاصة مع الاهتمام بشمول مشاريع التطوير الكبرى لشرق روسيا، لتربط موسكو مع الاتحاد الاقتصادي الأورآسيوي والمنظمة الأمنية لرابطة الدول المستقلة ومنظمة شانغهاي للتعاون وغيرها من الإطارات الإقليمية، واضعة «احتضان روسيا» كهدف أمام عينيها. وقد أكدت المستشارة الألمانية ميركل: لا يمكنك أن تختار جارك، معربة عن ضرورة التقارب بين الاتحاد الاقتصادي الأورآسيوي والاتحاد الأوربي، لحل الأزمة الأوكرانية، سعيًا وراء حكمة القارة الأوربية في الاستقرار طويلة المدى. وقد فتحت مبادرة «الحزام والطريق» الباب أمام القارب السلمي بين الاتحاد الأوربي وروسيا.

خامسًا: طموحات مشاركة الاتحاد الأوربي في شئون آسيا الباسيفيك:

بعدما طرحت أمريكا إستراتيجية «العودة لآسيا الباسيفيك ثانية»، أعرب الاتحاد الأوربي عن قلقه من خطر التهميش؛ لذا سرعت وتيرة إستراتيجية منطقة التجارة الحرة مع الدول الآسيوية، لكن لم تسِر الأمور كما تشتهي السفن. فجاءت مبادرة «الحزام والطريق» لتربط أوربا بآسيا برًّا وبحرًا، وتسهل مشاركة أوربا في شئون آسيا الباسيفيك، وسوف تزيد من طموحات الاتحاد الأوربي حيال تنمية آسيا الباسيفيك، وزيادة قوة تأثير الاتحاد الأوربي في منطقة آسيا الباسيفيك.

سادسًا: طموحات زيادة تأثير الاتحاد الأوربي عالميًّا:

انتمى عدد غير قليل من الدول الواقعة في نطاق مبادرة «الحزام والطريق» إلى المستعمرات السابقة للاتحاد الأوربي، مما يؤكد التقارب الإستراتيجي بين الاتحاد الأوربي وتلك الدول. وهكذا، فهناك ضرورة لتعلم طرق التعامل مع هذه الأمور على مستوى العالمي والإقليمي. ستتمتع مناطق غرب آسيا وشمال أفريقيا، والمحيط الهندي وآسيا الوسطى بطموحات نجاح أكبر. والصين تضع خبرات ومعايير أوربا وقوة تأثيرها نصب عينيها. لقد توارثت مبادرة «الحزام

والطريق»، «روح طريق الحرير التقليدية» التي تتسم «بالتعاون السلمي – الانفتاح والشمولية – التعلم المتبادل - المنفعة المشتركة»، وتلامست مع مفاهيم الاتحاد الأوربي، وتزيد من قوة تأثير الصين وأوربا عالميًّا.

سابعًا: طموحات تحول وترقية علاقات الشراكة المبادرة الشاملة بين الصين وأوربا:

مضى أربعون عامًا على تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين الصين والاتحاد الأوربي، منها عشرٌ ونيف مضت على علاقات الشراكة المبادرة بين الجانبين، رحبت العلاقات بينهما بطموحات التعاون الرحبة في الاتجاهات كافة، وجاء «المشروع الإستراتيجي للتعاون الصيني الأوربي ٢٠٢٠» تجسيدًا لذلك. فحاليًّا يتباحث الطرفان حول اتفاقية الاستثمار المشترك، حتى إنها تطرقت لإمكانية تأسيس منطقة تجارة حرة. وقد وضعت مبادرة «الحزام والطريق» الكثير من الوقود لإنجاز هذه المهمة، هادفة لتأسيس علاقات شراكة ذات نمط حديث لتعاون يقوم على المنفعة المتبادلة.

ثامنًا: طموحات التنمية المتوازنة لعلاقات ما وراء المحيط الهادي:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، اهتم الاتحاد الأوربي بعلاقاته ما وراء المحيط الهادي، لكنه لم يفلح في التملص من ادعاء التناحر والتنافس مع أمريكا، حتى سُمّي موقفه «بالحوار أحادي الصوت». وقد أكدت مبادرة «الحزام والطريق» على الانفتاح على الدول الأخرى والتكامل معها، بعيدًا عن نوايا السلطة والهيمنة أو التوسعات العسكرية والمبادرة إلى التسامح مع أمريكا، وتعزيز حماية أمن طريق الحرير المرتبط بالتعاون الصيني الأوربي، ودعم إضفاء السمة الأوربية على حلف شمال الأطلسي واحتلال أوربا مكانة متقابلة لأمريكا، وموازنة تنمية العلاقات ما وراء المحيط الهادي.

تعد شبكة الشركاء عبر المعمورة عائقًا سياسيًّا أمام تأسيس مبادرة «الحزام والطريق».

فعلى قطاعات المبادرة كافة، أسست الصين شبكة علاقات شركاء من المجالات كافة.

الجدير بالذكر، أن مبادرة «الحزام والطريق» تتسم بالانفتاح ولا تقتصر على الدول المذكورة في الجدول التالي. فمثلًا: ديسبورغ الألمانية ومدريد الإسبانية تقسم أوربا الجديدة بخط سكك الحديد، ويعتبران من المشاركين الإيجابيين، كما انضمت بريطانيا إلى «بنك الاستثمار الآسيوي»؛ ولذا تعد مبادرة «الحزام والطريق» طموحًا عاليًا منحته الصين للعالم.

مبادرة «الحزام والطريق» وتصنيفات الدول الـ 64 الواقعة في نطاقها (لا تتضمن الصين)

رابطة الدول المستقلة (٥ دول) وجورجيا	قطاع غرب آسيا وشمال أفريقيا (١٦ دول)	قطاع وسط وشرق أوربا (١٦ دولة)	قطاع جنوب آسيا (٨ دول)	قطاع جنوب شرق آسيا (١١ دولة)	قطاع روسيا – منغوليا – آسيا الوسطى (٥ دول)
بيلاروسيا	إيران	بولندا	نيبال	إندونيسيا	منغوليا
أوكرانيا	سوريا	الجبل الأسود	بوتان	كمبوديا	روسيا
أذربيجان	الأردن	مقدونيا	جزر المالديف	تيمور الشرقية	كازاخستان
مولدوفا	إسرائيل	البوسنة والهرسك	أفغانستان	ماليزيا	طاجيكستان
أرمينيا	العراق	ألبانيا	باكستان	الفلبين	قيرغيزستان
جورجيا	لبنان	ليتوانيا	الهند	سنغافورة	أوزبكستان
	فلسطين	لاتفيا	بنغلاديش	تايلاند	تركمانستان
	مصر	إستونيا	سيرلانكا	روني	
	تركيا	جمهورية التشيك		فيتنام	
	السعودية	جمهورية سلوفاكيا		لاوس	
	الإمارات العربية	المجر		بورما	
	عمان	سلوفينيا			
	الكويت	جمهورية كرواتيا			
	قطر	رومانيا			
	البحرين	بلغاريا			
	اليمن	صربيا			

(43) ظهر هذا المصطلح لأول مرة في حديث الرئيس الصيني شي جين بينغ في كلمته مايو ٢٠١٤م؛ حيث صرح: «تمر التنمية الصينية بمرحلة الإستراتيجية المهمة، ينبغي أن نزيد الثقة، وأن ننطلق من السمات المرحلية للتنمية الاقتصادية لبلادنا حاليًا، لنتلاءم مع «الوضع الجديد»؛ لنحافظ على حالة التموضع الطبيعية على الصعيد الإستراتيجي».

(44) أجرى دنغ شياو بينغ محادثات بالجنوب في الفترة من ١٨ يناير إلى ٢٢

فبراير ١٩٩٢م، ترجل دنغ شياو بينغ عن منصة الحكم، وحمل صفته عضو عادي بالحزب، ودعا إلى محادثات أثناء جولته الاستكشافية في وو تشانغ – تشنجن - تشوهاي - شانغهاي.

(45) نظرية تعتقد في الهيمنة الصينية حتى على الصعيد العسكري والإنتاج الاقتصادي.

(46) مجموعة استثمارية كبرى تركز على استثمارات العقارات والمنتجعات، كما تضخ استثماراتها في المجالات الثقافية والتعليمية وغيرها.

(47) نقلًا عن وسائل الإعلام الأجنبية: «الجدل المستعر على خلفية رغبة خوانغ نو بوه شراء أراضٍ بمنطقة القطب الشمالي - النرويج»، انظر المواقع الإخبارية، ٢٩ سبتمبر ٢٠١٤م.

(48) المرجع السابق.

(49) خرجت من معين الاشتراكية لتعبر عن المنفعة القائمة على العدل وتبادل المصالح القائم على الولاء.

(50) ظهر هذا المصطلح لأول مرة في حديث الرئيس الصيني شي جين بينغ في كلمته مايو ٢٠١٤م؛ حيث صرح: «تمر التنمية الصينية بمرحلة الإستراتيجية المهمة، ينبغي أن نزيد الثقة، وأن ننطلق من السمات المرحلية للتنمية الاقتصادية لبلادنا حاليًا، لنتلاءم مع «الوضع الجديد»؛ لنحافظ على حالة التموضع الطبيعية على الصعيد الإستراتيجي».

(51) انظر قاو خوو تشنغ: «تعميق ابتكارية التعاون الاقتصادي التجاري»، جريدة الشعب اليومية، الثاني من يوليو عام ٢٠١٤م.

(52) انظر قاو خوو تشنغ: «تعميق ابتكارية التعاون الاقتصادي التجاري»، جريدة الشعب اليومية، الثاني من يوليو عام ٢٠١٤م.

(53) انظر قاو خوو تشنغ: «تعميق ابتكارية التعاون الاقتصادي التجاري»، جريدة الشعب اليومية، الثاني من يوليو عام ٢٠١٤م.

(54) شي جين بينغ: خطاب «تدعيم علاقات شركاء التواصل»، صحيفة الشعب اليومية، التاسع من نوفمبر ٢٠١٤م.

(55) الرحلة المجانية: ذكرها عالم الاقتصادماينك أولسون للمرة الأولى في عام ١٩٦٥م، في نظريته منطق العمل الجماعي عن الرحلة المجانية التي تعني عدم دفع التكاليف مع جني منفعة وربحية الآخرين.

(56) نُصب ياسوكوني: نُصُب أُقيم للاحتفاء بالأبطال الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل الإمبراطورية اليابانية، لكنه يثير جدلًا لاحتوائه على أسماء بعض من مجرمي الحرب الذين صدرت ضدهم أحكام بالإعدام من محكمة مجرمي الحرب؛ حيث يضفي ظلالًا على الحقبة التوسعية للإمبراطورية اليابانية أثناء الحرب العالمية الثانية.

(57) انظر لي شيانغ يانغ: «دورية تنمية منطقة آسيا والباسفيك ٢٠١٥»، ص ١٧٢.

(58) انظر تشاو قوه جيون: بحث في نمو «صبغة الآسيان» حيال قضية بحر الصين الجنوبي، (آفاق دولية)، الإصدار الثاني عام ٢٠١٣م.

(59) وانغ أي: «سيرلانكا لؤلؤة «طريق الحرير البحري» بالقرن الحادي والعشرين»، شبكة الصين الجديدة، ٢٨ فبراير ٢٠١٥م.

الفصل الثالث كيفية دعم تأسيس مبادرة «الحزام والطريق»

كيف ندعم تأسيس مبادرة « الحزام والطريق » ؟ أشار الرئيس شي جين بينغ إلى أن حجر الأساس لدعم تأسيس مبادرة « الحزام والطريق » هو التواصلات البينية الخماسية :

١- تأسيس خط مواصلات انطلاقًا من المحيط الهادي وصولًا لبحر البلطيق والمحيط الهندي عبر الأوروآسيا.

٢- تنمية التجارة والاستثمار بتفعيل برامج التجارة وزيادة حجم التجارة وتحسين الهياكل التجارية وزيادة نسبة استخدام التكنولوجيا الحديثة، ودعم التعاون الاستثماري.

٣- دعم تداول العملات وتعزيز تبادل العملات وتطبيق سياسة السداد بالعملة الوطنية، زيادة قدرة حماية الأنظمة المصرفية، تطوير القدرة التنافسية الدولية، إقامة أنظمة مصرفية لتأسيس نظام تمويل وتداول الأسهم عبر طريقي الحرير.

٤- تعزيز سياسة الربط بين طريقي الحرير لبناء كيانات مشتركة للمصالح والمصائر.

٥- تعزيز التعاون الإنساني لتحقيق آمال الشعوب.

صدر بالإعلان المشترك للجنة الوطنية للإصلاح، ووزارة التجارة ووزارة الخارجية صياغة لمضمون التواصلات البينية الخماسية المعنون بـ «دفع رؤية وطريقة التأسيس المشترك الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري بالقرن الحادي والعشرين» أن: اختلاف الموارد الطبيعية وعمق التكامل الاقتصادي يعزز التعاون بين العديد من الأطراف. إن سياسة الربط وتسهيل

التواصل، وربط التجارة، وربط الاستثمارات، وربط الشعوب هي المضمون الرئيس، والنقطة الهدف من التواصلات هي تدعيم التعاون.

التواصلات البينية الخماسية قد تخطت ما قد بدأه الأوربيون من تنفيذ لسياسة العولمة التي تركزت في مرحلة ربط التجارة وربط الاستثمارات، وكذلك تخطت مرحلة مقايضة السلع وتمازج الثقافات بطريق الحرير القديم، بل تشمل في داخلها ابتكارية وتبادلية الأطراف على المستوى الحكومي والمؤسسي والمجتمعي ودفع الخدمات اللوجستية والتبادل المالي والبشري والمعلوماتي. لتطبيق التواصلات البينية الخماسية نحتاج إلى ابتكارية النظرية وابتكارية الفكرة وابتكارية الأسلوب. إن حسم التنافس بين الدول الكبرى يكمن في فكرة التواصلات البينية الخماسية. لقد دعمت مبادرة «الحزام والطريق» مبادئ الشراكة في التجارة والبناء معًا وقيمة المشاركة ككل فتخطت مشروع مارشال في أمر المساعدات الخارجية ومبادرة «الانطلاق نحو الخارج»، الأمر الأهم هو التنفيذ الأمثل لهذه النظرية خلال عملية التطبيق مبدعين نمطًا جديدًا من عولمة القرن الحادي والعشرين؛ حيث إن عملية الإصلاح بالصين تعد أهم إبداعات القرن الحالي، تعد مبادرة «الحزام والطريق» تحديًا للانفتاح نحو الخارج في الاتجاهات كافة، وجار استخدام نظريات عدة خلال التنفيذ كنظرية الممرات الاقتصادية، ونظرية الحزام الاقتصادي ونظرية التعاون الدولي بالقرن الحادي والعشرين، وإبداع نظرية تطوير الاقتصاد ونظرية التعاون الإقليمي ونظرية العولمة. خلال تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» نتعرض لهياكل التعاون المتاح بالفعل عبر الدول والمناطق الواقعة في نطاق طريق الحرير ولإشكاليات التطبيق، وكذلك نعاني من القوى الخارجية والداخلية وربما تحطيمها؛ لذا لا بد من تطبيق نمط جديد فنحقق إبداعية تنفيذ التواصلات البينية الخماسية، فعلى المدى البعيد سنضمن نيل الكثير من الإنجازات، لنعمل على إنجاح هذا الأمر، وإنجازه بأبهى صورة.

ابتكارية الفكرة:

إن تميز الفكرة تخطى الغرب؛ حيث أكدت مبادرة «الحزام والطريق» مبادئ الشراكة في التجارة والبناء معًا وقيمة المشاركة ككل، وهو ما تخطى مشروع مارشال وهذا ما يجعل المساعدات الخارجية ومبادرة «الانطلاق نحو الخارج»، تمنح منظورًا حديثًا للتعاون الدولي بالقرن الحادي والعشرين.

تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» استند إلى الوضع المتطور بالعالم والظروف الداخلية لدولة الصين من أجل شق درب جديد لاستخدام أمثل لمخزون النقد الأجنبي وللرقي بتعديل هيكل الصناعات الداخلية، ولفتح طريق جديد لكشف عن الإمكانيات غير المصقولة في الكثير من المناطق والحفاظ على النمو الاقتصادي ولتعبيد سبيل جديد لإرساء السلام وللامتزاج مع البيئة المحيطة، ترسيخ «القناعات الثلاث»(60) لدى جمهورية الصين على المدى البعيد وإعداد دعامة ثقة لنمط الدولة الكبرى ذات المسئوليات. إن مبادرة «الحزام والطريق» تتناسب مع احتياج اقتصاد ومجتمع الصين للتطور خلال «الوضع الجديد»(61)، وهو ما يتجسد في فكرة التطور الجديد وفكرة التعاون وفكرة الانفتاح لتنفتح الصين على نفسها وتستغل الأجواء المحيطة ولتشارك في صياغة الوضع الجديد للقوانين والخطط الدولية.

لنتعرض بالشرح بصورة دقيقة حول كيفية ابتكارية الفكرة.

١. فكرة التعاون لربحية مشتركة متعددة الجوانب:

الربحية المشتركة للتعاون هي توجه سياسي رئيس لتقوم كل الدول بمعالجة الشئون الدولية. لقد صرح شي دجي بينغ قائلًا: «إننا نقوم بالتخطيط الشامل لتعميق الإصلاح، فإحدى مواطن القوة هي الوصول لاقتصاد منفتح قوي أكثر ديناميكية، ولتعاون دولي متعدد المستويات والاتجاهات والعمل على التقاء المصالح والمنفعة المتبادلة والفوز المشترك على نطاق دولي وإقليمي»(62). إن الدعوة لتأسيس مبادرة «الحزام والطريق» تسعى لإقرار رؤية متكاملة حول الطموحات المشتركة لتنمية كافة الدول الواقعة في نطاق الحزام والطريق،

وتعبر عن إيمان وتصميم الصين على مواجهة تدهور الوضع الاقتصادي العالمي بحشد العزيمة والإرادة للمواجهة المشتركة للأزمة. لقد قدمت الصين مبادئ الشراكة في التجارة والبناء معًا وقيمة المشاركة ككل، وتصورت أن مصطلحات «كيانات مشتركة للمصالح والمصائر» تمثل فكرة «المشاركة» بين الدول، هذه الدعوة تنادي ببلورة وضع جديد للتعاون الدولي لربحية مشتركة متعددة الجوانب.

مبادئ الشراكة في التجارة والبناء معًا وقيمة المشاركة ككل تدعو لتحطيم الصورة المغلوطة عن تفرد الصين بتأسيس مبادرة «الحزام والطريق». إن تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» تعتمد على المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، وتنفيذ المبادرة يسير وفقًا لإرشاد مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة. بدايةً دعت الصين إلى مبدأ الشراكة في التجارة، بمعنى احترام حق دول الحزام والطريق الكامل في إصدار التصريحات حول تأسيس المبادرة ومعالجتها لعلاقات المصالح المتبادلة مع كل الدول. تشترك في هذا الأمر كافة دول الحزام والطريق بغض النظر عن كونها دولة صغيرة أو كبيرة، فقيرة أو غنية، ضعيفة أو قوية، جميعهم مشاركون على قدم المساواة، ويمكنهم أن يساهموا باقتراحات وآراء من شأنها التأثير الإيجابي على المبادرة للوصول لربحية مشتركة متعددة الجوانب، ولكن في الوقت نفسه لا يمكن لأي دولة أن تطلق ملاحظات طائشة حول اختيارات دولة أخرى لخطط التنمية خاصتها. فمن خلال المشاورات بين دولتين أو العديد من الدول، لتسعى كل الدول للوصول للمنفعة المتبادلة اقتصاديًا لتطبيق مبادرة التنمية. لقد نادت الصين بالشراكة في البناء والحق أن التشاور لهو الخطوة الأولى للمشاركة بموضوعية في تأسيس مبادرة «الحزام والطريق».

فكرة «الكيانات المشتركة» ترتفع بمبدأ تعاون الربحية المشتركة والمنفعة المتبادلة لمستوى جديد، في تجسيد شامل لحقبة جديدة من القيادة الصينية تتجاوز وتسمو على كل الأعراف الدبلوماسية. إن مرحلة «المجموع

الصفري»(63) وفكر الحرب الباردة قد ولت، وفي المقابل راحت فكرة «الكيانات المشتركة» تنتشر رويدًا وتعكس تصور الصين للتعاون الدولي: إن تطور دولة لا يجب أن يقوم على تدهور دولة أخرى، إن التنمية لكل الأطراف لست تغير على مستوى المجموع الصفري وترى الصين أنه من الممكن وضع تصور تنمية الربحية المشتركة كقاعدة للتعاون، إن مناشدة الدول الواقعة في نطاق الحزام والطريق بتوحيد وجهات النظر تجاه التنمية الاقتصادية تتوحد مع توجهات المبادئ الخمس للتعايش السلمي بالإضافة إلى أن المبادرة تتمحور حول تأسيس وسائل اتصال وتواصل لتفعيل «المشاركة» التي تضم معنى «الكيانات المشتركة» حتى تتواصل الدول الواقعة في نطاق الطريق أكثر، أو بعبارة أخرى إن مبادرة «الحزام والطريق» تعمق من التصور المتوافق تجاه «الكيانات المشتركة» وتساعد في تنفيذ تنمية متجانسة ومفعمة بالحيوية.

٢. فكرة الانفتاح المتسامحة السباقة:

بؤرة فكرة المبادرة تتمحور حول التسامح. إن الانفتاح الذي تقدمه مبادرة «الحزام والطريق» هو انفتاح متسامح سباق. صرح وزير الشئون التجارية قاو خوو تشنغ بمقال بدورية «السعي وراء الحقيقة»(64) أن المشاركة في تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» ستخلق طريقًا جديدًا للصين للانفتاح على الخارج في الاتجاهات كافة. حيث إن تأسيس هذه المبادرة لهو فكرة جديدة تبناها الحزب والدولة لدفع جولة جديدة من الانفتاح على الخارج، وهو ما يضفي حيوية على التعاون داخليًّا وخارجيًّا، ويساهم في الاستفادة القصوى من السوق المحلية والدولية ويطلق كافة إمكانيات التنمية. إن تأسيس المبادرة هو تجسيد لتسامح الانفتاح على الخارج وهو مطلب لكافة الأطراف(65).

«الانفتاح في الاتجاهات كافة» ليس أمرًا حديث الطرح؛ ففي مطلع تسعينيات القرن الماضي دشن دينغ شياو بينغ خلال «محادثات استكشافية للجنوب» الموجة الثانية للانفتاح على الخارج. لقد أشار تقرير الحزب المجمع الرابع عشر إلى ضرورة توسعة نطاق الانفتاح على الخارج وتشكيل طريق جديد للانفتاح

على الاتجاهات كافة والمستويات والقنوات، بينما أشار تقرير الحزب المجمع الخامس عشر إلى ضرورة أن يتميز طريق الانفتاح على الخارج بالمثالية وتشعب الاتجاهات والمستويات والمجالات وزيادة القدرة التنافسية دوليًّا ورفع كفاءة الهياكل الاقتصادية ومستوى جودة الاقتصاد القومي(66). عقب انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية عملت على تنفيذ تعهداتها تجاه المجتمع فخطت خطوات في التأثير على سياسة الانفتاح على الخارج. أنه تنفيذ لسياسة الانفتاح على الخارج طيلة ثلاثين عامًا، لقد جنى الاقتصاد المنفتح الذي قادته الصين إنجازات مثمرة. لكن دراسات مركز دراسات مجلس الدولة الصيني يوضح أن مستوى الانفتاح على الخارج ما زالت أقل من المتوسط العالمي، وبالتالي فإن معدل انفتاح المجتمع ضعيف(67). أن تجارب التاريخ تحكي لنا أن الانفتاح على الخارج هو اتجاه العصر والذي يحافظ ويمهد السبيل الضروري لتنفيذ طموحات مبادرة الصين.

٣. فكرة التنمية المتسقة والمتوازنة:

مبادرة «الحزام والطريق» تضم توجهًا داخليًّا وتوجهًا خارجيًّا ألا وهو الدمج بين سياسة الصين تجاه التنمية الداخلية وسياسية التبادل مع الخارج وهو تجسيد لفكرة التنمية المتسقة والمتوازنة خلال هذين التوجهين.

فمبدئيًّا تولي المبادرة اهتمامًا للتنمية المتوازنة بكافة المناطق داخل الصين، فخلال ثلاثين عامًا حصد الاقتصاد الداخلي الكثير من الإنجازات التي جذبت انتباه العالم، لكن قضايا خلل التنمية تحولت إلى قيد يعوق تقدم الصين للأمام. ففي مطلع القرن الجديد دفعت الصين بمبادرة انفتاح بتخطيط تنموي شامل متسق استهدف غرب البلاد، ثم وجهت مبادرة أخرى لمنطقة الوسط ومبادرة لتعزيز الوضع التنوير بشرق البلاد، بالرغم من أن هذه المبادرات حققت إنجازات ملحوظة، لكن هذه المبادرات اقتحمت مناطق تعج بأعداد كبيرة من الفقراء؛ لذا واجهت تنمية الاقتصاد المجتمعي العديد من المشكلات المتفاقمة والتي لم تصل لمحطة الحل الشامل. هذه المشكلات هي ما ندعوها «معرقلات»

سياسة الانفتاح التقدمي، وهي السياسة التي واجهت العديد من القيود مثل: الظروف الطبيعية والافتقار إلى وسائل المواصلات والأساس الاقتصادي الملائم، إن الموارد الطبيعية وإمكانيات الأسواق بهذه المناطق صعب أن تنال انفتاحًا علميًّا. في عصر العولمة ظهر جليًّا تردي تنافسية هذه المناطق بداخل الصين، والفارق الشاسع عند مقارنتها مع المناطق المتاخمة للسواحل.

التنمية الجغرافية المكانية لها تأثير ضخم على الاقتصاد المجتمعي للصين ككل، فمن ناحية أن هذا الخلل التنموي أظهر تناقضًا بداخل هذه المناطق. فلا يمكن تكديس رءوس أموال بهذه المناطق، وبالرغم من ذلك تتحمل العواقب الوخيمة التي تحدثها البيئة الإيكولوجية وتدفق الموارد وتوفر الموارد البشرية والأموال دون استخدام أمثل لها. إن طموحات التنمية الجغرافية المكانية غير عادلة، إن تفاوت مستوى التنمية حاد وعالٍ، إن هذه المناطق يصعب أن تنال تعويضًا أو علاجًا سريعًا، وهو ما يمكن أن يؤثر على إيجابية تأسيس الاقتصاد المكاني، ومن جانب آخر، إن تفاوت مستوى التنمية تجاوز نطاق المجتمع وهو ما سيؤثر بسهولة على العديد من المشكلات المجتمعية، وسيؤثر على وحدة واستقرار المجتمع. إن هذه المناطق تعد الفيلق الأخير لتنمية الصين، إنها تتمتع بقدرة أن تمنح الصين الموارد الطبيعية والموارد البشرية وبها أسواق لم تكتشف بعد، إن هذه المناطق تحتاج إلى بيئة اجتماعية مستقرة. لكن تفاوت التنمية الجغرافية المكانية من السهل أن يقلل إيمان السكان بهويتهم المجتمعية، مما قد يفسد الانسجام المجتمعي.

أهم معرقلات التنمية بالمناطق الداخلية تتمحور في أن مستوى الانفتاح ليس بالمرتفع، وهيكلة الصناعة غير ملائمة. إن مبادرة تأسيس الحزام تعمل على تعبيد ممر للانفتاح، ويفتح سبيلًا مباشرًا لتنمية الاقتصاد بانفتاح المناطق الغربية والوسطى، وهو ما يمنح ديناميكية جديدة لسكان المناطق الغربية والوسطى، ويعزز التنمية المجتمعية الجديدة والزيادة الاقتصادية الجديدة، ويدفع بعملية إضفاء طابع السوق على هذه المناطق للأمام، ويحل سلسلة من

مشكلات خلل التنمية بهذه المناطق. بينما في الوقت نفسه ستشعر بأن دور مبادرة «الحزام والطريق» هو الدمج بين مبادرتي «تنمية بكين تيانجين وخهبي» و«الحزام الاقتصادي بستشوان وشانغهاي ودجيانج سو وأن واي وتشون تشين»، بحيث يتم تأسيس قاعدة اقتصادية شاملة بكل منطقة لتكوين منصة لتبادل التواصل والاتصال في نطاق هذه المناطق. إن هذه المبادرات ليست فقط لتمنح هذه المناطق قدمًا على خريطة التنمية الصينية؛ حيث تستغل المناطق الساحلية خبرة مناطق استمتعت بخطة تنموية اقتصادية لفترة طويلة، وتسد حاجة المناطق الساحلية والمناطق الداخلية بحثًا عن فرص لرفع مستوى تنمية الصناعة وتعزيز قوة التنافسية للمؤسسات، ودعم الرقي بهيكلة الصناعة. عملت مبادرة «الحزام والطريق» على التركيز على الزيادة الاقتصادية للدول الساحلية ودفع التنمية المتسقة للاقتصاد العالمي.

نرى أن عملية التنمية الاقتصادية بالعالم تجسيد لنظرية ماثيو التي تشير إلى أن الدول الغنية تزداد ثراء والدول الفقيرة تزداد فقرًا، لقد صار من الصعب أن يستمر هذا الوضع بالرغم من أن تأثير الأزمة المالية لم يتلاشَ بشكل جذري حتى ظهر عصر التصنيع الذكي، فصارت مبادرة «الحزام والطريق» معبر أورآسيوي؛ حيث يقبع العديد من الدول النامية. وقد ذكر شي جين بينغ: «إذا امتلأت روافد النهر لعج النهر بالمياه، إذا تطور الجميع فستنتقل هذه العدوى الإيجابية للجميع. إن الدول أثناء إشباع رغباتها الخاصة لا بد من أن تدفع التنمية الشاملة لغيرها من الدول حتى تستشعر الشعوب حصاد التنمية»(68). ومن خلال هذه الروح، فإن الصين تأمل من خلال مبادرة «الحزام والطريق» أن تنقل للآخرين حصاد وأرباح تجربتها، وأن تشرح للجميع التجربة، والعظة مما مرت به خلال عملية التنمية لتدفع التعاون والحوار بين الدول الواقعة في نطاق الحزام والطريق لبناء علاقات شراكة تنموية أكثر عدلًا واتساقًا عبر العالم مما يؤسس قاعدة تنمية مستقرة طويلة الأمد للاقتصاد العالمي.

(60) «القناعات الثلاث»: تشير إلى قناعة الطريق وقناعة النظرية وقناعة

النظام، حسب ما أشار خو شين تاوو في تصريح له في نوفمبر، هذه القناعات هي أساس الاشتراكية الصينية المتفردة.

(61) «الوضع الجديد»: تعبير نُسب إلى شي جين بينغ، ويقصد أن الاقتصاد الصيني يدخل مرحلة جديدة تختلف عن مرحلة الثلاثين عامًا الماضية .

(62) حوار الرئيس شي جين بينغ لشبكة الصين الجديدة في الخامس من يونيو عام ٢٠١٤م.

(63) في النظرية الاقتصادية يصف المجموع الصفري الحالة التي يكون فيها ربح أو خسارة مشارك ما مساويًا بالضبط إلى مجموع الخسائر أو المكاسب للمشاركين الآخرين. إذا كانت المكاسب الإجمالية للمشاركين يتم إضافتها، والخسائر يتم طرحها، فإن المجموع سينتهي إلى نقطة الصفر. مجموع ثابت حيث إن مجموع الفوائد والخسائر لجميع اللاعبين هي نفس القيمة من المال (أو الفائدة).

(64) دورية تتبع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي.

(65) طالع العدد الخامس لعام ٢٠١٥م لدورية «السعي وراء الحقيقة»، مقال السيد الوزير قاو خوو تشنغ.

(66) طالع العدد ٢٢ لدورية «السعي وراء الحقيقة» عام ١٩٩٨م.

(67) طالع الدورية الثانية لعام ٢٠١٥م، مقال قاو خوو تشنغ، مبادرة «الحزام والطريق» الطموحات والتحديات.

(68) حوار الرئيس شي جين بينغ في جريدة الشعب اليومية، ٢٩ يونيو ٢٠١٤.

الفصل الرابع كيفية دعم تأسيس مبادرة «الحزام والطريق»

كيف يتم تأسيس مبادرة « الحزام والطريق » ؟ أشار شيجينبينغ إلى أن الحل يكمن في التواصلات البينية الخماسية علي صعيد المجالات السياسية والتجارية والمواصلات والمالية والشعبية :

١- وضع حجر أساس مبادرة «الحزام والطريق» من المحيط الهادئ وصولًا إلى بحر البلطيق وخط مواصلات قارة أوراسيا الرئيس بامتداد المحيط الهندي.

٢- تنمية التجارة والاستثمار عن طريق: تبسيط النظام التجاري، توسيع النطاق التجاري، تحسين الهيكل التجاري، زيادة التقنيات التكنولوجية الحديثة والمتطورة، بالإضافة إلى حجم منتجات القيمة المضافة العالية، تعزيز التعاون الاستثمارى.

٣- دعم تبادل العملات عن طريق: تحفيز تبادل العملات، وضع سداد حساب العملة الوطنية التجارية موضع التنفيذ، تعزيز إمكانات وقاية نظام الأعمال المصرفية من المخاطر المالية، زيادة القوة التنافسية الدولية، تأسيس مؤسسة مالية لتمويل بناء طريقي الحرير.

٤- تعزيز ترابط السياسات، وتأسيس طريقي الحرير على أسس المنفعة المشتركة والمصير الواحد.

٥- تعزيز التعاون الإنساني، تحقيق تواصل الأماني الشعبية. في الثامن والعشرين من شهر مارس من عام ٢٠١٥م، صاغ التقرير المشترك تحت مسمى «تعزيز رؤية وعملية البناء المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير في القرن الحادي والعشرين»، الذي نشرته لجنة التنمية والإصلاح بوزارة الخارجية بالتعاون مع وزارة الشئون التجارية مضمون الطرق الخمس

كما يلي: «الموارد الطبيعية المختلفة لكافة الدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة الحزام والطريق، تعزيز التكامل الاقتصادي نسبيًا، توسيع نطاق طاقة وفضاء التعاون المتبادل. اعتبار كل من ترابط السياسات، وربط المنشآت، والسلاسة التجارية، والتمويل المالي، وتواصل الأماني الشعبية، بمثابة المضامين الرئيسة، مع التأكيد على تعزيز التعاون في المجالات التالية».

تجاوزت هذه التواصلات البينية الخماسية على صعيد المجالات السياسية والتجارية والمواصلات والمالية والشعبية مراحل تدشين الأوروبي، وكل مراحل التسهيلات التجارية والتمويل المالي التي ترتكز عليها العولمة بشكل رئيس، كذا تجاوزت مستويات مبادلة السلع والامتزاج الثقافي التي ارتكز عليها طريق الحرير القديم؛ حيث تتضمن كل من الحكومات والشركات والمجتمعات، كما تعمل على دفع عجلة التبادل وشق طرق جديدة على صعيد كل من الخدمات اللوجستية وتدفق الأموال وتنقل الأفراد وتدفق المعلومات.

لتحقيق التواصلات البينية الخماسية على صعيد المجالات السياسية والتجارية والمواصلات والمالية والشعبية لا بد من ابتكارية الأفكار وابتكارية النظريات وابتكارية الأساليب. تتطلب المنافسة بين الدول العظمى التفوق على الصعيد الفكري. يعزز «الحزام والطريق» مبادئ النقاش المشترك والبناء المشترك والمشاركة، كما يتخطى خطة مارشال والمساعدات الخارجية، بالإضافة إلى استراتيجية «الانطلاق نحو الخارج»، يكمن الحل في كيفية تنفيذ تلك الفكرة من البداية للنهاية بشكل جيد خلال عملية الإنشاءات، وخلق أسلوب جديد للتعاون الدولي خلال القرن الحادي والعشرين. يمثل الإصلاح والانفتاح الصيني في الوقت الحاضر الإبداع الأضخم على الصعيد العالمي، يعتبر «الحزام والطريق» استراتيجية الانفتاح على الخارج على كافة الأصعدة؛ حيث يخلق نظريات للتنمية الاقتصادية ونظريات لتعاون المناطق، ونظريات للعولمة، مثل: نظرية الممر الاقتصادي ونظرية الحزام الاقتصادي، ونظرية التعاون الدولي في القرن الحادي والعشرين، وغيرها من النظريات. يواجه

تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» القضايا الثنائية والمتعددة الأطراف والتعاون بين الدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة الحزام والطريق، كما يعاني التساؤلات حول النفوذ الخارجي والداخلي للمنطقة إلى حد قد يصل إلى التدمير، ومن ثم لا بد من تنفيذ أساليب حديثة، وتحقيق التواصلات البينية الخماسية على صعيد المجالات السياسية والتجارية والمواصلات والمالية والشعبية، بأسلوب مبتكر؛ ليكون من الممكن ضمان الحصول على ثمار العمل على المدى البعيد، وتنفيذ الأمور الجيدة بصورة حسنة ومكتملة.

أولاً: «ابتكارية الأفكار»

التفوق في الأفكار، وتجاوز الغرب. يعزز «الحزام والطريق» مبادئ النقاش المشترك والبناء المشترك والمشاركة، كما يتخطى خطة مارشال والمساعدات الخارجية بالإضافة إلى استراتيجية «الانطلاق نحو الخارج»، كما يخلق أفكارًا جديدة للتعاون الدولي خلال القرن الحادي والعشرين.

تمكنت خطة تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» من إيجاد موطئ قدم لها على الفور وسط حالة التنمية الشاملة التي يشهدها الداخل الصيني والعالم؛ حيث قدمت سلسلة جديدة من الأفكار الخاصة بالانتفاع العادل من احتياطي العملة الصعبة والانتهاء من إصلاح الهيكل الصناعي الداخلي، والارتقاء به تدريجيًا، كما وفرت قوة محركة جديدة لتعميق الطاقة الكامنة في المناطق الداخلية والحفاظ على حالة النمو الاقتصادي، كذا شقت طرقًا جديدة من أجل بناء بيئة محيطة مفعمة بالسلام والانسجام، على المدى البعيد سوف تقدم دعمًا ماديًا واعتمادات من أجل ترسيخ «الثقات الثلاث» الصينية الثابتة، ورسم صورة الدولة العظمى ذات المسئوليات. يلائم «الحزام والطريق» احتياجات «الوضع الجديد»(69)في الصين المتمثلة في التنمية الاقتصادية والمجتمعية، كما يعبر عن كافة أفكار التنمية الحديثة وأفكار التعاون والانفتاح، كذا يبرز الموقف الجديد الذي تتخذه الصين نحو التنمية الذاتية والإشراف على البيئة المحيطة والمشاركة في جدول الأعمال الدولي، وسن القوانين، بشكل أكثر تحديدًا، فإن

ابتكارية فكرة «الحزام والطريق» تتمثل فيما يلي :

١- فكرة التعاون الخاصة بالنجاح المشترك المتعدد الأطراف

لا بد أن يكون النجاح المشترك التعاوني بمثابة التوجه السياسي الرئيس في معالجة الشئون الدولية. قد أشار شيجينبينغ فيما سبق قائلًا: «لأجل ذلك قمنا بتخطيط شامل لعملية تعميق الإصلاح على كافة الأصعدة، يمثل النظام الاقتصادي المنفتح الذي يمتاز بالتكامل والحيوية واحدة من النقاط التي تم بذل الكثير من الجهد من أجلها؛ حيث العمل على تنمية التعاون الدولي على كافة الأصعدة والمستويات الإدارية، وزيادة مجموع المنافع والمنفعة المتبادلة والنجاح المشترك مع كافة الدول والمناطق»(70). يتفق تقديم مقترح تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» مع الرؤى الجميلة لكافة الدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة الحزام والطريق عن التنمية المشتركة والفرص المشتركة، كما تعبر عن عزيمة وتصميم الصين وكافة الدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة الحزام والطريق لمواجهة تدهور الاقتصاد العالمي، والتغلب على مصاعب التنمية سويًّا. لقد طرحت الصين بالتالي مبادئ النقاش المشترك والتنمية المشتركة وقيمة المشاركة ككل، واتخاذ مسألة تدشين كيانات مشتركة على صعيد المصالح والمصائر والمسئوليات للدلالة على فكرة «الكيانات المشتركة»، كذا دعت إلى وضع جديد للتعاون الدولي يتمثل في النجاح المشترك متعدد الأطراف.

إن طرح أفكار مبادئ النقاش المشترك والتنمية المشتركة وقيمة المشاركة ككل من شأنه تحطيم النظرية المضللة السابقة الطرح، والتي تدور حول أن الصين من خلال تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» ستتخذ إجراءات أحادية الجانب وستهدف إلى السيطرة على قارتي أوراسيا. يعتمد تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» بشكل أساسي على المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، كما يتم تنفيذ هذه المبادرة وفقًا للأهداف والمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة. دعت الصين في بادئ الأمر إلى «النقاش المشترك»، كما احترمت بشكل كامل

حق كافة الدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة الحزام والطريق في التحدث عن نقاط التعاون التي ستشارك فيها كل من هذه الدول خلال تأسيس مبادرة «الحزام والطريق»، كذا عالجت بصورة منظمة علاقات المنفعة بين كافة الدول. تعتبر كافة الدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة الحزام والطريق بمثابة مشتركين متساويين دون النظر إلى كبر أو صغر حجمها وقوتها أو ضعفها وغناها أو فقرها، بمقدورهم جميعًا تقديم النصائح الإيجابية، كما يكون لهم تأثير على جدول أعمال التعاون المتعدد الجوانب ليتوافق مع احتياجات دولهم، ولكن لا يحق لهم إبداء الملاحظات غير المدروسة على دروب التنمية التي اختارت الدول الأخرى السير فيها. ستتمكن كافة الدول من الوصول إلى تكامل التفوق الاقتصادي، كما سترسو سفنها على شاطئ استراتيجيات التنمية من خلال التواصل والنقاش الثنائي والمتعدد الأطراف. دعت الصين بعد ذلك إلى «التنمية المشتركة». لم يكن «النقاش المشترك» سوى خطوة أولى للمشاركة الجوهرية لكافة الأطراف في تأسيس مبادرة «الحزام والطريق»، ومن ثم التقدم خطوة نحو العمل الخدمي الخاص بـ «الانطلاق نحو الخارج»، بالتزامن مع تشجيع الدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة الحزام والطريق على إدخال رءوس الأموال والتكنولوجيا، ومن ثم إعداد الكفاءات ذات الصلة بها، وتعزيز قدراته الذاتية على التنمية. يتطلب الأمر الوصول إلى النقطتين سالفتي الذكر، لضمان أن ثمار تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» ستكفي لتتشاركها الدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة الحزام والطريق فيما بينها.

مفهوم «الكيانات المشتركة» بالنظرة إلى التعاون ذي المنفعة المتبادلة والنجاح المشترك إلى مستوى جديد، يعكس بشكل كامل التجاوزات والتصعيد لمجموعة القادة الصينيين الجدد على صعيد المفهوم الدبلوماسي. لقد ولى زمن «المجموع الصفري» وفكرة الحرب الباردة؛ حيث يعكس الوعي بـ «الكيان المشترك» بشكل كامل الرؤية الصينية الجديدة نحو التعاون الدولي: لا يجب أن تكون تنمية الدولة قائمة على الإضرار بتطور باقي الدول، لا تعني التنمية

المتوازنة تغيير شكل التنمية إلى تنمية محصلتها صفر، بينما يمكن تحقيق وخلق نوع من التنمية ترتكز على النجاح المشترك. تمتلك الدول المتاخمة لطريق «الحزام والطريق» تطلعات مشتركة نحو التنمية الاقتصادية، كما تعمل على إجراء الاتصالات المتكررة وفق المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، بالإضافة لهذا يشدد «الحزام والطريق» نفسه على إنشاء البنية التحتية المتاخمة للطريق، كما تعمل الاتصالات والمواصلات السلسة على توطيد العلاقات بين الدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة «الحزام والطريق» التي تؤمن بـ «الكيان المشترك». بصياغة أخرى، سيعمل «الحزام والطريق» على تنشيط تكون الرؤية المشتركة للدول المتاخمة للطريق عن «الكيان المشترك»، كما سيساعد على تحقيق التنمية المشتركة والنشطة والمنسجمة.

يعود تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» بالنفع على الازدهار المشترك للدول المتاخمة للطريق، تعميق التعاون الاقتصادي الإقليمي، وتوطيد الثقة السياسة المتبادلة وعلاقات الصداقة وحسن الجوار بين الدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة الحزام والطريق، كما تعود بالنفع على زيادة القوى المحركة للانفتاح داخل الصين، وصناعة أسلوب جديد للانفتاح على الخارج على كافة الأصعدة فيما يتعلق بالتخطيط الشامل لليابسة والماء والمساعدات المتبادلة بين الشرق والغرب. لا بد أن يستند البناء المشترك لـ «الحزام والطريق» على دفع عجلة الصداقة التقليدية بين الصين وكافة الدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة الحزام والطريق نحو الأمام وبلا توقف، والاستغلال الكامل لآليات ومنصات التعاون المتاحة، والاهتمام بمصالح كافة الأطراف اهتمامًا شديدًا، ودمج مواقف الدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة الحزام والطريق معًا، وزيادة نقاط تلاقي المصالح والتأسيس الإيجابي لمفاهيم النجاح الثنائي والنجاح المتعدد الأطراف والنجاح المشترك، وتغيير تفوق العلاقات السياسية وتفوق التجاور الجغرافي وتفوق التكامل الاقتصادي إلى تفوق التعاون في البحث في المسائل الخاصة بالعمل وتفوق النمو المطرد.

٢- فكرة الاحتواء غير المسبوق ذات السمات الافتتاحية

يمثل الاحتواء الفكرة الجوهرية لـ «الحزام والطريق». يعتبر الانفتاح على خلفية «الحزام والطريق» نوعًا من الانفتاح ذي الصدر الرحب الذي لم يسبق له مثيل. نشر السيد قاوخو هتشنغ وزير التجارة مقالًا في مجلة «تشيوشي»، مشيرًا فيه إلى أن استراتيجية التنمية المشتركة لمبادرة «الحزام والطريق» منشأها خلق حالة جديدة من الانفتاح على الخارج في الاتجاهات كافة في الصين. يعتبر تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» بمثابة مرحلة جديدة من الانفتاح على الخارج تعززها حزمة جديدة من أفكار الحزب والدولة؛ حيث تسهم في تشكيل تعاون تفاعلي بين المستويين المحلي والدولي، وتكوين تحفيز متبادل ما بين الانفتاح الداخلي والانفتاح على الخارج، كما تسهم في الاستخدام الجيد للسوقين، المحلية والدولية والموارد الداخلية والخارجية، كذا توسع من فضاء التنمية وتحرر الطاقة الكامنة في التنمية. يتجسد احتواء مرحلة الانفتاح على الخارج بصورة أساسية في الاتجاه «نحو الاتجاهات كافة».(71)

لا يمثل طرح «الانفتاح على الاتجاهات كافة» موضوعًا جديدًا. مع مطلع التسعينيات من القرن المنصرم افتتح دنغ شياو بينغ الموجة الثانية من الانفتاح على الخارج. وأشار التقرير الرابع عشر للحزب إلى أهمية توسيع نطاق الانفتاح على الخارج، وتكوين حالة من الانفتاح المتعدد المستويات والمتعدد القنوات وعلى كافة الأصعدة، بينما أشار التقرير الخامس عشر للحزب إلى أهمية إتمام حالة الانفتاح علي الخارج «مع تغطية الاتجاهات كافة وتعدد المستويات ورحابة المجالات»، وتطوير اقتصاد الانفتاح، وتعزيز قدرات التنافس الدولي، وتعجيل خطى ريادة الهيكل الاقتصادي وارتفاع نوعية الاقتصاد الوطني. تسير الكثير من عواصم المقاطعات المحاذية للطريق والمحاذية للنهر والواقعة في الأراضي الداخلية مع الانفتاح. عام ١٩٩٨م تشكل حجر الأساس لـ «حالة الانفتاح على الخارج التي بدأت من الحدود حتى

الأراضي الداخلية وانتقلت من التصنيع المعتاد إلى الخدمية على تتميز بتغطية الاتجاهات كافة وتعدد المستويات ورحابة المجالات»(72).

بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)، خطا الانفتاح على الخارج مرة أخرى خطوات جديدة نحو الأمام. نفذت الصين الوعود بجدية التي قطعتها بالاندماج في المجتمع، ساعية نحو تحقيق التحول إلى الانفتاح المؤسسي، وزيادة عدد المناطق التي تنعم بتأثير سياسة الانفتاح. في الوقت الراهن، تم تطبيق سياسة الانفتاح علي الخارج على مدار أكثر من ثلاثين عامًا؛ حيث حصد الاقتصاد الصيني ثمار تأسيس اقتصاد الانفتاح. ولكن، أوضحت الأبحاث التي أجراها مركز أبحاث التطوير التابع لمجلس الدولة أن مستوى الانفتاح على الخارج للصين إما يعادل المستويات العالمية أو يقل عنها، كما لا يزال هناك تفاوت كبير نسبيًّا بين حصة التجارة الخدمية وحصة الاستثمار الخارجي مقارنةً مع الدول المتطورة الرئيسة على المستوى العالمي، لا تزال درجة انفتاح كافة المجتمعات لم ترتق بعد للمستوى المطلوب(73).

توضح الخبرات على مدار التاريخ أن الانفتاح على الخارج هو التيار المناسب اختياره للعصر، أما رفع مستوى الانفتاح فهو بمثابة فرصة ملائمة للفت الأنظار إلى «العصر الرابع» للصناعة وحماية ومد الدرب اللازم للجدول الزمني الخاص بالفرص الملائمة لاستراتيجيات الصين.

لا يصعب استنتاج المتطلبات التي فرضتها مسألة «تغطية الاتجاهات كافة وتعدد المستويات ورحابة المجالات» كل على حدة على النطاق الإقليمي للانفتاح على الخارج، وحدود مستوياته ومجاله الصناعي. يكمن جوهر «الانفتاح على الخارج في الاتجاهات كافة» الذي أرسى «الحزام والطريق» دعائمه في تهدئة الصراعات والمشكلات الممتدة لفترة طويلة، والتي تسبب فيها التنمية الإقليمية غير المتوازنة، بهدف تحقيق احتياجات «الوضع الجديد» للتوزيع الإقليمي الجيد للاقتصاد الصيني، استخراج طاقة السوق الكامنة بالداخل (بشكل خاص في الإقليم الغربي الأوسط)، لكن بالتزام مع هذا لا بد ألا

يتوقف مضمون «الانفتاح على الخارج في الاتجاهات كافة» على هذا الشكل. لا بد من تحقيق «الارتقاء التدريجي» في أربعة مجالات حتى نتمكن من اعتبار تلك المرحلة مرحلة جديدة من الانفتاح على الخارج، تتمثل تلك المجالات الأربع في:

أولًا: ركائز الانفتاح. في بادئ الأمر لا بد أن يجد تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» موضع قدم في الأوضاع المحلية، بحيث يؤكد على رفع مستوى الانفتاح في المناطق الداخلية، ويهدأ من مشكلات فقدان التوازن التي نتجت خلال مراحل التقدم التدريجي للانفتاح. مع بداية الانفتاح على الخارج، نتيجة لمحدودية القوة الصينية ونقص الخبرات، لم يكن بالمقدور تحقيق الانفتاح على الخارج بخطوة واحدة، ومن ثم تم شق طريق الانفتاح السياسي تدريجيًّا بدايةً من خلال المناطق الاقتصادية الخاصة، لا يمكن الفصل بين الثمار الاقتصادية الكبيرة التي اكتسبتها الصين وهذه الاستراتيجيات المقررة، ولكنها تمثل في ذات الوقت سببًا من الأسباب التاريخية وراء عدم توازن التنمية الإقليمية في الوقت الراهن. يتطلب تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» حشد إيجابيات متاخمة الطريق وإيجابيات المنطقة من كافة الجهات، خاصةً حشد إيجابيات مناطق الإقليم الغربي الأوسط التي تفتقد إلى الانفتاح والتنمية، ودمج إنتاجها المميز مع متطلبات السوق في الإقليم الشرقي والبلدان المتاخمة لطريق الحرير.

ثانيًا: لم يضع «الحزام والطريق» شروطًا محددة لـ «هوية» الأعضاء، كما ينادي بالإدارة المتنوعة التي تتمتع بالانفتاح للدول الواقعة على حدود المبادرة والدول والكيانات التي ستشارك فيه بأشكال أخرى، كذا يدعو إلى التبادل متعدد المستويات بين الحكومات والمشروعات وعلى المستوى الشعبي.

أما المجال الثاني فهو الهدف من الانفتاح. يحتاج «الحزام والطريق» إلى وضع سياسة الانفتاح موجهة لأسواق محلية ودولية أكثر رحابة. انطلق «الحزام والطريق» من الصين، وهو بمثابة الممر الاقتصادي الأطول امتدادًا على مستوى

العالم. يتطلب تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» بدايةً التوسع في «الانفتاح الداخلي»، وعلى جميع المقاطعات المتاخمة للطريق انتشار بإيجابية أن تقوم بنفسها بتأسيس المشروعات الاقتصادية، وتنفيذ المشروعات الإنشائية داخل المناطق التابعة، وتحقيق الاتصال المتبادل مع باقي المناطق داخل الدولة. كما يحتاج بناء «الحزام والطريق» إلى التوسع في «الانفتاح على الخارج»، ومواجهة سياسات الانفتاح المتعددة والمتنوعة ذات المستويات العُليا التي تطبقها الدول. إن تأسيس الصين لـ «الحزام والطريق» غير موجه ضد باقي الدول ولا يهدف إلى إقصائها، يمكن القول إن فضاء اختيار الشراكة التعاونية ينتشر سريعًا بشكل لم يسبق له مثيل. يمر «الحزام والطريق» عبر آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا وغرب آسيا وحتى بعض المناطق في أوروبا، شرقًا ينغمس في مجموعة آسيا الباسيفيك الاقتصادية، غربًا يرتبط بمجموعة أوربا الاقتصادية، ليغطي حوالي ٤ مليارات وأربعمائة مليون نسمة، يصل إجمالي القيمة الاقتصادية لحوالي ٢١ بليون دولار أمريكي، لتحتل، كل على حدة ٦٣٪ و٢٩٪ من الإجمالي العالمي. يتجاوز «الحزام والطريق» الحدود الجغرافية التقليدية لمثل هذه المناطق؛ حيث تتفاوت مستويات التنمية في كافة الدول والمناطق التي يمر بها؛ حيث لا تزال هناك اختلافات كبيرة على نطاق القوميات والأديان وتاريخ التنمية والخلفيات الثقافية وغيرها من المجالات، وقد أوضحت الحكومة الصينية أنه بالإضافة إلى الدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة «الحزام والطريق»، هناك ترحيب بالمشاركات البناءة لكافة دول العالم والمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية. قدمت الصين عدة مرات شرحًا مفصًّلا لمقترح «الحزام والطريق» للدول الواقعة خارج نطاق الطريق، لتبرهن على حسن النية، كما قامت بالاستعدادات اللازمة لتأسيس بنك استثمارات البنية التحتية الآسيوية وغيره من الهيئات المالية المساعدة لتتخصص في التعرف على أحوال الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية التي تتمتع بتطور كبير على مستوى الأعمال المصرفية، أملًا في جذب قوى العديد من الدول والكيانات ليكرسوا تلك القوى لتنفيذ هذا المشروع

الضخم.

المجال الثالث وهو أنماط التفاعل. يهدف الانفتاح إلى تحقيق التفاعل الاقتصادي الأفضل على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف. من المنظور التجاري يتضح أن جوهر «الحزام والطريق» يكمن في دعم ربط المواصلات والاتصالات وغيرها من منشأة البنية التحتية بين الصين والدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة «الحزام والطريق»، وزيادة فاعلية الخدمات اللوجستية للمناطق المتاخمة للطريق، وتسهيل التبادلات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف، من الممكن تكوين أسواق استهلاكية ضخمة، وتشكيل نموذج من التبادلات التجارية المستديمة، عن طريق رفع مستوى الاستهلاك لسكان المناطق المتاخمة للطريق. من المنظور الاستثماري يتضح أن «الحزام والطريق» سيساعد على ارتقاء الصناعة الإنتاجية في الصين لتحصل على موقع لها ضمن تقسيم العمل وفقًا لسلسلة القيم العالمية. إن الاستمرار في مساعدة المؤسسات الصينية على «الانطلاق نحو الخارج» من شأنه تشكيل تفاعل ثنائي ملائم مع «الجذب نحو الداخل»، وهذا هو المفهوم الأساسي لانفتاح الاحتواء الذي يدعو إليه «الحزام والطريق». في الوقت الراهن، لا تزال قوة الصين التنافسية الدولية لرفع قيمة وتحديث الصناعات التقليدية تتركز في الصناعات الإنتاجية المعتمدة على العمالة بكثافة. ليس من الصعب تصور أن تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» من شأنه جلب أعداد كبيرة من طلبات الصناعات المعتمدة على التكنولوجيا والمعرفة ورأس المال بكثافة، كما سيزيد من القدرة التنافسية الدولية للصين على نفس الصعيد وسيحقق نموًّا كبيرًا في الأسواق البديلة للاستيراد. خلال السنوات العشر الماضية، لم تكن الزيادة في الصادرات الصينية متمثلة في السلع الاستهلاكية التي يتم لصق شعار «صنع في الصين» عليها بعد التصنيع، ولكن تمثل في السفن والسيارات ووسائل الاتصال والمعدات المعقدة. فعلى سبيل المثال تباع منتجات شركتي هواراي وZTE في كل أنحاء العالم وخاصة احتكار السوق في الدول النامية؛ حيث تجاوز حجم مبيعاتهما في الخارج حجم المبيعات المحلي بفارق كبير. يوفر

تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» للدول النامية منعطفًا جديدًا في الصناعة والتمدين، فجميعهم بالطبع في حاجة إلى تشييد البُنى التحتية للتصنيع والإنتاج. تتضمن صناعة إنشاء البنية التحتية بين طياتها مصادر الطاقة والطاقة الكهربية والأسمنت والحديد والصلب والآلات والمواصلات والاتصالات وغيرها، اكتسبت المؤسسات الصينية خبرات مالية وخبرات من الأشخاص الأكفاء وخبرات في المجال التكنولوجي وخبرات قيمة خلال عملية تأسيس الصناعة والتمدين في الصين، كما امتازت بتفوقها في المنافسة الدولية. يعتقد المتخصصون أن العالم سيشهد طفرة كبيرة في تشييد البنية التحتية خلال الفترة القادمة. ترى الصين في ذلك فرصة سانحة. ستتمسك الصين بالفرص الجديدة لفترة السماح المبادرة، لتحقق تفوقًا جديدًا على مستوى المنافسة العالمية.

المجال الرابع ويمثل العقلية المتفتحة. تنادي الصين من خلال تأسيس «الحزام والطريق» إلى الانفتاح على الخارج الذى يتمتع بالاحتواء وتطوير التعاون العملي الذي يتمتع بالاحتواء، ومن ثم يقودنا ذلك إلى شكل جديد من التعاون الدولي. قبل البدء في تشييد الحزام الاقتصادي الواسع النطاق، كانت الدول الرائدة دائمًا ما كانت تمنح أولوية الاختيار لأسلوب التصدير ذي الاتجاه الواحد لتضمن منافعها الشخصية دون أن تتعرض للخداع. خلال عملية تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» اعتمدت الصين مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية، ولم تسر في الدرب القديم المتمثل في إثارة الصراعات والفتن رغم سهولته، لكن اتبعت في تعاملها مع جيرانها مبادئ الخير واللطف والمشاركة، ساعيةً نحو التنمية المشتركة.

يؤكد «الحزام والطريق» على أن الصين لا تنتهج نهج الفردية، ولا تفرض إرادتها عنوة على الغير؛ حيث يرحب «الحزام والطريق» بأن تطرح الدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة الحزام والطريق صراحةً منافع ومتطلبات التنمية الخاصة بها، كما يدعم الدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة

الحزام والطريق على تنمية قدراتها على الابتكار، وكذلك الوصول إلى التعاون الفعال بين الدول الذي يقوم على التواصل الصادق. على الرغم من أن الدعوة بدأت من الصين، إلا أن الصين خلال تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» رفضت أن تكون «صاحبة اليد العُليا»؛ حيث كفلت خلال المشاورات العادلة مع الدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة الحزام والطريق عدالة وإمكانية تحقيق المشروعات المشتركة. بالتزامن مع هذا، ارتبط تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» بتحقيق التواصلات البينية الخماسية على صعيد المجالات السياسية والتجارية والمواصلات والمالية والشعبية فيما بين الدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة «الحزام والطريق»، وهي السياسات، ربط المنشآت، السلاسة التجارية، التمويل المالي، تواصل الأماني الشعبية. لا بد من إيلاء الاهتمام بـ «طريق القلب» ليتم دفع عجلة «الحزام والطريق» نحو الأمام بسلاسة؛ حيث يتطلب ذلك أن تتخذ الدول والمناطق المتاخمة للطريق من بناء كيان ذي مصير مشترك مثالًا وهدفًا أسمى، كما يتطلب أن يتبع سكان المناطق المتاخمة للطريق أسلوب الاحتواء لتحقيق التعايش بين الثقافات والمنفعة المشتركة للقيم، وكذلك تقديم الدعم المعنوي ورسم صورة واثقة في التنمية لأجل ربط وبناء الاقتصاد الحقيقي. ستقوم الصين بدور إيجابي حيث ستوفر المنتجات العامة مبادرةً بتأدية مسئولياتها الدولية، كما ستدفع عمليًّا بعجلة التنمية النفعية المتبادلة بين الدول والمناطق المتاخمة للطريق؛ حيث ستتعامل مع البلدان لأخرى وفقًا لمفهوم الانسجام بين الدول، كما تقوم بالكثير من التغيير الفكري تطبيقًا لفكرة الاحتواء ذات السمات الافتتاحية، لتقرب بين الأماني والمشاعر الشعبية.

٣- فكرة التنمية المتوازنة والمنسقة:

يتضمن «الحزام والطريق» توجهين سياسيين: أحدهما موجه للداخل والآخر للخارج، وهما بمثابة الاندماج السلس بين سياسات التنمية الداخلية وسياسات التبادلات الخارجية التي تقرها الحكومة الصينية، يتجسد مفهوم التنمية

المتوازنة والمتسقة بجلاء في هذين التوجهين.

بداية، انصب اهتمام «الحزام والطريق» على التنمية المتوازنة لكافة المناطق داخل الدولة. خلال مرحلة الإصلاح والانفتاح التي استمرت لثلاثين عامًا، حازت المنشأة الاقتصادية في الصين نجاحات أبهرت العالم، لكن تحولت مشكلة التنمية غير المتوازنة التي كانت تتزايد يومًا بعد يوم إلى أغلال أوقفت الصين عن «التقدم مرة أخرى». مع بداية القرن الجديد، شرعت الدول في وضع استراتيجية الانفتاح الكبير في المنطقة الغربية التي تتخذ من التنمية الإقليمية المخططة والمنظمة هدفًا حيز التنفيذ، ثم إطلاق خطة استراتيجية النهوض بالوسط الصيني واستراتيجية تنمية القطاع الشمال الشرقي من البلاد، على الرغم من الحصاد الوفير، إلا أن كافة المناطق التي غوطتها هذه الاستراتيجيات لا تزال تعاني من ارتفاع أعداد الفقراء؛ حيث لم تتمكن التنمية الاقتصادية للمجتمع من التوصل إلى حلول لمواجهة المشكلة الطبقية العميقة. لذا يعاني مضمون «تحت التنفيذ» الذي يعتبر جزءًا من استراتيجية الانفتاح التي تتقدم تدريجيًّا كذلك من الظروف الطبيعية وأحوال النقل والأسس الاقتصادية والمستويات التسويقية وغيرها من العناصر التي تفرض عليها قيودًا، من ثم يصبح من الصعب أن يتم استغلال الموارد الطبيعية الممتازة وإمكانات السوق في المناطق الداخلية استغلالًا علميًّا. وخلال عصر العولمة، ظهر بجلاء تردي وضع المناطق الداخلية في المنافسة، لا تزال الفجوة بينها وبين المناطق الساحلية المتطورة في اتساع.

تتسبب التنمية المحلية غير المتوازنة في آثار وخيمة على الاقتصاد المجتمعي بكافة أنحاء الدولة. من جهة، يؤدي هذا النوع من التنمية الغير متوازنة إلى إثارة الصراعات بين المناطق بسبب تضارب المصالح. لم تبدأ المناطق الداخلية بعد في تكوين أرصدة من رءوس المال، ولكنها بدأت مبكرًا في تحمل عواقب تدفق الأموال والكفاءات والموارد إلى الخارج بالإضافة إلى تردي الخصائص البيولوجية للبيئة. لا يزال هناك تفاوت كبير في مستويات التنمية بسبب عدم

تساوي فرص التنمية الإقليمية، من الصعب أن تحصل المناطق الداخلية على مردودات وتعويضات تتناسب مع قيمة ذلك، كما أن التقاعس في علاج تلك الحالة قد يؤثر على إيجابيات البناء الاقتصادي المحلي، من جهة أخرى، ما إن يتجاوز تفاوت التنمية بين المناطق الإطار الذي يتحمله المجتمع، سيثير بسهولة المشكلات المجتمعية، ويؤثر على استقرار المجتمع ووحدته. يتسم «المفعول البطيء» لتنمية الدولة في المناطق الداخلية بالقدرة على توفير كميات كبيرة من الموارد الطبيعية للدولة وإمدادها بالكفاءات، كما تملك مساحات كبيرة للأسواق لكن لم يتم استغلالها بعد، يحتاج تطوير المناطق الداخلية إلى بيئة مجتمعية مستقرة. لكن، من السهل أن يتسبب التفاوت في التنمية الإقليمية في خفض شعور الناس بالهوية المجتمعية، مما يدمر انسجام المجتمع، كما ستزداد معه العناصر التي يصعب التحكم بها وتواجهها خطة التنمية واسعة النطاق التي وضعتها الدولة وتقوم بتطبيقها.

في الوقت الراهن، تكمن العقبة الرئيسة التي تقيد تنمية المناطق الداخلية نحو الأمام في أن درجة الانفتاح غير مرتفعة، بالإضافة إلى عدم مناسبة الهيكل الصناعي وتصاعد الصعوبات. تم تكريس بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير لتوسيع درب الانفتاح على الأرض، وفتح كوة مباشرة لتطوير الاقتصاد المفتوح في مناطق الغرب الأوسط، بهدف إضفاء حيوية على تنمية مناطق الغرب الأوسط وزيادة دخل السكان بها، ودفع عجلة النمو الجديد بالمنطقة والتطور الراهن في المجتمع نحو الأمام، ودفع مسيرة التسويق نحو الأمام، والحد من سلسلة المشكلات التي تسبب بها عدم توازن التنمية الإقليمية، وبالتزامن مع هذا، ترتبط منطقة تأثير «الحزام والطريق» مع استراتيجية «التنمية المنسقة بين بكين وتيانجين وخه باي» واستراتيجية «الحزام الاقتصادي لنهر اليانغ تسي» اللتين تسجلان ضمن صفوف استراتيجية التطور الوطني؛ حيث تقوم كافة المناطق بالانتهاء من إنشاء البنية التحتية، وتشييد منصة للتواصل بين المناطق. لم ييسر هذا فحسب «التعاون مع الطرف الآخر عن طريق أن يوافق أحد الطرفين منح الطرف الآخر الموارد التي يحتاجها

ليكمل مشروعه في المناطق الداخلية والاستخدام الأمثل لخبرات وقنوات التطور طويل المدى الخاصة بالاقتصاد الموجه للتصدير في المناطق الساحلية، لسد متطلبات السوق في المناطق الساحلية وحتى في الأسواق الأجنبية، على العكس كذلك سوف يحفز كافة المقاطعات الداخلية على تغيير أفكارها الخاصة بالتنمية، واستغلال الموارد الرائعة وفقًا لما يلائم الظروف المحلية، وإيجاد درب رفع مستوى التنمية الصناعية وزيادة القوة التنافسية المؤسسية والتخلص من القدرات الإنتاجية المتأخرة، ودفع الارتقاء بالهيكل الصناعي نحو الأمام.

فيما تلى ذلك، بذل «الحزام والطريق» قصارى الجهد لجذب اقتصاد الدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة الحزام والطريق نحو النمو، ودفع عجلة التنمية المنسقة للاقتصاد العالمي نحو الأمام. خلال مرحلة تنمية الاقتصاد العالمي بالمثل ظل تأثير ماثيو (الميزات المتراكمة)(74): بعض الدول كانت تزداد غنى بمرور الوقت، بينما البعض الآخر ظل لفترة طويلة يعاني الفقر والتأخر، فكان من الصعب استمرار وضع كهذا. على الفور، على الرغم من عدم تلاشي آثار الأزمة الاقتصادية والمالية السابقة بشكل كامل، ومع حلول عصر (الجيل الرابع للصناعة)، كانت الكيانات الاقتصادية المتطورة والكيانات الاقتصادية النامية على حد سواء في حاجة ملحة إلى التمسك بالفرص السانحة، من ثم وفي سبيل حالة الانفتاح سعت نحو آليات لعودة النشاط الاقتصادي. بالمقارنة، كانت قاعدة الكيانات الاقتصادية النامية هشة، كما كانت تعاني من نقص نسبي في رأس المال والكفاءات والتكنولوجيا، كما كانت في حاجة إلى الحصول على الدعم الخارجي. يعبر «الحزام والطريق» قارة آسيا، معظم الدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة الحزام والطريق هي من الدول المتطورة. أشار شي جين بينغ قائلًا: «ترتفع السفينة مع ارتفاع الأمواج، إذا توافرت المياه في النهر الصغير امتلأ النهر الكبير، على الجميع أن يتطور حتى يمكن تنمية الجميع. خلال سعي كل دولة نحو تطورها الذاتي، لا بد وأن تدفع عجلة التنمية لباقي الدول ليتطوروا معًا، لتستفيد شعوب كافة الدول من

ثمار التنمية».(75) وفقًا لهذه الروح، ستساهم الصين من خلال تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» بثمار الإصلاح والتنمية، كذا ستحمل معها الخبرات والدروس المستفادة من التنمية الصينية، وستبذل قصارى الجهد لتعزيز التعاون والحوار بين الدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة الحزام والطريق، كما ستشيد نموذجًا جديدًا لعلاقات الشراكة للتنمية العالمية يمتاز بالتوازن والمساواة، لترسي بذلك دعائم التنمية الاقتصادية الدولية المستقرة طويلة الأمد.

(ثانيًا) ابتكارية النظريات

يتم تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» تحت توجيه مفاهيم النقاش المشترك والبناء المشترك والمشاركة، وقادت الصين عملية جمع الأحوال الداخلية والخارجية لتقدم ابتكارات عظيمة في المجال النظري؛ حيث تضمنت بشكل رئيس الإنشاءات التي تمت في مجال التنمية الاقتصادي ومجال التعاون الإقليمي. تحت توجيه هذه النظريات المبتكرة ستدمج الصين بنجاح بين «الجذب نحو الداخل» و«الانطلاق نحو الخارج»، خلال دمجهما في العالم، ستتم مشاركة ثمار التنمية الصينية، من أجل تحقيق تنمية مشتركة والمنفعة المتبادلة والنجاح المشترك مع كافة دول العالم بانفتاح وعدالة. بالإضافة لما سبق، تجاوزت الصين الظنيات الاقتصادية التقليدية ونماذج التعاون الإقليمي التقليدية خلال ابتكارها لنظريات التنمية الاقتصادية ونظريات التعاون الإقليمي، كما ستؤثر بعمق على مسيرة العولمة الحالية من خلال مفاهيم «التوازن، الاحتواء، الانسجام»، إن إبداع هذه النظريات من شأنه أن يوفر للعالم دربًا جديدًا من الأفكار، كما سيعزز من تحقيق التواصل في موعد مبكر.

١- نظرية التنمية الاقتصادية:

منذ الاجتماع الكامل الثالث من المؤتمر الثامن عشر للحزب ارتقت مبادرة «الحزام والطريق» ليصبح استراتيجية وطنية مهمة، اتخذ قادة الصين من

الإرث التاريخي من التعاون الاقتصادي محورًا، ليجري تأسيس «طريق الحرير» البري والبحري في الوقت نفسه تحقيقًا للانفتاح والاحتواء. فيما يخص الطريق البري، فهو يتطلع نحو الشمال؛ حيث تأسيس «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير» الذي يشع بطول الطريق من روسيا ومرورًا بكافة دول آسيا الوسطى وحتى أوربا، كذا توجد محاولات حثيثة لدفع عجلة التنمية في الإقليم الجنوبي الغربي من الصين، والتغلغل في مناطق جنوب آسيا وشرق آسيا، و«بناء الممر الاقتصادي» الذي يعزز من تبادل علاقات الصداقة وحسن الجوار، كما يتضمن بشكل رئيس «الممر الصيني الباكستاني» و«الممر البنغلاديشي الصيني الهندي البورمي» مع حماية الازدهار والاستقرار الإقليمي في شمال شرق آسيا، كذلك يتم ترسيخ دعائم الصداقة التقليدية لـ «الممر الصيني الروسي المنغولي». قادت كل من النظريتين الاقتصاديتين الكبيرتين «نظرية تأسيس الحزام الاقتصادي لطريق الحرير» و«نظرية تأسيس الممر الاقتصادي» بصورة مبتكرة، تأسيس طريق الحرير البري. في نفس الوقت، ويتم ذلك بالتنسيق مع تأسيس طريق الحرير البحري، والذي سيلقى «احتواؤه، انفتاحه، ابتكاره» ترحيبًا واسعًا من قبل كافة الدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة الحزام والطريق. بذل «الحزام والطريق» خلال تأسيس نظرية التنمية الاقتصادية الكثير من الجهد لتكون مبتكرة وتتجاوز النظريات التقليدية لعلم الاقتصاد، ومع حلول موعد مشاركة ثمار التنمية الصينية، يشع على الدول المحيطة، ويحفز الطاقة الإيجابية في كافة الدول، ليتفادى وقوع النزاعات حول المنافع والتحصينات التجارية فيما بينهم، وبناء منصة فعالة لأجل التعاون الاقتصادي طويل الأمد والمستمر بين المناطق المتاخمة للطريق، في النهاية من خلال المشاركة والتعاون العادل بين الدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة الحزام والطريق سيتم بناء درب جديد للنقاش السياسي المشترك والازدهار الاقتصادي المشترك والانسجام الثقافي المشترك.

يتجسد ابتكار الصين في الجانب النظري للتنمية الاقتصادية لاستراتيجية «الحزام والطريق» أثناء عملية تأسيس «طريق الحرير البري»، وتأسيس

«الحزام الاقتصادي لطريق الحرير» وتأسيس «الممر الاقتصادي»، فكلاهما وبالتزامن مع تسليطهما الضوء على المناطق المختلفة، كذلك شكلا تقاربًا تحت القيادة الموحدة لمستويات الدولة، كما خلقا سويًّا حالة جديدة من انفتاح الصين على الخارج، انطلاقًا من زيادة الشعور بتحمل المسئولية شاركا في مسيرة العولمة؛ حيث التحول من الاعتماد على الموارد الخارجية إلى عالم واحد متصل، وهذا هو التطبيق العملي لمفهوم التنمية الذي يتضمن مبادئ النقاش المشترك والتنمية المشتركة وقيمة المشاركة ككل ومن ثم يتم تعزيز التنمية المشتركة والمنفعة المتبادلة والنجاح المشترك في قارة أوراسيا.

(١) تأسيس «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير»:

في شهر سبتمبر من عام ٢٠١٣م طرح الأمين العام للحزب الشيوعي شي جين بينغ خلال زيارته لكازخستان «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير» هذه الفكرة المبادرة الكبرى التي نالت إعجاب ودعم رئيس كازخستان نور سلطان نزارباييف. يتضح من مضمونها وما أشار إليه الأمين العام شي جين بينغ على أنها «نموذج مبتكر للتعاون»، في الوقت نفسه تم طرح التواصلات البينية الخماسية على صعيد المجالات السياسية والتجارية والمواصلات والمالية والشعبية للتأسيس. يتضح أن «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير» يبذل قصارى الجهد في سبيل تأسيس نموذج تنموي حديث، بحيث يتم العمل بمبدأ «لا للانغلاق – لا لاستبعاد الآخرين»، وأسلوب الانفتاح والانفتاح للترحيب بالمشاركات الواسعة من كافة الدول، بالتزامن مع ذلك تتم محاولات لكسر محدودية معايير مبدأ «تخطي نموذج العمل الحكومي» الخاص بنموذج التعاون الاقتصادي التقليدي، وتحقيق المنفعة المتبادلة والنجاح المشترك وفقًا لقاعدة التواصل.

يمثل مفهوم «الحزام الاقتصادي» ابتكارًا لنموذج التعاون الاقتصادي الإقليمي، أما الممرات الاقتصادية به وهي «الممر الصيني الروسي المنغولي» لجسر القاري بين آسيا وأوربا، الممر الاقتصادي للصين وآسيا الوسطى وآسيا الغربية، «الممر

البنغلاديشي الصيني الهندي البورمي»، الممر الاقتصادي للصين وشبه جزيرة الهند الصينية، الممر الاقتصادي البحري وغيرها من الممرات الاقتصادية، ليشع ضوء النمو الاقتصادي على المناطق المحيطة، ويتم تجاوز نظريات على الاقتصاد للتنمية التقليدية.

يمتلك ظهور «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير» خلفية داخلية وخارجية عميقة. من جهة، وفقًا للتنمية الداخلية، خلال عشرات السنين من الإصلاح والانفتاح، ظفرت المناطق الشرقية من الصين خاصة تلك المطلة على الساحل بتنمية موسعة، حيث زادت ثروات المجتمع، وتوافرت الكفاءات، وزادت التبادلات مع الخارج، كما ارتفعت درجة الانفتاح. ولكن، على النقيض من ذلك ظهر وبوضوح أنه، على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها اللجنة المركزية لدفع استراتيجية «التنمية الكبرى للمنطقة الغربية»، إلا أن المنطقة الغربية لا تزال خاضعة لسيطرة موقعه الجغرافي المتمثل في نموذج الأراضي الداخلية الحبيسة؛ لذا من الصعب أن يكون جاذبًا للاستثمارات ورءوس الأموال، ومن ثم أدى ذلك إلى انخفاض مستوى التنمية به، وعدم اكتمال بنيته التحتية، كما يعاني من مشكلة «الطاووس يحلق نحو الجنوب الشرقي»؛ حيث انتقال أعداد كبيرة من الكفاءات المحلية نحو الجنوب الشرقي للبلاد، ومن ثم إذا ما قورن بالإقليم الشرقي نجد أن درجة انفتاحه متأخرة بعض الشيء.

يتضمن بناء الحزام الاقتصادي لـ «طريق الحرير» هذه المرة بناء كافة أنواع «الممرات الاقتصادية»، بهدف التغلب على هذا المأزق، وتحويل المنطقة الغربية إلى محور مهم يربط بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وحتى أوروبا، والدفع به عن طريق الأراضي الداخلية التابعة له ليحتل موقعًا أماميًّا في الانفتاح على الخارج، وتقليص فارق التنمية بين شرق وغرب الصين، وتطبيق استراتيجية الانفتاح على الخارج على كافة الأصعدة التي وضعتها الصين تطبيقًا عمليًّا. من جهة أخرى، وفقًا للوضع الخارجي يتضح أنه، تبعًا لطرح أمريكا من جديد استراتيجية آسيا والمحيط الهادئ (الباسيفيك)

وتطبيق اليابان المبادرة الدبلوماسية الخاصة بمراسم الإطلال على الأرض، أحدثت «نظرية التهديد الصينية» ضجة كبيرة، عانت الصين في مناطق آسيا والمحيط والهادي من قمع وإقصاء لا يمكن تفاديه. حينها طرحت فكرة «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير»، لتعكس حسن نية الجانب الصيني.

لا يمكن أن نستبد، ولكننا سنتشارك بصدق ثمار المشاركة مع كافة الدول، لنغير «فخ ثوسيديديس»(76) أو شكوك كافة الدول التي ظهرت عقب النهضة الصينية، في نفس الوقت، في العالم الغربي، تسبب اندلاع الأزمة المالية في تباطئ سرعة النمو الاقتصادي للدول الرأسمالية المتطورة على مستوى العالم، بينما ظهرت نزعة التنموية القوية للدول النامية الكبرى، يعود ظهور الحزام الاقتصادي لطريق الحرير بالنفع على تعميق العلاقات بين الصين وتلك الدول النامية التي تسلك طريقها نحو الازدهار، بحيث يبحثوا عن قوة دافعة لزيادة نموهم الاقتصادي.

بالحديث عن الخصائص، لا تتشابه فكرة «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير» التي طرحتها الصين مع كافة أشكال «المناطق الاقتصادية» و«التحالفات الاقتصادية» التي ظهرت على مدار التاريخ، فبالمقارنة معهما، يتمتع الحزام الاقتصادي بالمرونة وقابليته للتطبيق على أرض الواقع بالإضافة إلى ميزات التسويق القوية، كافة الدول المشاركة متساوية، وفقًا لمبادئ المشاركة الطوعية والتشجيع المنسق، مع تعزيز روح الاحتواء التي تمتع بها طريق الحرير القديم. تشمل المناطق التي يغطيها «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير» الدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة الحزام والطريق من شرق آسيا وحتى أوروبا، وطريق شرق آسيا وآسيا الوسطى وغرب آسيا وغيرها الكثير من المناطق. خلال وضع آليات المنظمات يتم سن قوانين مماثلة لقوانين الاتحاد الأوروبي وغيره وإجبار كافة الدول الأعضاء على الالتزام بقوانين متقاربة، ونتيجة لانفتاح الاحتواء الخاص بـ «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير»، فقد آمن «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير» بإعطاء الدور الكامل

للثقافات الفريدة وتفوق الأنظمة الخاصة بكافة الدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة الحزام والطريق، كما دعا إلى التكملة المتبادلة للاحتياجات وتعلم نقاط القوة من الأخرين لسد ثغرات الضعف بين الدول ذات درجات التطور المختلفة، لتشاركوا معًا أثناء تأسيس «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير». مما سبق يتضح أنه، في الوقت الراهن لا بد أن يعزز تأسيس «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير» بدايةً تشييد البنية التحتية في الدول الواقعة على حدود المبادرة، واستكمال شبكة النقل والمواصلات، وأن ييسر من التدفق الحر لرءوس الأموال والأيدي العاملة، وتعميم تلك التجربة الرائدة، وتحقيق التعاون في مجالات الطاقة ورءوس الأموال وغيرها من المجالات المهمة، من ثم تتحقق التواصلات البينية الخماسية على صعيد المجالات السياسية والتجارية والمواصلات والمالية والشعبية تدريجيًا على أرض الواقع.

جدير بالذكر أن، نتيجة للموقع الجغرافي المهم لـ «منطقة آسيا الوسطى» وما تحتويه من موارد طبيعية غنية، لا بد وأن تحظى بموقع مهم خلال عملية تأسيس «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير». في عام ٢٠١٣م، أسست الصين مع بلدان آسيا الوسطى علاقات شراكة استراتيجية، بجانب وجود منظمة التعاون بشانغهاي، من ثم خطا التعاون السياسي والاقتصادي بين الصين وبلدان آسيا الوسطى خطوة أعلى من الدعم القوي. من أجل إعطاء الدور الكامل للتفوق الاستراتيجي لدول منطقة آسيا الوسطى، وتعميق التعاون بين الصين ودول وسط آسيا في مجال الطاقة، وتعزيز التعاون الذي لا غنى عنه في مجال بناء الطرق والسكة الحديد والمواصلات والطاقة الكهربية وغيرها من مجالات تشييد البنية التحتية، خاصة استكمال البنية التحتية، من شأن ذلك تعميق مدلول بناء وتطبيق الجسر الثاني في قارة أوراسيا.

أثرى ابتكار تأسيس «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير» مفهوم التنمية الاقتصادية؛ حيث لعب دورًا إيجابيًا في تعزيز التنمية المنسقة والثراء المشترك في قارة أوراسيا اعتمادا على حالة الانفتاح والاحتواء. يجسد هذا

الخصائص النظرية وأسلوب العمل الصيني في دراسة الوضع وتقدير التطورات الممكنة والسعي خلف التطبيق العملي ومواكبة العصر.

(٢) بناء «الممر الاقتصادي»:

تم طرح الممر الاقتصادي من خلال آليات التعاون الخاصة بمنطقة الميكونغ الكبرى في عام ١٩٩٦م خلال المؤتمر الثامن للتعاون الاقتصادي لمنطقة الميكونغ الكبرى الذي انعقد على مستوى الوزراء في مانيلا؛ حيث تمثل مغزاه في الإشارة إلى ربط آليات الإنتاج والتجارة والبنية التحتية داخل منطقة جغرافية متميزة، يتمثل أساسه من خلال إقامة توسعات في ممر التبادلات، وزيادة المنفعة الاقتصادية، ودفع عجلة التعاون والتنمية الاقتصادية للربط بين المناطق والدول. يتطلب بناء «الممر الاقتصادي العابر للقارات» أن تعطي عدة دول في المناطق المتصلة أو القريبة من بعضها البعض الدور الكامل لتفوق مواردها ومواهبها، تكامل التفوق، تكامل التفوق، وتطوير البنية التحتية والاستثمار التجاري والتعاون الصناعي والتجارة والسياحة وغيرها من أوجه التعاون.(77) يعتبر «الممر الاقتصادي» الصيني إجراء مساعد للاستكمال المتبادل والتنسيق المتبادل بين تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» وتأسيس «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير»، كما سيربط بقوة بين شرق آسيا وشمال شرق آسيا وجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا بالإضافة إلى بلدان شمال إفريقيا، من خلال تعميق التعاون الاقتصادي مع بلدان المناطق المختلفة، سيتطور تبادل الأعمال، وتتوحد الأجزاء لتصبح جسد واحد، كما ستبدأ مرحلة جديدة من التطور الاقتصادي نتيجة لـ «احتواء الانفتاح» و«الشمولية» اللذين يتمتع بهما «الممر الاقتصادي»، كما سيقدم فكرًا ونموذجًا جديدين للتعاون الاقتصادي بين المناطق.

وفقًا لتوجه «الحزام والطريق»، يعتمد برًّا على المعابر الدولية الكبرى، كما يتخذ من المدن المركزية المتاخمة للطريق بمثابة دعامة، كذلك يتخذ من المناطق الاقتصادية والتجارية والصناعية المهمة منصة للتعاون، بحيث يصنعوا سويًّا

كافة أنواع ممرات التعاون الاقتصادي الدولي. تحديدًا، وفقا للأحوال الواقعية المختلفة في كلا من شمال شرق آسيا وجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا ووسط آسيا، قمنا باتخاذ تدابير توافق الظروف المحلية ومن ثم تم بناء أشكال مختلفة من «الممرات الاقتصادية»، أهمهم «الممر الصيني الروسي المنغولي» و«الممر البنغلاديشي الصيني الهندي البورمي» و«الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني» والصين – آسيا الوسطى – غرب آسيا والممر الاقتصادي لشبه جزيرة الهند الصينية وغيرها. على الرغم من وجود اختلاف تحديدًا في الإجراءات المساعدة وتنظيم السياسات الخاصة بالممرات الاقتصادية المختلفة، إلا أن مفاهيمهم متوافقة، كما أن الظهور المفاجئ لمبادئ النقاش المشترك والتنمية المشتركة وقيمة المشاركة ككل من شأنه دعم مبادئ انفتاح الاحتواء وعدم الإجبار. يعد هذا نموذجًا اقتصاديًّا مبتكرًا للتعايش بانسجام والتوافق.

باعتبارهما «شريكًا متعاونًا استراتيجيًا على كافة الأصعدة» و«شريكًا استراتيجيًّا على كافة الأصعدة» للصين، تمتلك كل من روسيا ومنغوليا قاعدة تعاون جيدة وراسخة. من جهة، يعتبر الثلاثة قوة متكاملة في مجال الهيكل الاقتصادي خاصةً في مجال هيكل الطاقة. في شهر مايو من عام ٢٠١٤م، وبعد عشرة أعوام من التفاوض، أخيرًا وقعت الصين وروسيا اتفاقية إمداد الجزء الشرقي بالغاز الطبيعي لمدة ثلاثين عام، بمعدل ٣ مليارات و٣٠٠ مليون متر مكعب في العام، مما يدفع بالعلاقات الصينية الروسية للتقارب خطوة. على الجانب الروسي، ظهرت مع قضية أوكرانيا العقوبات الغربية، بالإضافة إلى انخفاض سعر البترول الروسي في الفترة الحالية، وأثار ثورة الغاز الصخري، ومن ثم فإن الجانب الروسي في حاجة إلى توقيع هذا الاتفاقية مع الصين من أجل فتح سوق جديدة. بنفس الطريقة، تعتمد منغوليا اعتمادًا كبيرًا على مصادر الطاقة الروسية، من ثم بمقدور كل من الصين ومنغوليا وروسيا أن يقوموا بالبناء المشترك فيما يخص مجال أنابيب إمداد الغاز وسيكون هذا بمثابة نقلة نوعية.

من جهة أخرى، بسبب متاخمة الصين ومنغوليا وروسيا لبعضهم البعض، تمتاز العلاقات الجغرافية بينهم بالحميمية، فهم متقاربين، ويتبع ذلك الازدهار الاقتصادي والتجاري والاجتماعات السياسية المتكررة. بالتزامن مع ذلك، تلعب الدول الثلاث دورًا كبيرًا في مجال حماية السلام والاستقرار في شرق آسيا وشمال شرق آسيا وحتى القارة الآسيوية. فيما يتعلق بخطة «ممر الصين ومنغوليا وروسيا الاقتصادي» التي طرحتها الصين نتيجة لما تتمتع به من درجة عالية من الانفتاح والملائمة، يمكن أن تتوافق مع «خطة الاتحاد الأوراسي» الروسية الموجودة بالفعل في الصناعات الداخلية الإقليمية و«طريق الحرير الأخضر» الذي دعت إليه دولة منغوليا، بحيث يكملوا ميزات بعضهم البعض، مما يعود بالفائدة على فتح الدول الثلاث بجدية للسوق الموحدة، وبناء شبكة ميسرة للتبادل التجاري، ولهذا دور كبير في حماية استقرار المنطقة وتعزيز وحدة الاقتصاد الإقليمي.

بناء «الممر الاقتصادي لبنغلاديش – الصين – الهند – ميانمار»، من شأنه ربط شرق آسيا وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا معًا. تم طرحه لأول مرة في عام ٢٠١٣م من قبل رئيس مجلس الدولة لي كه تشيانغ خلال زيارته للهند، دعت كلا من الصين والهند بناء على منصة التعاون الإقليمي بين بنغلاديش والصين والهند وميانمار إلى بناء ممر اقتصادي مشترك، لم يمض وقتًا طويلًا حتى لاقت هذه الدعوة موافقة وثناء باقي الدول المعنية، حيث توصلت الدول الأربع إلى اتفاق حول قضية البناء المشترك للممر الاقتصادي.

في عام ٢٠١٢م وبعد الاجتماع الثامن عشر للحزب، زاد اهتمام الصين في المجال الدبلوماسي بالأدوار التي تلعبها الدول المحيطة، حيث تمسكت بحسن التعامل مع الجار واتخذت منه شريكًا، كذا تشبثت بمبادئ حسن الجوار وجوار مزدهر وجوار آمن، انعكاسا لمفاهيم الحميمية والصدق والمنفعة والاحتواء، أما الممر الاقتصادي لـ «بنغلاديش – الصين – الهند – ميانمار» فهو بالنسبة للصين يعتبر بمثابة تجسيد حي لمفهوم الجيرة الدبلوماسي. من خلال بناء الممر

الاقتصادي، ستعود المنفعة على تعزيز عناصر الإنتاج الأساسية داخل المنطقة، على سبيل المثال حرية انتقال العناصر المهمة مثل القوة العاملة ورءوس الأموال والتكنولوجيا والمعلومات وغيرها، في الوقت نفسه لجأ الجانب الصيني إلى سلوك المعاملة على قدم المساواة، مؤمنًا بأن كافة الدول وبعيدًا عن قوتها أو ضعفها كبر حجمها أو صغره، فلها جميعًا حق المشاركة في بناء الممر الاقتصادي، بهدف تقليص فجوة التنمية داخل المنطقة، وتحقيق الازدهار المشترك والاستقرار والسلام. بالتزامن مع بناء الممر الاقتصادي لـ «بنغلاديش – الصين – الهند – ميانمار»، ستعود المنفعة على المنطقة الغربية من الصين حيث سيرتفع مستوى انفتاحه على الخارج، كما سيعزز من دور مقاطعة يونان كممثل لمقاطعات الجنوب الغربي للتواصل مع بلدان جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، ومن ثم تقل فجوة التنمية بين الشرق والغرب، كما ستخطو مسيرة الإصلاح والانفتاح خطوة أكثر عمقًا، كذا سيتم تطبيق قرار دفع عجلة الانفتاح الداخلي الذي أقره الاجتماع الكامل الثالث من المؤتمر الثامن عشر للحزب تحت عنوان (القرار).

مع بداية عام ٢٠١٣م، وافقت الصين على أن تنوب عن سنغافورة بأن تتسلم من باكستان العمل في «ميناء جوادر»، في شهر مايو من نفس العام، وبواسطة الفرصة السانحة لزيارة رئيس مجلس الدولة لي كه تشيانغ إلى باكستان، أصدر الطرفان بعد المباحثات (البيان الموحد للتعاون الاستراتيجي على كافة الأصعدة) والذي أشار إلى البناء المشترك لـ «الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني»، يتمثل هدفه بشكل رئيس في فتح ممر بري من شينجيانغ إلى باكستان ومن ثم يدخل في المحيط الهندي. مما سبق يتضح أن، ازدهار الاقتصاد والتجارة الصينية الباكستانية، فإن الصين لأجل الشريك التجاري الأكبر الثاني لها ورابع أكبر وجهة تصدير لها، تمتاز العلاقات الصينية الباكستانية بأنها جيدة لغاية، بالإضافة إلى أن إرساء قواعد التواصل والاتصال بينهما تبقى عند قاعدة اتصال ومواصلات محددة، إن البنية التحتية الخاصة بـ «الممر الاقتصادي» الصيني الباكستاني جيدة للغاية كما أن الآمال حوله واعدة.

على الطرفين أن يواصلا تعميق استراتيجية التعاون، وتعزيز التعاون في التبادلات الاقتصادية والتجارية وانتقال الأفراد وإطلاق مصادر الطاقة وغيرها من المجالات الرئيسة فيما بينهما، والتقدم خطوة نحو الأمام في رفع مستوى التواصل المتبادل القائم، والتحفيز على طول الممر، متضمنًا التنمية والازدهار لاقتصاد منطقة شينجيانغ في الصين وحتى منطقة باكستان.

(٣) نظرية التنمية الاقتصادية لطريق الحرير البحري:

«لا تفتقر الحضارة الصينية إلى الجينات البحرية، لكنها تم كبح لجامها لفترة طويلة بفعل الجينات البرية».(78) في المجتمع الحالي، صارت «البحار» بمثابة واحد من مجالات الازدهار الدبلوماسي. يعتبر السير من البر نحو البحار خيار واجب اتخاذه، مع طرح نظرية «طريق الحرير البحري للقرن ٢١»، بدأت الصين تدريجيًا في التوجه من الدبلوماسية البرية لتمتد إلى الدبلوماسية البحرية، كما سارت من «النهر الكبير» إلى «البحر الكبير»، كذلك نمت قوتها البحرية بصورة إيجابية، حيث عززت قوتها البحرية، كذا نمت علاقاتها البحرية مع البلدان المحيطة. وهذا بهدف مواجهة نزاعات الدول المحيطة حول السيادة البحرية، وكذلك بهدف الاندماج الجيد في المتطلبات العالمية الأساسية.

يتمثل التوجه الأساسي لـ «طريق الحرير البحري للقرن ٢١» من الصين بطول الموانئ الساحلية مرورًا ببحر الصين الجنوبي وصولًا إلى المحيط الهندي، ويمتد حتى قارة أوروبا، ومن الصين بامتداد الموانئ الساحلية مرورًا ببحر الصين الجنوبي وصولًا إلى المحيط الهادئ. تتضمن أهم المناطق التي يمر الطريق بها كل من جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا وغرب آسيا وشمال إفريقيا وغيرها من المناطق بالإضافة إلى منطقة المحيط الهادئ الجنوبي، تم ربط البلدان الممتدة بطول الطريق البحري معًا، على سبيل المثال اطلقت الصين سابقًا مباحثات منطقة التجارة الحرة بين الصين واليابان وكوريا الجنوبية، بالتزامن الارتقاء بعلاقات المنطقة التجارية الحرة مع اتحاد دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، وتوسيع قنوات التعاون، ودفع عجلة مسيرة دمج المناطق.

تزامنًا مع هذا، توافق طريق الحرير البحري بسبب ما يتمتع به من درجة احتواء عالية مع طريق الحرير البري، يجمع «الحزام والطريق» بين طريقين في آن واحد؛ حيث يرتبط الطريقين البحري والبري، في الوقت نفسه يدفع عجلة الإصلاح والانفتاح الصيني خطوة نحو الأمام لتعميق السلام والاستقرار والازدهار والتنمية مع قارة أوراسيا وحتى مع العالم بأسره.

تعد الصين الدولة التجارية الأكبر على مستوى العالم، لكنها تتبع سياسة عدم تكوين تحالفات، كما طرحت بناء علاقات الدول العظمى بنموذج جديد مع أمريكا المهيمنة على البحار. يتطلب هذا أن تطرح الصين مفهوم جديد للتعاون البحري في القرن ٢١، وابتكار نموذج تعاون للشحن البحري والخدمات اللوجستية والأمن، عن طريق منح تراخيص خاصة لحق الإدارة والبناء المشترك للموانئ وتشارك منافعها وغيرها من الأساليب، وتعزيز الربط بين طريقي الحرير البحري والبري. تكمن قيمة «طريق الحرير البحري للقرن ٢١» في «القرن ٢١»: حيث يوضح أن الصين لا تسير على الدرب الغربي القديم المتمثل في التوسع بالقوة نحو البحار والصراعات والاستعمار، كما لا تسير على درب الفساد والشر المتمثل في مواجهة الهيمنة الأمريكية على البحار، ولكنها تسعى نحو التجنب الفعال لمخاطر العولمة التقليدية، وبدأ ثقافة البحار النموذجية الجديدة التي تتمثل في توحد الأمواج البشرية والتعايش المشترك بانسجام والتنمية القابلة للاستمرار.

يعكس «طريق الحرير البحري للقرن ٢١» في ذات الوقت «المفهوم الجديد للتعاون البحري للقرن ٢١» الذي دعت إليه الصين. دعا هذا المفهوم الجديد إلى ابتكار نموذج تعاون جديد للشحن البحري، على سبيل المثال طرح منح تراخيص خاصة لحق الإدارة والبناء المشترك للموانئ وغيرها من الأساليب. يرجع السبب وراء التأكيد على القرن ٢١، بروز ابتكار ومعاصرة مفهوم التعاون البحري الذي طرحته الصين، وعدم إتباع الصين لخطى الغرب على مدار التاريخ في الاعتماد على التوسعات الاستعمارية البحرية، وتأسيس طريق

الهيمنة القديم، حيث دعت الصين إلى طريق السلام المتمثل في المساواة والصدق ومشاركة المنفعة من النجاح المشترك والتنمية القابلة للاستمرار. تمامًا كما طرح رئيس مجلس الدولة لي كه تشيانغ في شهر يونيو من عام ٢٠١٤م خلال منبر التعاون البحري بين الصين واليونان، يرغب الجانب الصيني في طريق مع كافة دول العالم، من خلال تنمية الأعمال البحرية يتم دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ويتعمق التعاون الدولي، ويتعزز السلام الدولي، ويتم تأسيس بحار آمنة ومتعاونة ومنسجمة.

يتضمن ابتكار النظرية الاقتصادية التي تم الحديث عنها في ما سبق بناء كلٍ من «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير» و«الممر الاقتصادي» بالإضافة إلى «طريق الحرير البحري للقرن ٢١»، ليس من الممكن أن تهب عليهم ريح مؤاتية، خلال مرحلة تنفيذ بناءهم لا بد وأن يعانوا من تأثير القوي الداخلية والخارجية. على سبيل المثال لتلحق كافة المقطعات الصينية بركب «الحزام والطريق»، كشفت بشكل عمياني عن كافة أنواع المخططات، مما تسبب في حدوث تكرار في المخططات، ومن ثم ضاعت كميات كبيرة من الجهد البشري والموارد المادية هباءً. كذلك مثل ما حدث في المجتمع الدولي، كافة السياسات التي كشفت عنها مختلف الدول مثل «خطة طريق الحرير الجديد» الأمريكية واستراتيجية آسيا الوسطى الجديدة «الخاصة بالاتحاد الأوروبي وأتحاد الدول الناطقة بالتركية» الذي دعت إليه تركيا وغيرها، بسبب الاتفاقات الإقليمية المترابطة، سيكون لهم تأثير على تنفيذ «الحزام والطريق» الصيني. تزامنًا مع هذا، بسبب النشر والتضليل الذي قامت به الدول الغربية، كانت النظريات التي ظهرت مع نهضة الصين مثل «نظرية الهيمنة الصينية» و«نظرية التهديد الصينية» وغيرها من النظريات تتوالى بلا انقطاع، عند مرحلة معينة أضعفت كافة الدول، ظهر تأثيرها السيء بشكل خاص في ثقة الدول المحيطة في السياسة الصينية وكذلك أثرت سلبًا على ابتكار النظريات. ولكن، لا زلنا بحاجة إلى الثقة، الطريق متعرج، ولكن مستقبله مضيء مشرق.

تكمن الخواص العامة لكافة نظريات التنمية الاقتصادية التي طرحتها الصين خلال تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» في انفتاح واحتواء النظريات ذاتها، لم تسعى الصين بنفسها من أجل مركز القيادة، ولكنها كانت فقط الداعي الذي قاد البناء. نتيجة لسياسة «لا للانغلاق» الخاصة بالنظرية، ستتمكن كافة الدول وفقًا للمبادئ التي وافقت عليها من المشاركة العادلة في كافة أشكال البناء، من خلال التعاون المتبادل والتبادلات، ومشاركة ثمار الإصلاح والانفتاح الصيني، وأن تختبر بنفسها المسئوليات الجسام التي تحملتها الصين، كما ستتحقق المنفعة المتبادلة والنجاح المشترك وستتحقق التنمية المشتركة. الأهم من ذلك أن كافة نظريات التنمية الاقتصادية التي طرحتها الصين وتم الحديث عنها فيما سبق، دمرت نموذج التعاون الاقتصادي الإقليمي التقليدي، بفضل ما تتمتع به من «انفتاح» و«احتواء» و«تبادل»؛ حيث قدمت لكافة الدول التي كانت تعاني من تباطئي سرعة النمو الاقتصادي خلال فترة ما بعد الأزمة المالية فكرا تنمويا جديدا، كذلك «ليس بناء هيئة تتجاوز الدول وتقيد الآليات، ولكن بناءً على احترام مصالح كافة الدول، يتم السعي نحو اندماج وتفاعل من القاعدة إلى القمة وعفوي، ليتجه الوضع الاقتصاد العالمي نحو العدالة، وتتم المحافظة على أمن اقتصادات كافة الدول الواقعة داخل المنطقة، ويتم تحفيز التبادل الثقافي والسياسي بهدف تحقيق التعاون الاقتصادي، كما يتم دفع عجلة الازدهار والتقدم المشترك لاقتصاد بهدف تحقيق علاقات مستقرة بين الدول وتحقيق الثقة المتبادلة(79)».

٢- نظرية التعاون الإقليمي:

تتضمن كافة نظريات التنمية الاقتصادية سالفة الذكر «الحزام الاقتصادي لطريق الحري» و«الممر الاقتصادي» بالإضافة إلى «طريق الحرير البحري للقرن ٢١»، وجميعهم يسيرون يًدا بيد مع التعاون الإقليمي لتأسيس مبادرة «الحزام والطريق»، إن التعاون والاندماج بين كافة المناطق المختلفة، قد بدأ كذلك تحت إرشاد النظريات الاقتصادية سالفة الذكر. خلق طريق الحرير في العصر

القديم تاريخيا شريانا رئيسا للمواصلات البرية من شرق آسيا إلى أوروبا، حيث ربط بين الصين وآسيا الوسطى، بين غرب آسيا وحتى مناطق شاسعة في جنوب أوروبا. تستمد المناطق كافة العون من الطريق فيما يتعلق بالعلاقات التجارية فيما بينهم، على طول الطريق يتحقق الازدهار، فلا يقع بينهم صدامات أو مواجهات لكن يتمتعوا بالتعايش السلمي، كما لعبت خاصية الاحتواء التي يتمتع بها دورا كبيرا في دفع عجلة التعاون الإقليمي. بالتزامن مع هذا، ربط هذا الطريق بين الثقافات القديمة الثقافة الصينية والثقافة الفارسية والثقافة العربية وحتى ثقافة أثينا اليونانية، ليتحول إلى جسرٍ رابط للثقافات. في الوقت الراهن، يغطي «الحزام والطريق» الذي تدعو إليه الصين نطاقًا يختلف عن النطاق القديم؛ حيث يمتد بعيًدا، شرقًا يبدأ من آسيا والمحيط الهادئ، يصل غربًا حتى أوروبا، لتأسيس مبادرة «الحزام والطريق» في منطقة شاسعة كتلك المنطقة، لا بد وأن يمتلئ الأمر بالفرص والتحديات، أما نموذج أو فكر التعاون الإقليمي المبتكر في حل النزاعات الداخلية، من شأنه أن يلعب دور جلل في بدأ حالة جديدة من التعاون.

(١) مبادئ التعاون الإقليمي:

خلال التعاون الإقليمي لـ «الحزام والطريق»، أصر الجانب الصيني على مبادئ التعاون الإقليمي المتمثلة في «كفل حق الاختلاف، دفع عجلة التعاون، التنمية المشتركة، المنفعة المتبادلة والنجاح المشترك». يغطي «الحزام والطريق نطاق شاسع، وأعداد كبيرة من القوميات والأمم، بحيث لا تظهر المشكلات التاريخية والقضايا الدينية ونزاعات السيادة. بالتزامن مع هذا، أدى ظهور تفوق الجغرافيا السياسية للعديد من الدول إلى محاولات من قبل دول عظمى من خارج المنطقة للمشاركة، لتحاول أن تربح لنفسها نطاق قوة، وتؤسس حق في القيادة. أدى خلط كافة أنواع القضايا المعقدة السالفة الذكر إلى خلافات يصعب تجنبها. لكن، يرى الجانب الصيني أنه خلال التعاون الإقليمي، يعتبر التعاون موضوع أبدي، وأن الخلافات لا يجب أن تتحول إلى عقبات في طريق

التعاون الإقليمي.

خلال مسلك محدد، تمسك الجانب الصيني باعتبار الاحترام المتبادل مطلب أساسي، واعتماد أسلوب التبادلات العادل، والتشارك في مواجهة الخلافات ومعالجة الخلافات وعدم التهرب منها. بناءً على هذا، يستمر السعي نحو المنفعة المشتركة، واتباع أسلوب توسيع نطاق المنفعة المشتركة لوضع حد لأثار الخلافات، ومن ثم يتحقق في النهاية هدف التعاون الإقليمي المتمثل في «التنمية المشتركة، المنفعة المتبادلة والنجاح المشترك»، والذي يتماشى مع توجه وحدة الاقتصاد الإقليمي الدولي، كما يعزز من الانتفال الحر للبضائع ورءوس الأموال والقوة العاملة وغيرها من مستلزمات الإنتاج.

تعكس مبادئ التعاون الإقليمي التي طرحتها الصين عدم تدخل الصين في الشئون الداخلية، وعدم سعيها نحو مميزات نطاق القوة والتفوق القيادي. خلال مسيرة البناء المشترك لـ «الحزام والطريق» مع الدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة الحزام والطريق، كان الجانب الصيني يسعى نحو مشاركة الثمار والبناء المشترك للمنفعة. فيما يلي نتخذ من العلاقات الصينية الأمريكية مثالًا للكشف عن الفعالية الحقيقية لمبادئ التعاون الإقليمي الصينية في معالجة الخلافات الصينية الأمريكية. يرتبط الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وغيرهما من المناطق التي تدخل ضمن نطاق «الحزام والطريق» ارتباطا وثيقًا بالمكانة القيادية للدولار الأمريكي والهيمنة الأمريكية، بسبب غناها بالمصادر المعدنية للطاقة وموقعها الجغرافي المتميز، ومن ثم تكرس أمريكا جهودها لفرض سيطرتها على تلك المنطقة، ومن ثم لا يمكن للصين أن تتجنب الصراع الصيني الأمريكي الذي سيحدث بسبب ضم الصين لمنطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا ضمن نطاق «الحزام والطريق». وفقًا لوضع الراهن، فإن أمريكا من جهة تعود إلى آسيا والمحيط الهادئ، حيث تجري مباحثات معاهدة الشراكة عبر المحيط الهادئ، وتحاول جاهدةً من خلال بناء عتبة مرتفعة ومعايير مرتفعة منع شراكة الصين وروسيا، وتعجل مع حلفاءها الهيمنة على حقوق

القيادة الاقتصادية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، كما تحاول بجد أن تضعف من تأثير النهضة الصينية داخل المنطقة، من جهة أخرى طرحت أمريكا مخطط «طريق الحرير الجديد»، الذي يفتح لمنطقة آسيا الوسطى طريقًا عبر أفغانستان وباكستان وجنوب الهند حيث المحيط الهندي، كما تسعة جاهدةً لتجعل كافة دول آسيا الوسطى تتخلص من اعتمادها على الصين.

اتخذ الجانب الصيني نهجًا صادقًا في معالجة مختلف أشكال التحركات الأمريكية السالفة الذكر بصورة منظمة، طرح الأمين العام شي جين بينغ خلال اجتماع صني لاندز(80)، الذي جمعه بالرئيس أوباما بناء شكل جديد من علاقات الدول العظمى بين الصين وأمريكا، تتبنى «لا للصراع، لا للمجابهة، الاحترام المتبادل، التعاون والنجاح المشترك»، ليتم البناء المشترك لنموذج العلاقات الصينية الأمريكية الجديد للقرن ٢١، في الوقت نفسه تم استخدام هذه النظرية في حل الخلافات الصينية الأمريكية. بالحديث من الناحية النظرية، أولًا تمتاز استراتيجية «الحزام والطريق» الصينية بالانفتاح والاحتواء القويين، يمكن ربطها بالعديد من الخطط والمنظمات القائمة الخاصة بالأعمال الداخلية الإقليمية، ومن ثم لا ينتج عنها صراعات عميقة على الصعيد الجوهري. ومن ثم، يظل مخطط «الحزام والطريق» ومخطط «طريق الحرير الجديد» في فضاء مشترك، ثانيًا، لا تزال هناك مصالح صينية أمريكية المشتركة على صعيد العديد من المجالات، فعلى سبيل المثال في الوقت الراهن تمتلك كل من الصين وأمريكا مصالح مشتركة في مجالات عدة مثل ثمار مجال تبادل الطاقة الخاص بـ «تعاون منطقة الميكونغ الكبرى» (GSM)، وحفظ السلام في منطقة الشرق الأوسط، والقضاء على تنظيم داعش المتطرف ISIS، وتحقيق الاستقرار والأمن في العراق وأفغانستان وغيرها من الدول، ضمان نقل الطاقة وغيرها من المجالات، انطلاقا من هذه المصالح المشتركة يعمل الجانب الصيني على تحفيز التعاون الصيني الأمريكي، والتوسط لحل الخلافات. خلال عملية تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» ووفقًا لموقف تحمل المسئولية، يجري الجانب الصيني اتصالات عادلة وصادقة مع

أمريكا، حيث يعمل على إنجاح التعاون بين الطرفين على أعلى المستويات، والتشارك في بذل الجهد في سبيل تحقيق ازدهار واستقرار المنطقة.

(٢) التعاون الإقليمي مضمونه وخصائصه المحددة:

في شهر سبتمبر من عام ٢٠١٣م، عندما ألقى الأمين العام شي جين بينغ في جامعة نزار باييف بكازخستان محاضرةً دعا فيها إلى تأسيس «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير»، وتم تحديد الهدف من ذلك المخطط، وهو «تحويل النقطة إلى مسطح، تحويل الخط إلى رقعة، تشكيل تعاون إقليمي موسع تدريجيًا»، ومن ثم التقدم خطوة نحو طرح فكر التواصلات البينية الخماسية على صعيد المجالات السياسية والتجارية والمواصلات والمالية والشعبية، وهي «تعزيز ترابط السياسات، ربط الطرق، السلاسة التجارية، تداول المال، تواصل الأماني الشعبية»، تجسد خلفية التواصلات البينية الخماسية على صعيد المجالات السياسية والتجارية والمواصلات والمالية والشعبية هذه، خلال عملية تأسيس مبادرة «الحزام والطريق»، المضمون الرئيس والخصائص المحددة للتعاون الإقليمي.

في شهر نوفمبر من عام ٢٠١٤م، تم تسجيل «دفع عجلة بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري، تكوين حالة جديدة من الانفتاح على كافة الأصعدة» رسميًا خلال الاجتماع الكامل الثالث من المؤتمر الثامن عشر للحزب من خلال قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني الخاص بتعميق الإصلاح في عدد كبير من القضايا المهمة، مما يدلل على أن تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» صار رسميًا استراتيجية مهمة للصين. وفقًا لمضمونه، نتيجة لطول مدة وتعقد تأسيس مبادرة «الحزام والطريق»، من ثم لا يمكن إنجازه دفعة واحدة، من ثم يجب بناء على أهمية توضيح الحقائق، لفت النظر إلى احتياجات كل دولة، وأن يتم التوزيع وفقًا للحاجة، وأن يتم التقدم نحو الأمام تدريجيًا. خلال عملية البناء الفعلي، لا بد وفقًا لما يلي أن تبدأ عملية التقدم.

أولًا: استكمال بناء البنية التحتية المتمثلة في الطرق وقنوات الشحن والاتصالات والمعلومات وغيرها. بسبب اتساع الرقعة التي امتد إليها الحزام والطريق، بينها الدول النامية الواقعة وسط تلك الرقعة الواسعة والتي لم يكتمل إنشاء بنيتها التحتية، على سبيل المثال لا يزال الطريق يعاني من مجموعة من المشكلات منها وجود عيوب في شروط الشحن والكثير من الأخطار الكامنة فيما يخص الأمن، كذلك يعاني تبادل المعلومات والاتصالات من عدم السلاسة، وأيضًا صغر النطاق الذي تغطيه شبكة الاتصالات وغيرها من المشكلات، لكن الانتهاء من البنية التحتية من شأنه تحقيق قاعدة مكتملة للتواصل والاتصالات، ومن ثم يعتبر التعاون في تشييد البنية التحتية الخطوة الأولى ونقطة الاختراق المعقولة والحتمية للتعاون الإقليمي خلال تأسيس مبادرة «الحزام والطريق». ثانيًا: بناءً على الانتهاء من تشييد البنية التحتية، يتعمق الفهم المتبادل، ويتعزز التواصل السياسي، ويتم بذل قصارى الجهد لبناء كافة أنواع المناطق التجارية الحرة، بينما يزيد التوافق مع أهداف كافة الاستراتيجيات المعمول بها بالفعل داخل المنطقة من تلاحم وهرمية التعاون الإقليمي. خلال تلك المرحلة، يجب على الصين أن تتقدم خطوة في السعي نحو نقاط الاتفاق في التعاون الإقليمي، بناءً على متطلبات البلدان المختلفة تتطور أشكال مختلفة من التعاون في المشروعات والتعاون في مجال الطاقة وغيرها، على سبيل المثال يمكن تنمية الصناعات الفائضة داخل الصين مثل نقل صناعات الحديد والصلب للخارج، وبذل الجهود الحقيقية لدفع عجلة تطور وازدهار اقتصاد الدول المستهدفة.

بالتزامن مع هذا، من أجل ضمان تقدم تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» خطوة نحو التطبيق، من الممكن أن ترفع الصين من مستوى التعاون، مثل خلق نسخة محدثة من العلاقات بين الصين والمناطق التجارية الحرة لدول الآسيان، ومحاولة بناء مناطق تجارية حرة مع بلدان آسيا الوسطى، وجذب دول شمال إفريقيا أو غيرها من الدول المناطق الواقعة على حدود مبادرة

الـحزام والطريق نحـو مسـار التعـاون، ثـالثًا، خـلال استمرار عمليـة تحقيق التواصـلات البينيــة الخماسية على صعيد المجالات السياسية والتجاريـة والمواصلات والمالية والشعبية، يتم البناء التدريجي لكتلة قارة أوراسيا التي تغطي شرق آسيا وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وغرب آسيا وحتى أوروبا، داخل تلك الكتلة، يتحقق التدفق الحر لعناصر الإنتاج، وتعزيز التدفق الحر للقوة العاملة ورءوس الأموال والعملات وغيرها، وبناء شبكات الشحن وشبكات تعاون المعلومات وشبكات تبادل العلوم والتكنولوجيا بهدف النقل السلس، وتقليل الحواجز التجارية، وتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي، والبناء الفعلي للمشاركة المنسجمة والمستقرة، ودفع عجلة تحقيق الازدهار المشترك والتنمية المشتركة والتقدم المشترك.

«الخطوات الثلاث» سالفة الذكر ليست سوى مؤلف يعرض المخططات الكبرى التي قامت بها خطوات التعاون الإقليمي الصيني، خلال مرحلة البناء المحددة، هنـاك حاجـة إلـى مزج الأوضاع الواقعيـة، وتبديل الزمان والمكان والشروط. ولكن، من المؤكد أن الصين خلال مرحلة تعزيز التعاون الإقليمي، من البداية للنهاية تتمسك بوحدة الاستقرار والمتابعة، والتقدم تدريجيًّا بخطوات ثابتة، والتعمق خطوة خطوة، من خـلال التعميق المستمر للفهم المتبادل، والتبادل الصـادق، خـلال عمليــة تحقيق التواصـلات البينيــة الخماسية علـى صعيد المجـالات السياسية والتجاريـة والمواصلات والماليـة والشعبية علـى أرض الواقع، يتم بناء «الكيان المشترك» الذي يتمثل في مشاركة الكرامة أو الضمير.

خلال عملية تحقيق أهداف الحزام والطريق تدريجيًا عن طريق تعزيز التعاون الإقليمي، قدمت المجموعة الحاكمة في الصين للمجتمع الدولي أفكارًا جديدة، تظهر بصورة كاملـة الخصـائص الـذاتية. الأولـى هـي المبادرة. خـلال مرحلة الإصلاح والانفتاح في الصين، تم في البداية اتباع استراتيجية «الجذب نحو الـداخل»، ومـن خـلال أسلوب «التوصيلة» وبمساعدة الموارد الدولية حفزت التنمية الاقتصادية بها. بعد ذلك «الانطلاق نحو الخارج»؛ حيث الاستخدام

الأمثل للأسواق الخارجية، والسير خطوة نحو تعميق درجة ومستوى الإصلاح والانفتاح في الصين. في الوقت الراهن، تجاوز إجمالي الناتج المحلي GDP الصيني نظيره الياباني؛ حيث احتل في قفزة واحدة المركز الثاني عالميًا، كيف ستتعامل الصين في مواجهة ارتياب المجتمع الدولي، وغيرها من المشكلات، الآن تبادر الحكومة الصينية بالهجوم، حيث تدمج ما بين «الجذب نحو الداخل» و«الانطلاق نحو الخارج»، وتتشارك ثمار تنميتها بالكامل، لتستفيد الدول المحيطة المتاخمة للطريق، كما تتحمل مسئوليات الدول الكبرى، كذا تكشف للمجتمع الدولي أساليبها، لتقضي على شكوك كافة الدول تمامًا، وتواجه كافة أشكال «نظرية التهديد الصينية».

تقود الصين الدمج بين «الجذب نحو الداخل» و«الانطلاق نحو الخارج»، لتتمكن من الاستفادة المثلى من كلا السوقين المحلي والخارجي، ونوعين من الموارد، وبالتزامن مع تعميق الإصلاح والانفتاح بها، دفعت بعجلة التعاون مع المناطق المختلفة. الثانية هي الشمولية. خلال مرحلة تعزيز الصين للتعاون الإقليمي، اتبعت توجه «تحويل النقطة إلى مسطح» تعميم الخبرة المكتسبة في منطقة واحدة على كافة المناطق»، تحويل الخط إلى رقعة، تعزيز التعاون الإقليمي الموسع تدريجيًا»، هذه الإجراءات التدريجية المتسلسلة، أظهرت تنظيم السياسات الصينية في أبعاد مكانية وفضاءات مختلفة، وأبعاد زمنية مختلفة. يختلف هذا عن التركيب الشريطي الشكل الخاص بنموذج تنمية الشبكات على مر التاريخ، أما التركيب الشريطي الشكل فمن شأنه أن يزيد بنفسه من إدخال مختلف العناصر على كافة الأصعدة، من أجل تنشيط حيوية وقوة تعاونها بشكل كامل.

تزامنًا مع هذا، من خلال مضمون التعاون الإقليمي الذي تم الحديث عنه فيما سبق يمكن معرفة أن «الحزام والطريق» لا يتوقف عند التواصل والاتصال الخاص بمجال البنية التحتية فحسب، بل يتخذ منه نقطة اختراق، للتعمق التدريجي، والتطبيق الشامل، ودفع عجلة التعاون الشامل داخل الإقليم على

صعيد الاقتصاد والتجارة والعلم والتكنولوجيا والحضارة الإنسانية وغيرها، وبناء نموذجًا جديدًا للتعاون الإقليمي لكل المنطقة يتمثل في مبادئ النقاش المشترك والتنمية المشتركة وقيمة المشاركة ككل. الثالثة وهي التطبيق العملي. خلال مرحلة تعزيز التعاون الإقليمي لـ «الحزام والطريق»، يمثل البحث الحقيقي في المسائل الخاصة بالعمل مبدأً راسخًا، من البعدين المحلي والدولي، استطاع أن يجد موضع قدم للتطبيق، وأن يرسخ جذور التقدم. على الصعيد المحلي، أدى الإصلاح والانفتاح إلى ارتفاع درجة انفتاح الإقليم الشرقي بفرق كبير عن درجة الانفتاح في المناطق الغربية، ومن ثم فإن تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» الذي يتخذ من المناطق الغربية محورًا مركزيًا من شأنه أن يكون ذا فاعليه في تضييق تفاوت التنمية بين الإقليمين الشرقي والغربي، كما سيرفع من مستوى انفتاح المنطقة الغربية على الخارج، وكذلك سيشكل حالة مثالية لدفع عجلة الانفتاح بالتنسيق بين الإقليمين الشرقي والغربي، أما على الصعيد الدولي، فإن التطبيق العملي الصيني ينعكس من جهة في إدراك الأوضاع الحقيقة لكافة البلدان، بحيث يتم التوزيع وفقًا لاحتياجات كل دولة، وبهذا تتحمل بالكامل مسئولياتها الدولية، ويتحقق النمو المنسق في المناطق الداخلية، وتتقلص فروق التنمية بين البلدان المختلفة، في سبيل السعي نحو التنمية المشتركة والتقدم المشترك.

من جهة أخرى، بذلت الصين قصارى جهدها خلال مرحلة تحقيق التعاون بين المناطق المتشابهة والمختلفة في تحقيق الإدارة المثلى للعلاقات بين الدول الكبرى الواقعة بنفس المناطق، كما وضعت البلدان الأخرى في عين الاعتبار. فيما يتعلق بالدول المختلفة، تحت مظلة حماية المطلب الأساسي للصين المتمثل في المصالح الدولية، فهي تفكر في المطالب العادلة للطرف الأخر، تتبنى مبدأ العدل والصدق والصراحة خلال بذل جهدها لحل القضايا. فيما يتعلق بالمنظمات الإقليمية والمخططات الإقليمية القائمة بالفعل داخل المنطقة، تسعى الصين كذلك خلال مرحلة التعاون إلى الترابط على صعيد السياسات، يجسد كل ذلك خصائص العدالة والتطبيق.

انطلاقا من مبادئ ومضمون وخواص التعاون الإقليمي، تم شرح نظرية التعاون الإقليمي الخاصة بالصين، والتي عكست أسلوب الصين المتمثل في الانفتاح والاحتواء، العدل والصدق، المنفعة المشتركة والنجاح المشترك، كما برز درب فكري جديد لأجل السعي نحو التعاون بين الدول المختلفة والقوميات المختلفة والمناطق المختلفة، كما قدم نموذجًا جديدًا. خلال مرحلة التعاون الإقليمي، تدعم الصين المناطق المختلفة من أجل تحقيق التعاون المتبادل الذي يكشف النقاب عن المنفعة المتبادلة والنجاح المشترك، أما فيما يتعلق بالمناطق التي تتعاون مع الصين، تنطلق الصين من سياساتها الذاتية، بحيث تدعم سياسات دبلوماسية المحيط التي تنص على حسن الجوار والجوار الآمن والجوار الغني، اعتماد الحُسنى مع الجيران واعتبار الجار شريك، ومعالجة المشكلات بالحُسنى والصدق والطيبة والتسامح، ووضع النسخة المحدثة لدبلوماسية المحيط الصينية، وتعزيز تحقيق وتنمية التعاون.

تزامنًا مع هذا، خلال مرحلة التعاون الإقليمي، الصين لا تهيمن، ولا تسمح بهيمنة الدول الأخرى، لا تطالب بموقع القيادة الإقليمية لنفسها، كما تدعم السير في درب نهضة السلام، كذلك تتحمل مسئولياتها الدولية. خلال عملية العمل على أرض الواقع، تفتح الصين باب التبادل والتعاون العادل مع كافة الدول، والدعوة إلى الاحترام المتبادل والفهم المتبادل، والإصغاء إلى المناشدات المفيدة المناسبة، من أجل الدفع الإيجابي لتحقيق التواصلات البينية الخماسية على صعيد المجالات السياسية والتجارية والمواصلات والمالية والشعبية الخاصة بالتعاون الإقليمي. بالإضافة لذلك، توافقًا مع درب الأفكار الخاص بالتنمية الاقتصادية، خلال التعاون الإقليمي، لا تعتبر الصين الزعيم أو القائد الخاص بـ «الحزام والطريق»، ولكنها ليست سوى الداعي إليه، كما تحاول جاهدة اتباع أسلوب استيعاب أي شيء وكل شيء فكل الأنهار تصب في البحر، وحشد السمات الإيجابية لكافة الدول، ونداء كافة الدول لتشترك خلال تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» وفقًا للمبادئ التي تقبلها، والمشاركة في

تقديم إسهامات كبيرة لأجل تحقيق التعاون الإقليمي، وهذا هو خير دليل على مبدأ «لا للانغلاق» الذي تتبعه الصين أثناء تأسيس مبادرة «الحزام والطريق».

٣- نظرية العولمة:

العصر الراهن، هو عصر العولمة، يرتكز بشكل خاص على العولمة الاقتصادية، بالتزامن مع الثروات الوفيرة التي ستجلبها العولمة في مجال الإنتاج والتجارة والمالية وتجارة الأعمال، كذلك ستؤدي إلى سلسلة من المشكلات. نمت استراتيجية «الحزام والطريق» التي طرحتها الصين درب الأفكار الخاص بالابتكار في مجالي التنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي، كما كانت ذات ميزات عظيمة في حل كافة القضايا التي ظهرت خلال مرحلة العولمة. يقال أن، الإبداعات المتعددة لـ «الحزام والطريق»، يمكن أن تلعب بنجاح دور العولمة الإيجابي، بالتزامن مع تجاوزها للبناء الموحد ذي المفهوم التقليدي، وسعيها نحو النجاح المشترك للتعاون في عصر العولمة. يقال في الوقت الراهن، «خلال مرحلة العولمة ظهرت العديد من المشكلات منها التعددية القطبية العالمية، لامركزية الحكم والإدارة العالمية، تجزئة القضايا الدولية، زيادة سرعة تشييد آليات دمج المناطق وغيرها من المشكلات. في الواقع، يرتبط تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» ارتباطا وثيقًا بحلول المشكلات السالفة الذكر، في حال التقدم بشكل جيد، سيلعب دورًا إيجابيًا وضخمًا في التنمية المثلى للعولمة». (81) تحديدًا، ينعكس لابتكار الصين في مجال نظرية العولمة المتمثل في «بناء الحزام والطريق» في تكوين كيانات مشتركة على صعيد المصالح والمصائر والمسئوليات، بالإضافة إلى خصائصه النظرية الثلاث الكبرى المتمثلة في التوازن والاحتواء والانسجام.

بسبب إيجاد «بناء الحزام والطريق» لموطئ قدم في الوضع العام للتنمية المشتركة، لذا لا بد من وجود المنشآت المشتركة التي تغطي المناطق المتاخمة للطريق، ويمثل هذا واحدًا من الابتكارات الصينية المهمة على صعيد نظرية العولمة. أشار رئيس مجلس الدولة «لي كه تشيانغ» خلال حفل افتتاح منتدى

بوا آو الخاص بآسيا في شهر إبريل من عام ٢٠١٤م إلى التمسك بتوجه التنمية المشتركة، وتكوين كيانات المصالح الآسيوية المشتركة، وبناء أسلوب للتنمية المندمجة، وتشكيل المصير المشترك لآسيا، وحماية بيئة التنمية السلمية، بناء كيانات المسئوليات الآسيوية المشتركة .

تأسيس مبادرة الحزام والطريق الصينية، أوجد لنفسه موطئ قدم وسط تلاحم العلاقات بين كافة الدول خلال عصر العولمة، لينادي كافة الدول لتغرس بذور الوعي المشترك حول مجد واحد تكون قد مجدتهم جميعًا، تسبب في أذية أحدهم تكون قد أذيتهم جميعًا، تواجه الدول معًا تحديات ملف الأمن، لتحقق التنمية المشتركة والتقدم المشترك.

تحديدًا، تشير «المصالح المشتركة» إلى أن مصالح كافة الدول يظل بينها نقاط مشتركة على اختلاف الأصعدة، على كل دولة خلال مرحلة السعي نحو كيانات المصالح المشتركة، ألا تتوقف عن الحد من الخلافات، ودفع عجلة التعاون والسعي نحو التنمية من أجل المصلحة، ومن هنا تتحقق المنافع المتبادلة والنجاح المشترك على أرض الواقع، بينما يشير المصير المشترك إلى أنه في الوقت الراهن الذي نمت فيه العولمة إلى درجة عالية، ترتبط مصائر الدول ارتباطًا وثيقًا ببعضها البعض؛ حيث صارت جذب شعره واحدة تهز البدن كله حالة عامة شائعة. الدول المختلفة بغض النظر عن حجمها أو غناها وفقرها أو قوتها وضعفها فإنها تتحمل كافة مسئوليات تجاه المصير المشترك للبشرية، ومن ثم يجب أن يتم التخلص من تقييد الدول، وأن يتاح لكل دولة المشاركة بعدالة في عملية البناء المشترك، في حين تشير «كيانات المسئوليات المشتركة» إلى تخطي العديد من مشكلات المجتمع الدولي فرض القيود على أراضي الدول وحدودها، حيث أنه من الصعب الاعتماد على قوة دولة واحدة فقط لحلها، مثل مشكلة علم التكيف مع البيئة ومشكلات الأمن غير التقليدية وغيرها من المشكلات؛ حيث يحتاج هذا إلى تحمل كافة الدول لمسئولياتها لمواجهة تلك المشكلات، وأن يعززوا من تنسيق الأعمال فيما بينهم، وأن

يرفضوا القيود الأيديولوجية، وأن يواجهوا التحديات سويًا. خلال مرحلة العمل في تأسيس مبادرة «الحزام والطريق»، وتحت توجيهات التواصلات البينية الخماسية على صعيد المجالات السياسية والتجارية والمواصلات والمالية والشعبية للبناء المشترك، يتم الحث على تنمية علاقات الشراكة في التعاون الاقتصادي مع الدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة الحزام والطريق، كما يتم التشارك في وضع حجر الأساس لبناء الثقة السياسية المتبادلة والاندماج الاقتصادي والثقافة التي تتضمن كيانات مشتركة على صعيد المصالح والمصائر والمسئوليات.

يمثل تعميم الخبرة المكتسبة في منطقة واحدة على كافة المناطق واحدة من أهم أفكار تأسيس مبادرة «الحزام والطريق»، تحويل الجزء إلى الكل، وإيجاد موطئ قدم وسط حقل تنمية العولمة الواسع، ولكن ما لا يتفق مع العولمة هو أن تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» الصيني يركز الاهتمام على تعظيم الدور الإيجابي للعولمة، وتجنب مخاطرها قدر الإمكان، وتقديم أفكار تنموية حديثة للبشرية. يعمل «بناء الحزام والطريق» على دمج المناطق، خلال عملية تحويل الجزء إلى كل، يبرز على السطح تجسيد الخصائص الثلاث الكبرى المتمثلة في التوازن والاحتواء والانسجام. الأولى وهي التوازن. يعتبر اغتصاب الدول المتطورة لموارد البلدان النامية أحد المظاهر التي برزت في عصر العولمة، بالتزامن مع احتكارها لأسواق الدول النامية، مما تسبب في ظهور ظاهرة «الدول الغنية تزداد في الغنى، الدول الفقيرة تزداد فقرًا»، يقوم «التوازن» الخاص بـ «الحزام والطريق» على هذه الظاهرة:

يشير التوازن إلى أنه لا يجوز احتكار الثروات من قبل دولة واحدة، إن التنمية الحقيقية تقوم على التنسيق، الغنى المشترك، وتشارك ثمار التنمية مع كافة دول العالم، وتقليص فوارق الغنى والفقر بين الدول على النطاق العالمي. على سبيل المثال، فإن ما تطرحه إستراتيجية «الحزام والطريق» من أموال طريق الحرير الـ ٤٠ مليار تمثل في الواقع تحمل الصين لمسئوليات الدول العظمى،

لتحفيز التنمية المتوازنة للمجتمع الدولي، وتجسيد لمشاركة الصين لثمار التنمية الخاصة بها مع العالم، الثانية وهي «الاحتواء». لا بد أن يصاحب تنمية العولمة الإسراع في عملية الاندماج، على الرغم من أن الاندماج عند مرحلة معينة يحفز من ازدهار المنطقة، إلا أنه يسبب كذلك العديد من النواقص. بأخذ الاتحاد الأوروبي مثالًا، إن اِندلاع أزمة الديون الأوروبية يعكس عيوب الاتحاد التي تكونت خلال تصميم النظام، فإن آليات وقوانين تجاوز الدول التي نتجت عن الاندماج أدت إلى صعوبة مراعاة الأوضاع الحقيقية لكل دولة.

تحت قيادة البنك المركزي الأوروبي، أدت سياسة دمج منطقة اليورو لسعر الصرف إلى فقد الدول الأعضاء لآليات سعر الصرف الخاصة بها، لكن لم يكن أمامهم سوى أن يلقوا بأنفسهم وسط الاندماج الأوروبي المتكامل، شكل تفرد السياسات المالية والنزعة السياسية المختلفة للدول الأعضاء صراعات. يمكن للاحتواء عند مرحلة معينة أن يحسن من الوضع الصعب المتمثل في الاندماج، خلال مرحلة الاندماج، لا بد من مراعاة الخصائص الحضارية وسمات التنمية وتفوق الموارد والمواهب لمختلف الدول الأعضاء، ومحاولة دمجها في البناء الموحد، يتخطى ذلك سمة «تخطي الدول» الخاصة بالبناء الموحد التقليدي، وتوفير أفكار جديدة للبناء الموحد في العصر الحديث، الثالثة وهي الانسجام. تعمل الصين خلال عملية «بناء الحزام والطريق» على رفع راية الانسجام عاليًا، ودمج «بناء الحزام والطريق» مع فكرة «العالم المنسجم» التي نادت بها الصين، ودفع عجلة تحقيق دمقرطة العلاقات الدولية، وتعزيز تحقيق السلام الدائم والتنمية المشتركة للبشرية.

اقتبس تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» على صعيد العولمة العديد من الابتكارات الخاصة بنظريات التنمية الاقتصادية ونظريات التعاون الإقليمي، حاليًا خلال مرحلة العولمة والاندماج، يقدم «الحزام والطريق» نموذجًا أمثل لحلول المشكلات العالمية. في حال التمكن من حشد أكثر من ٦٠ دولة متاخمة للطريق، وإيجابية أكثر من ٤ مليار شخص، وتلقي الوعي المشترك، ومحاولة

بناء بيئة عالمية متوازنة ومحتوية ومنسجمة، ومن ثم سيكون من الممكن تخطي مرحلة الاندماج والعولمة التقليدية، والحث على إيجاد حلول للمشكلات العالمية، وبث الحيوية من أجل التنمية الكبيرة والازدهار المشترك في العالم.

(٣) تحديث الأسلوب:

حتى يومنا هذا، يتجسد المضمون الرئيس الخاص بـ «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير» في المحاضرة التي ألقاها شي جين بينغ في جامعة نزاربابييف بكازخستان والخطاب الذي ألقاه في المؤتمر الثالث عشر للجنة رؤساء منظمة التعاون بشانغهاي، وفي (تعزيز رؤى وتحركات البناء المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن ٢١) التي أصدرتها اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح ووزارة الخارجية ووزارة التجارة معًا في ٢٨ من مارس عام ٢٠١٥م. تتمثل النقاط المضيئة لخطاب «شي جين بينغ» الذي ألقاه في كازاخستان في الإجراءات الخمس المحددة الكبرى الخاصة بالتعاون التطبيقي التي اتخذتها الصين تجاه «المبادئ الأربعة الأساسية» الخاصة بسياسة آسيا الوسطى و«الدعائم الخمس الكبرى» الخاصة بـ «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير» وتجاه منظمة التعاون بشانغهاي؛ حيث كان ربط الطرق يمثل حجر الأساس بها، بينما تمثل السلاسة التجارية مضمونها الجوهري.

«المبادئ الأربعة الأساسية» هي: أن تتشبث الصين وبلدان آسيا الوسطى بالصداقة عبر الأجيال، وأن يكونوا جيران منسجمين ومتوافقين، كذا لا بد وأن يعززوا من الدعم المتبادل، وأن يكونوا أصدقاء مقربين صادقين ويتبادلوا الثقة فيما بينهم، كما يجب أن يعززوا من التعاون العملي، وأن يكونوا شركاء للمنافع المتبادلة والنجاح المشترك، وأن ينموا التعاون الإقليمي اعتمادًا على رحابة الصدر واتساع مجال الرؤية، ويبتكروا معًا أمرًا مدهشًا جديدًا.

تلخيصًا لما تم ذكره، الأربعة «الأساسية» في مواجهة «الأربع» المُتشبث بهم»: التشبث بالانفتاح والتعاون، والتشبث بالانسجام والاحتواء، والتشبث بحركة السوق، والتشبث بالمنفعة المتبادلة والنجاح المشترك. تتمثل «الدعائم الخمس الكبرى» التي وضعت تصورها استراتيجية «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير» في:

أولًا: ترابط السياسات. يعتمد التقدم السلس لـ «الحزام والطريق» على الثقة السياسية المتبادلة على درجة عالية بين الدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة الحزام والطريق، على العكس، إن الركيزة التي شكلها التفاعل الاقتصادي سوف توفر القوة المحركة بلا توقف لانسجام العلاقات بين الدول. من خلال تعزيز حوارات الصداقة والنقاش، ستتمكن كافة البلدان من المناقشة المشتركة لِإستراتيجية التنمية الاقتصادية والإجراءات المجابِهة، وبحث النقاط المشتركة وإرجاء نقاط الخلاف، وإزالة الحواجز السياسية وحواجز التعاون الصناعية الأخرى، النقاش لرسم الخطط والإجراءات الخاصة بدفع عجلة التعاون الإقليمي، وحراسة اندماج الاقتصادات المتاخمة للطريق وفقًا للسياسات والقانون والاتفاقيات الدولية. ومن ثم، فإن تعزيز التعاون بين الحكومات، والبناء الإيجابي لآليات تبادل وتواصل السياسات الكلية متعددة المستويات بين الحكومات، وتعميق اندماج المصالح، وتعزيز الثقة السياسية المتبادلة، والتوصل إلى رؤية مشتركة حديثة للتعاون، تمثل جميعًا ضمانات مهمة لتأسيس مبادرة «الحزام والطريق». من أجل تيسير استراتيجيات التنمية الاقتصادية لكافة الدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة الحزام والطريق والتبادل والتواصل الكامل للسياسات، والتشارك في وضع خطط وإجراءات دفع عجلة التعاون الإقليمي، التشاور حول حلول المشكلات التي يواجهها التعاون، التشارك في تقديم الدعم السياسي للتعاون العملي وتنفيذ المشاريع، من الممكن أن يتم تأسيس منظمة أو منصة لطريق الحرير، وإجراء مباحثات على أعلى المستويات، أو إقامة دورات لمناقشة ودراسة طريق الحرير في المدارس الحزبية التابعة للجنة المركزية التابعة للحزب الشيوعي الصيني،

وتوفير منصة دراسية لتبادل كوادر المستوى المتوسط بين البلدان المتاخمة لطريق» الحزام والطريق».

ثانيًا: ربط المنشآت. يتضمن ربط المنشآت بشكل رئيس أربعة أشكال: الأول هو ربط البُنى التحتية، خاصًة المعابر المركزية والنقاط المركزية والمشاريع الجوهرية، إعطاء الأولوية لفتح الأجزاء الناقصة من الطرق، جعل أجزاء الطرق الشبيهة بعنق الزجاجة سلسة وسالكة، تأليف أطقم كاملة من منشآت حفظ أمن الطرقات وتجهيزات منشآت إدارة النقل والمواصلات، ورفع مستوى فهم الطرقات. إن تعزيز بناء آليات متناسقة للشحن الموحد بكافة أوجهه، تعزيز الرابط العضوي بين التخليص الجمركي والنقل من مكان لآخر والنقل المتعدد الوسائط، التكوين التدريجي لمبادئ الشحن المعيارية المتوافقة، من شأنه تحقيق تيسير الشحن الدولي. الثاني هو البنية التحتية للموانئ، جعل معابر النقل البري والبحري سلسة بلا معوقات، وتعزيز التعاون في بناء الموانئ، وزيادة الخطوط الساحلية وأعداد الرحلات، من شأنه تعزيز التعاون على صعيد معلومات الخدمات اللوجيستية على السواحل. التوسع في بناء منصات وآليات التعاون الشامل على صعيد الطيران المدني، من شأنه سرعة الارتقاء بمستوى البنية التحتية للطيران.

الثالث هو البنية التحتية للطاقة، إن التشارك في حماية أمن معابر الشحن مثل قنوات نقل البترول والغاز وغيرها، دفع عجلة الكهرباء العابرة للحدود وبناء معابر نقل الكهرباء، من شأنه فتح أبواب التعاون في تطوير وإعادة بناء شبكات الكهرباء الإقليمية. الرابع هو الألياف البصرية العابرة للقارات وغيرها من شبكات خطوط الإرسال الرئيسة، إن رفع مستوى التواصل والاتصال الدولي المتبادل، يجعل طريق الحرير المعلوماتي سلس بلا عوائق. إن الإسراع في دفع عجلة إنشاء الألياف البصرية العابرة للقارات على الجانبين وغيرها من الإنشاءات، وتخطيط إنشاء مشروعات الألياف البصرية العابرة للقارات في قاع البحار، واستكمال قنوات معلومات (الأقمار الصناعية) السابحة في

الفضاء، من شأنه التوسع في التبادل والتعاون المعلوماتي. سارت الصين خارج طليعة درب التنمية الخاص بالإنشاءات الأساسية. أثبت التطبيق على أرض الواقع أن يحتل إتمام البنية التحتية المتمثلة في الطرق والاتصال والطاقة والكهرباء وغيرها وفقًا للارتقاء بمستوى الانفتاح وخلق بيئة استثمارية جيدة وتحفيز النمو الاقتصادي للمناطق القريبة وزيادة دخل السكان مكانة مهمة للغاية. في الواقع أن التواصل والاتصال المتبادل للبُنى التحتية يمثل مجال الأفضلية في تأسيس مبادرة «الحزام والطريق».

إن مستوى تواصل البُنى التحتية في الصين والبلدان المتاخمة لطريق «الحزام والطريق» متأخر نسبيًا - من ناحية يعاني من قيود الظروف الطبيعية: تمتاز ظروف البناء في التضاريس المتاخمة للطريق بالتعقيد، كما أن مقدار العمل كبير وكذلك درجة صعوبته، كذا تحتاج إلى جلب مبالغ ضخمة من الأموال، من جهة أخرى، نتيجة لنقص الحماية، وافتقار ونقص المظاهر على نطاق واسع في المعابر الرئيسة، كذلك فإن مستوى إنشاءات بعض معابر النقل دون المستوى المطلوب، ومن ثم لا تلبي احتياجات التواصل. يحتاج «ربط المنشآت» خلال عملية تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» إلى الاستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية للصناعة المرتبطة بالبنية التحتية الصينية، وإطلاق العنان لتفوق التكنولوجيا المتقدمة والكفاءات المتميزة، وتمهيد طريق الانفتاح وطريق التنمية وطريق الازدهار والرخاء للبلدان المتاخمة لطريقي الحرير البري والبحري. يحتاج تحقيق ربط المنشآت إلى تعاون كافة البلدان المتاخمة للطريق في بذل قصارى الجهد وتعزيز الاتصالات المشتركة، وفتح طريق المواصلات وتدفق السلع، حيث يتم فتح ممرات النقل والشحن من بحر البلطيق وصولًا إلى المحيط الهادئ ومن آسيا الوسطى حتى المحيط الهندي والخليج العربي. من شأن ربط البُنى التحتية المتمثلة في الطرق العامة والسكك الحديدية (السكك الحديدية فائقة السرعة) والنقل البحري والطاقة الكهربائية والمواصلات ومصادر الطاقة وغيرها أن يربط بين الصين والدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة الحزام والطريق ربطًا متكاملًا على كافة

الأصعدة، كما أنا استخدام «المعدات» يضمن أن يكون التعاون في طريق الحرير طويل الأمد وذو فاعلية.

ومن ثم، وبناءً على احترام حق سيادة الدول ذات الصلة ومراعاة أمنها، تعزز البلدان المتاخمة للطريق من الاتصال المشترك لخطط إنشاء البنية التحتية والأنظمة القياسية للتكنولوجيا، كما تتشارك في دفع عجلة بناء الطرق الدولية الرئيسة، والتكوين التدريجي لشبكة البُنى التحتية التي تربط بين كافة المناطق الفرعية في آسيا وأيضًا تربط بين آسيا وأوروبا وإفريقيا، وهو ما يمثل المرحلة الأساسية لتأسيس مبادرة «الحزام والطريق». يحتاج هذا بالطبع إلى تعزيز إدارة البناء والعمل على البنية التحتية الخضراء منخفضة الكربون، خلال البناء وضعت آثار التغير المناخي بعين الاعتبار، ومن ثم يتم العمل على بناء طريق الحرير الأخضر.

الثالثة وهي السلاسة التجارية. تعتبر التجارة الخارجية هي مقياس مستوى ونوع الانفتاح على الخارج للدولة. وفقًا لتجارة البضائع التقليدية، فإنه على أساس ربط السياسات في الوقت المناسب، ستتمكن البلدان المتاخمة لـ «الحزام والطريق» من الفهم الكامل لأفكار التنمية الخاصة بالبلدان الأخرى، كما ستتمكن من التحليل المنطقي للهيكل الصناعي ومراحل التنمية والخصائص التجارية للبلدان ذات الصلة، ومن ثم التأكيد على استغلال الموارد المتميزة، وتنمية الصناعات المتميزة، وإطلاق العنان للتفوق النسبي، كذلك تعتبر التجارة الخدمية جزء مهم من التجارة الخارجية، تزيد سلاسة التجارة الخدمية من الاعتماد على تنسيق السياسات الدول ذات الصلة. مع حلول عصر المعلومات، انتقلت التجارة الخدمية من الإدارة التقليدية إلى النظام الضخم الخاص الذي يتضمن بين طياته التجارة الإلكترونية والخدمات المتعلقة بها.

لا بد من استخدام القانون والسياسة واتفاقيات التعاون الدولية وغيرها لتكوين التعاون الراسخ، والتطبيق العملي لثمار تنسيق السياسات، والاستغلال الأكمل لتيسير تدفق السلع الذي يجلبه ربط وتواصل البُنى التحتية، والتقدم

خطوة نحو تحطيم الحواجز التجارية الطبيعية والصناعية، وتقليل المخاطر الناجمة عن كافة أشكال انتقال عناصر الإنتاج عبر الحدود، ومن ثم ستتمكن البلدان المتاخمة للطريق من ريادة الهياكل التجارية، وتحقيق الارتقاء المزدوج لـ «الكم» و«النوع». يصل العدد الإجمالي لسكان الحزام الاقتصادي لطريق الحرير إلى ما يقارب ٣ مليارات نسمة، ومن ثم فإن حجم الأسواق والطاقة الكامنة بها فريد ليس له مثيل، كما أن الطاقة الكامنة في التعاون الإقليمي لكل دولة على صعيد التجارة والاستثمار ضخمة. على كافة الأطراف أن تجري مباحثات حول قضية تيسير التجارة والاستثمار لوضع الترتيبات المناسبة لها، وإزالة الحواجز التجارية، وتقليل تكاليف التجارة والاستثمار، وزيادة معدل التداول والارتقاء بنوعية الاقتصاد الإقليمي، لتحقيق المنفعة المتبادلة والنجاح المشترك.

يمثل التعاون الاستثماري والتجاري محتوى مهمًّا في تأسيس مبادرة «الحزام والطريق». إن دفع عملية تيسير الاستثمار والتجارة، وإزالة معوقات الاستثمار والتجارة، وتعزيز الاستثمار الثنائي الأطراف الذي يحافظ على الاتفاقيات والمناقشات حول اتفاقية تجنب الضريبة المزدوجة، وحماية المصلحة القانونية للمستثمرين، وبناء بيئة العمل المثلى داخل المنطقة وفي كافة الدول، والمشاركة الإيجابية مع البلدان المتاخمة للطريق والمنطقة في النقاش حول بناء مناطق التجارة الحرة، وإطلاق طاقة التعاون الكامنة، وتحضير «كعكة» التعاون الكبرى والمُثلى، يمثلوا التوجه المستقبلي.

الرابعة هي التمويل المالي. إذا حققت كل دولة وفقًا للبنود اليومية والمالية الصرف وتصفية الحسابات بالعملة الوطنية، ستشهد انخفاضًا كبيرًا في تكاليف التداول المالي، وتعزيز القدرة على الصمود أمام الأزمة المالية، وزيادة القوة التنافسية الدولية لاقتصاد المنطقة. سيوفر تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» للصين والدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة الحزام والطريق آليات جديدة لتحقيق الأمان المالي. تُعرف الأعمال المصرفية بأنها عصب التنمية

الاقتصادية في العصر الحديث. تستخدم معظم الدول التي يمر من خلالها «الحزام والطريق» عملات بلدان من خارج المنطقة لتكون أسلوب الدفع وتصفية الحسابات دوليًا. لتلبية الاحتياجات المالية للدول المتاخمة للطريق ودعم التعاون والبناء العابرين للقارات في تنفيذ المشرعات الضخمة، يحتاج «الحزام والطريق» إلى تحقيق الاستخدام الأمثل لـ «أموال طريق الحرير» وموارد بنك التنمية والاستثمار التابع للهيئات متعددة الجهات الموجودة داخل المنطقة، وحشد والتنسيق بين موارد رابطة بنوك منظمة التعاون بشانغهاي وغيرها، وخلق وتعميق التعاون المالي مع البلدان المتاخمة للطريق. تزامنًا مع هذا، ينادي «الحزام والطريق» بالتوسع في تصفية الحسابات بالعملات المحلية وتبادل العملات المحلية، من أجل الحد من مخاطر سعر الصرف وتكاليف تصفية الحسابات للاستثمارات والأنشطة التجارية التي تنفذها الدول ذات الصلة، وحث الدول ذات الصلة خلال التبادل الاقتصادي على تشكيل شبكة أمان مالية للتشارك في تحمل المخاطر المالية. ومن ثم توفر لكل دولة إمكانات حماية أمنها المالي ومصالحها الاقتصادية.

أشار ((تعزيز رؤية وعملية البناء المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير في القرن الحادي والعشرين)) فيما يتعلق بهذا، إلى أن التمويل المالي هو الركيزة الأساسية في تأسيس مبادرة «الحزام والطريق». تعميق التعاون المالي، من خلال تعزيز بناء نظام مالي مستقر ونظام استثماري ومالي ونظام الاعتماد في آسيا. توسيع حدود ونطاق تبادل العملات المحلية وتصفية الحسابات الثنائية بين البلدان المتاخمة للطريق. دفع عجلة انفتاح وتنمية أسواق صك الدين في آسيا. المشاركة في تعزيز الاستعدادات لإنشاء بنك استثمارات البنية التحتية الآسيوية وبنك تنمية مجموعة البريكس (مجموعة الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي بالعالم. وهي: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا المترجم)، على كافة الدول ذات الصلة أن تجري نقاشات حول بناء الهيئة المالية لمنظمة التعاون بشانغهاي. زيادة سرعة عملية تكوين الأموال لطريق الحرير. تعميق التعاون العملي في الصين بين رابطة بنك

اتحاد دول جنوب شرق آسيا المعروف اختصارا باسم آسيان ورابطة بنوك منظمة التعاون بشانغهاي، إطلاق التعاون المالي متعدد الأطراف عن طريق القروض المشتركة وتمديد الائتمان البنكي وغيرها من الأساليب. دعم حكومات الدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة الحزام والطريق ومؤسسات الاعتماد ذات التصنيف العالي بالإضافة إلى الهيئات المالية لنشر سندات الدين داخل الصين بالرنميني (العملة الصينية).

يمكن للهيئات والمؤسسات المطابقة للشروط داخل الصين أن تصدر في الخارج سندات الدين بالرنميني وسندات الدين بالعملات الأجنبية، وتشجيع استخدام الأموال في الدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة «الحزام والطريق». بالتزامن مع تعزيز التعاون في الإشراف والرقابة المالية، والتشجيع على توقيع مذكرة التفاهم للتعاون في الإشراف والرقابة الثنائية الأطراف، والتأسيس التدريجي لآليات تنسيق الإشراف والرقابة الفعالة داخل المنطقة. الانتهاء من ترتيبات نظام مواجهة المخاطر ومعالجة الأزمات، تأسيس نظام إقليمي للإنذار البكر بالمخاطر المالية، وتشكيل آليات تعاون متبادلة لمواجهة المخاطر العابرة للقارات ومعالجة الأزمات. تعزيز التعاون والباذل العابر للقارات بين مؤسسات إدارة التحقيق الائتماني وهيئات التحقيق الائتماني وهيئات التصنيف. إعطاء الدور الكامل لأموال طريق الحرير والأموال السيادية لكافة الدول، وتوجيه أموال استثمار في الأسهم التجارية والأموال الاجتماعية للمشاركة في مشروع «الحزام والطريق» ذلك المشروع الأساسي

الخامسة هي تواصل الأماني الشعبية. يتطلب تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» تطوير روح التعاون لحسن الجوار والصداقة، وتطبيق التعاون الإنساني في مجالات التعليم والثقافة والسياحة وغيرها من المجالات، من أجل التبادل الثقافي يتم دفع تشكيل ونشر مفهوم الاحتواء والانفتاح، تعزيز الاندماج الثقافي، العمل على قبول الهويات الثقافية، توفير الطاقة المحفزة من أجل تعميق التعاون بين الدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة الحزام

والطريق. مؤخرًا، زاد التفاعل الحكومي والشعبي بين الصين والبلدان المتاخمة للطريق، تزداد منافع التعاون الإنساني وضوحًا يومًا بعد يوم. سوف تتشبث الصين كالماضي بتوريث وتوسيع وتطوير «جوهر طريق الحرير»، لينادي بالصداقة والتعاون، ويقرب الأماني الشعبية للبلدان المتاخمة للطريق، وليصبح قاعدة الإرادة الشعبية الراسخة لتعميق التعاون. فتحت الصين والدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة الحزام والطريق الفضاء الشاسع للتبادل والتعاون الإنساني، بعض الإجراءات المحددة تم اتخاذها وسط المحادثات رفيعة المستوى. على سبيل المثال: سوف تزيد الصين من الأعداد المقررة للمنح الدراسية الحكومية التي تقدمها للدول المتاخمة للطريق، كما ستمول الهيئات ذات الصلة في الدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة الحزام والطريق لتأتي إلى الصين وتشارك في الدراسة والتدريب، كما ستقيم مع الدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة الحزام والطريق عامًا ثقافيًا ومهرجانات فنية وغيرها من الأنشطة، كذلك ستعزز من التعاون مع البلدان المتاخمة للطريق في الدعاية السياحية، وتعظيم التعاون في الاستثمار السياحي وغيرها.

يمكن ملاحظة أن، «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير» حتى الأن هو عبارة عن تصور معنوي نسبيًا، بالنسبة للنطاق الجغرافي الذي يغطيه هذا الحزام الاقتصادي وترتيبات مجالات آليات التعاون وطريق التطبيق المحدد ومراحل وأهداف التطبيق وغيرها فإنها جميعًا بحاجة إلى التبلور على أرض الواقع في أسرع وقت ممكن، وتشكيل رؤية مشتركة. ما يشرح الصدر هو أن تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» قد شكل بالفعل الرؤى التالية: تجاوز الحدود التجارية المتمثلة في الموارد الفردية والمواد الخام وشبه المصنعة، انطلاقًا من الثنائية، لزيادة التشغيل والقوة المحركة لاقتصاد الدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة الحزام والطريق، لا بد من توفير الكثير من المنتجات والخدمات العامة، لتجنب الانغلاق، يتم التأكيد على الانفتاح والاحتواء، وإيجاد نقاط وفاق ومنفعة مع البلدان المحيطة لبناء «طريقي الحرير»، تنفيذ مبادئ المنفعة

المتبادلة والفائض المشترك، وتشكيل المصالح المشتركة مع البلدان المحيطة، على صعيد بناء البيئة الغضة، تحقق زيادة الثقة المتبادلة للمستهلكين تبادل وتواصل تفاعل الأعمال والكفاءات المتعلمة المثقفة. يتضمن مجال التعاون التقابلين: التواصل في بناء البُنى التحتية، تحقيق التيسير التجاري، ابتكار أساليب تجارية، تشجيع الاستثمار المباشر، توسيع مجال الاستثمار، لزيادة فرص العمل لسكان تلك هذه المناطق، تعزيز التعاون في مجال الطاقة، زيادة القدرة على استغلال ومعالجة ورفع قيمة صناعات الطاقة، تحقيق التنوع في استيراد وتصدير الطاقة، التبادل الإنساني، البيئة الأيكولوجية (علم التكيف مع البيئة).

تتضمن الإجراءات الخمس المحددة الكبرى التي تقابل الدعائم الخمس الكبرى ما يلي:

١- تقديم القروض: ردًا على ما صرحت به الدول النامية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وغيرها، توافق الصين على أن تقدم للدول الصديقة قروضًا دولية، لتستخدم في بناء البنية التحتية للدولة المقترضة.

٢- إلغاء التعرفة الجمركية: تقديم جزء من المنتجات المعفاة من معاملات التعرفة الجمركية للبلدان الغير متقدمة التي تربطها بالصين علاقات صداقة، مما يعمل على ازدهار التجارة فيما بينهم.

٣- تنشئة الكفاءات: ستعمل الصين على تأهيل وتنشئة كافة أنواع الكفاءات لصالح الدول النامية، كما ستأسس بتلك الدول هيئات للتأهيل والبحث، كذلك ستقدم للطلاب الموفدين منح دراسية حكومية وغيرها، لتتمكن اقتصادات تلك البلدان من تحقيق التنمية الحقيقية.

٤ - زيادة المساعدات : سيتم تقديم كافة أشكال المساعدات للدول النامية في مجالات الزراعة والمساعدات الغذائية والتعليم والتدريب والصحة والطاقة النظيفة والعديد من المجالات الأخرى. تحت تأثير الأزمة المالية، لم تقم الصين

بتخفيض المساعدات، بل نمت بالمشاركة مع الدول الشقيقة، وتشاركوا في التغلب على الصعوبات.

٥ - إسقاط الديون: بعد اشتعال الأزمة المالية، تغلبت الصين على الصعوبات، واستمرت في تقديم المساعدات المجانية وقروض بلا فائدة وقروض بشروط مشجعة وغيرها من المساعدات للدول النامية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

يتبع «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير» الحزام الاقتصادي العابر للقارات، يتمثل هدفه طويل الأمد في بناء نموذج جديد للتعاون الإقليمي. تكمن الاختلافات بين «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير» وأنماط التعاون الإقليمي التقليدية في، يتم التعاون الإقليمي التقليدي من خلال وضع ترتيبات تجارية واستثمارية للمنفعة المشتركة، وتأسيس سياسات موحدة للتعرفة الجمركية، ثم بناء هيئات دولية لتحقيق التعاون العميق. لم يضع «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير» أهدافًا عالية، في المستقبل القريب يمثل التعاون في مجالات التجارة والتبادل والاستثمار المحور الرئيس، مستقبلًا لا يمكن بناء حلف للتعرفة الجمركية. لا يعتبر «الحزام الاقتصادي» «منظمة للتعاون والاندماج السريع المكثف»، لا يمكن تدمير ترتيبات النظم الإقليمية الحالية، ما سيتم إضافته هو نوع من ترتيبات التعاون الاقتصادي المرن في التطبيق.

خلال مؤتمر التعاون الأول لدفع عجلة تأسيس مبادرة «الحزام والطريق»، أكد نائب رئيس مجلس الدولة تشانغ قاو لي، على أن تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» يعتبر مشروعًا منظمًا ضخمًا، يعمل على إبراز الجوهر ودمج البعيد والقريب، تحقيق التقدم القوي المنظم الفعال، ويكفل أن يكون العمل في تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» يتم بشكل جيد وبخطوات جيدة. كما يجب التشبث بمبادئ النقاش المشترك والبناء المشترك والمشاركة، والتواصل الإيجابي المتبادل مع استراتيجية التنمية في الدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة الحزام والطريق. كذلك يجب التمسك بالتوجه الجوهري، حيث

الاعتماد المعابر الدولية الكبرى برًا، واتخاذ الباحة الجوهرية للاقتصاد والتجارة والصناعة منبرًا للتعاون، والمشاركة في بناء عدد من ممرات التعاون الاقتصادي الدولي، بحرًا يتم الاعتماد على مدن المرافئ المركزية، حيث المشاركة في بناء معابر كبرى سلسة آمنة وفعالة للشحن. تعزيز القيادة المخططة، عن طريق الدمج بين الاهداف والمهمات طويلة الأمد والأعمال قصيرة الأمد، وتقوية التوجيه المحدد للأعمال.

يجب أن يتم بذل قصارى الجهد في الاهتمام بالمشروعات الرئيسة، من خلال ربط البُنى التحتية واعتبارها بمثابة نوافذ، ولعب الدور الأساسي في دفع عجلة تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» وتقديم أمثله عن الأثار الناتجة عن بناءه. تحقيق الاستثمار السلس والتجارة اليسيرة، عن طريق بذل قصارى الجهد لدفع تيسير الاستثمار والتجارة، وبناء بيئة عمل مُثلى داخل المنطقة، والتمسك ببناء باحة تعاون خارج المنطقة، وتعزيز تكوين حالة جديدة من تنمية النجاح المشترك للتعاون الاقتصادي الإقليمي. توسيع التعاون المالي، من خلال زيادة سرعة بناء دعائم قنوات الاستثمار والأموال القوية، وتعزيز الضمانات المالية لتأسيس مبادرة «الحزام والطريق». دفع عجلة التبادل الإنساني، من خلال توريث وتطوير جوهر التعاون والصداقة لطريق الحرير القديم، ووضع حجر الأساس الاجتماعي وتجانس الإرادة الشعبية حول تأسيس مبادرة «الحزام والطريق». حماية البيئة الأيكولوجية، من خلال الحفاظ على القوانين والأنظمة، وتأدية المسئوليات المجتمعية، والمشاركة في تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» الأخضر والمنسجم والناجح. تعزيز التواصل والمباحثات، من خلال إطلاق العنان لدور آليات ومنصات التعاون المتعدد الأطراف وثنائي الأطراف وفي الأقاليم والأقاليم الفرعية، وتوسيع نقاط توافق المصالح، والسعي نحو التنمية المشتركة والازدهار المشترك، والتعاون يدًا بيد في دفع عجلة تأسيس مبادرة «الحزام والطريق».

تصور تأسيس «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير» و«طريق الحرير البحري

للقـرن ٢١» منشـأته منح «طـريق الحـرير» مضمون معاصـر حـديث وحيويـة ونشاط. إن الاحتواء الذي يمتاز به «الحزام والطريق» والذي لم يسبق له مثيل جعله يبرز على السطح من بين هياكل التعاون الاقتصادي والتجاري العديدة والمتعددة الأطراف، كما نشر سحر فريد، ولكن في الوقت نفسه جعل عملية تنمية «الحزام والطريق» تواجه العديد من التحديات والاختبارات. إن التعاون تحت إطار «الحزام والطريق» يمثل نوعًا من أنواع التعاون الذي يتطلع نحو المستقبل ويستوعب أي شيء وكل شيء وذو تركيب طبقي، كما يتطلب منا رسم مخططات للتنمية المرحلية والدعم التدريجي لتنمية الصناعات الرئيسة، كـذلك يتطلـب منـا وضع الـدور الخـاص لقـوام سـلوكيات الـدولة والـهيئات والأشـخاص بعين الاعتبـار، وأيضًا يتطلب منا تحليـل مستويات واحتيـاجات التنميـة لكافـة الـدول والمنـاطق الواقعة على حدود مبادرة الحـزام والطـريق تحليـلًا شامـلًا، بالإضافة لهذا يحتاج إلى تخطيط موحد ونظرة شاملة على مختلف متطلبات المنفعة على صعيد السياسة والاقتصاد والثقافة والأمن في البلدان المتاخمة للطريق.

تمامًا مثل ما أشار إليه شي جين بينغ خلال كلمته التي ألقاها في شهر أكتوبر من عام ٢٠١٤م على هامش مباحثات «تعزيز علاقات الشراكة والتواصل» لمؤتمر حوار الشريك المُضيف، بأنه في حال تشبيه «الحزام والطريق» بأنه جناحي آسيا اللذان تطير بهما، إذًا فإن التواصل بمثابة الأوعية الدموية التي يتم فيها تعميم ونشـر وتـوزيع الـدم والـهواء في الجناحين. يعتبر «الحزام والطريق» تصورًا استراتيجيًا عملاقًا يتخطى الزمان والمكان، كما سيتحول إلى المنصة الدبلوماسية الأضخم التي تؤسسها الصين بنفسها. لتحقيق البناء الأمثل لهذه المنصـة، تحتـاج الصين إلى الاستمرار في الالتزام بموقف وأسلوب التعاون العملـي، وتطبيق مطلب «التواصل» على أرض الواقع، أما الاستخدام الأمثل لهذه المنصـة فـيتطلب أن تضع الصين هـدفًا طويل الأمد يتماشى مع هذا، ليرتبط.

تحقيق التواصل مع البلدان المتاخمة للطريق هو مطلب داخلي لدفع عجلة تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» وبناء نموذج جديد للتعاون الدولي، مع اتخاذ تأسيس البنية التحتية مرشدًا، وتحفيز تحسين التخطيط الصناعي، ودفع عجلة التنمية المشتركة بين الصين والبلدان المتاخمة للطريق، هي الأهداف التي يجب الوصول إليها خلال الفترة الأولى من تأسيس مبادرة «الحزام والطريق». إن طرح التواصلات البينية الخماسية على صعيد المجالات السياسية والتجارية والمواصلات والمالية والشعبية من شأنه صقل أهداف التواصل في المجالات الخمس ترابط السياسات، ربط المنشآت، السلاسة التجارية، التمويل المالي، تواصل الأماني الشعبية، ورسم خارطة طريق للإجابة على استفسار البلدان المتاخمة للطريق حول كيفية بناء التواصل مع كافة البلدان المتاخمة لطريق الحرير، والتعبير عن تنمية الصين للثقة السياسية المتبادلة مع دول الجوار وباقي الدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة الحزام والطريق، والارتقاء بمستوى التنمية الاقتصادية على طول طريق الحرير، وتعزيز تطلعات التبادلات الشعبية وتبادل العبر الحضارية من أجل تأسيس مبادرة «الحزام والطريق»، والتوضيح الكامل لإتباع الصين درب العزيمة والتطبيق العملي. إن تنفيذ هذه التواصلات البينية الخماسية على صعيد المجالات السياسية والتجارية والمواصلات والمالية والشعبية سيضع حجر الأساس لتحسين البيئة الدبلوماسية للصين وتنمية الاقتصاد طويل الأمد واستقرار المجتمع طويلًا.

تمثل التواصلات البينية الخماسية على صعيد المجالات السياسية والتجارية والمواصلات والمالية والشعبية دليل التحرك نحو تعزيز الصين للتعاون الإقليمي والتنمية المشتركة مع البلدان المتاخمة لـ «الحزام والطريق». من خلال زيادة سرعة ترابط المنشآت الثقيلة والمحادثات الصادقة مع البلدان ذات الصلة، تكرس الصين جهودها لتؤسس تدريجيًا تكتل أوراسيا الذي يغطي شرق آسيا وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وغرب آسيا وصولًا إلى أوروبا خلال عملية تنفيذ التواصلات البينية الخماسية على صعيد المجالات

السياسية والتجارية والمواصلات والمالية والشعبية على أرض الواقع، وتطبق الانتقال الحر لعناصر الإنتاج داخل التكتل، لتسير العلاقات بين الدول ذات الصلة خطوة نحو مزيد من التوافق والانسجام، وتتحول كافة الأطراف تدريجيًا نحو الارتقاء والهبوط معًا، التلاحم معًا في السراء والضراء، حسن الجوار حيث الوحدة خلال المصائب، التحول إلى أصدقاء مقربين وشركاء مثاليين، كما أن دفع عجلة تحقيق الازدهار المشترك والتنمية المشتركة والتقدم المشترك، يكون تدريجيًا «الكيان المشترك» الذي يتم فيه تشارك الكرامة والضمير.

لا توجد أعداد كبيرة من منظمات «الكيان المشترك» على الصعيد العالمي، حيث يعتبر العدد الأعظم منها من منظمات التعاون الإقليمي، ويمثل كلًّا من التبادل الاقتصادي والتجاري المزدهر والتعاون الاقتصادي رفيع المستوى نسبيًا فحوى مضمونها الرئيس. على مدار التاريخ، عرف الناس تركيب «الكيان المشترك» حيث شهد عام ١٩٦٥م تأسيس السوق الأوروبي المشترك، ليعبر عن مرحلة من مراحل عملية الاندماج الاقتصادي الإقليمي، وهو دلالة على تنظيم التعاون الاقتصادي الإقليمي. لكن، مع تغلغل العولمة الاقتصادية والتنمية السريعة لتكنولوجيا الاتصال والنقل الحديثة، ظلت العلاقات القائمة على التبادل بين الركائز الأساسية للسلوك الدولي تزداد قوة، كذا ازدادت التحديات والمشكلات الخارجية المشتركة التي تواجهها البشرية يومًا تلو الأخر، كما وقع تغير في أسلوب الإدارة الدولية. بناءً على تلك المعرفة، طرح التقرير الثامن عشر للحزب فكرة كيانات المصائر المشتركة للبشرية، كما دعا إلى الاهتمام المناسب بالدول الأخرى خلال السعي خلف مصالح الدولة، ودفع عجلة التنمية المشتركة لكافة الدول خلال محاولات تنمية الدولة، وتأسيس علاقات شراكة لتنمية العولمة بشكل جديد لتكون أكثر عدالة وتوازن. كما طور من المفهوم التقليدي لـ «الكيانات المشتركة»، كما أوجد نطاقًا جغرافيًا خارجيًا لفهم ومعرفة الكيانات المشتركة، ليتجاوز التعاون الإقليمي الاقتصادي الفردي، ويدفع عجلة التقدم والتنمية البشرية على كافة الأصعدة.

وصولًا إلى الوقت الراهن، يشمل «الكيانات المشتركة» الذي يشير إليه القادة الصينيون في كافة الكيانات المشتركة على صعيد المصالح والمصائر والمسئوليات إلخ. أشار السيد لي كه تشيانغ رئيس مجلس الدولة خلال حفل افتتاح منتدى بوا آو الخاص بآسيا، إلى وجوب التشبث بتوجه التنمية المشتركة، وتكوين كيان مشترك للمصالح الآسيوية، وبناء أسلوب ضخم للتنمية المتداخلة، وتكوين كيان مشترك للمصير الآسيوي، حماية بيئة التنمية السلمية، وخلق كيان مشترك للمسئوليات الآسيوية. أعربت الصين فيما مضى لدول الآسيان وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وبلدان منطقة البحر الكاريبي عن آمالها في تأسيس الوعي بـ «الكيانات المشتركة» ودفع عجلة التعاون التنموي على كافة الأصعدة بين الصين وبلدان هذه المناطق.

على سبيل المثال: طرحت الصين تأسيس «كيان مشترك لمصير الصين – دول الآسيان»، كما أكدت على التشبث بالإيمان بالشيء وتعزيز حسن النية تجاهه، التعاون والنجاح المشترك، أن يحرس بعضهم بعضًا ويحمي بعضهم بعضًا، أن تكون قلوبهم موحدة المشاعر، الانفتاح والاحتواء، مما يجلب الرفاهية للطرفين وسكان هذه المناطق، أشار الأمين العام شي جين بينغ عقب توليه منصبه خلال الكلمة التي ألقاها عن السياسات الإفريقية، إلى أن «أن الصين وإفريقيا تلتصقا بكيان مصيري مشترك منذ فجر التاريخ»، ومن ثم سيتم دعم البلدان الإفريقية في البحث الإيجابي عن طريق التنمية الملائم لأوضاعها الداخلية. لكن، لا بد وأن يتسع مضمون مفهوم «الكيانات المشتركة». يتضح من النتائج الموضوعية لتواصل الدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة الحزام والطريق، أن تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» يمكن أن يجعل الصين والدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة الحزام والطريق معًا على درب واحد، حيث يؤسسوا معًا الثقة السياسية المتبادلة، الاندماج الاقتصادي، كيانات مشتركة على صعيد المصالح والمصائر والمسئوليات للثقة السياسية المتبادلة والاندماج الاقتصادي والاحتواء الثقافي.

أولًا: تطوير جوهر طريق الحرير، من خلال تبادل العبر الحضارية، وبناء كيان حضاري مشترك. يمتلك طريق الحرير مكانة مميزة على صعيد تاريخ الحضارات العالمية. كان الشرق هو نقطة انطلاق طريق الحرير في العصر القديم، حيث كانت الصين هي موطن ومركز الحضارة الصينية. كان طريق الحرير القديم يستخدم تجارة وسائل البزخ والطرف لربط منابع الحضارات الأربع الكبرى، لربط الحضارة الصينية بباقي الحضارات وتبادل العبر معها، ليقدموا لتقدم المجتمع البشري إسهامات فريدة. استمدت الحضارة الصينية تأثيرها من انتشارها في المناطق المحيطة عبر طريقي الحرير، لتكون حلقة ضخمة للحضارة الصينية، جغرافيًا تضم في وقتنا الراهن المناطق الشاسعة المحيطة بالصين في آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا وشرق آسيا.

ومن ثم، سوف يرث «الحزام والطريق» هذه الوظيفة من طريق الحرير القديم، ليمتلك جذور تاريخية عميقة. على مدار التاريخ كانت المناطق الشاسعة القريبة من الحدود الجغرافية الصينية والمرتبطة بها ثقافيًا والتي تأثرت بالحضارة الصينية، تمثل الشريك الأمثل للصين في بناء الكيان الحضاري المشترك. إن ترابط البُنى التحتية من شأنه تيسير التبادل الإنساني والتعاون بين الصين والدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة الحزام والطريق، ليزداد انتشار الإرث الحضاري ونطاق انتشاره. لا بد من احترام الحضارات الأخرى وخيارات التنمية الخاصة بالدول الأخرى، خلال تطوير جوهر طريق الحرير. يجب ألا يكون هناك تفوق النسبي في الحضارات البشرية. فإن التبادل العادل والتصادم بين الحضارات كفيل بإثراء مضمونها وإحياء دربها الفكري، لتزداد الحضارة البشرية تنوعًا. لا بد وأن ينادي تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» بالتسامح الحضاري ويشجع على تبادل العبرات الحضارية، دفع عجلة الانسجام اعتمادًا على التسامح، دفع عجلة التقدم اعتمادًا على تبادل العبر، مع عدم منح القوة المتطرفة فرصة لخلق الصراعات والفتن الحضارية، وتعزيز قوة التماسك والقوة الجاذبة لكافة الدول على امتداد الطريق.

ثانيًا : الفهم المتبادل، من خلال التعاون التعدد الأبعاد، خلق كيان للمصالح المشتركة. يكمن مفهوم «المصالح المشتركة» في التعاون العملي للمنفعة المتبادلة على كافة الأصعدة، ليرتقي باندماج المصالح، ويزيد بلا توقف من النقاط المشتركة فيها. أشار رئيس مجلس الدولة لي كه تشيانغ عام ٢٠١٤م خلال الكلمة التي ألقاها في منتدى بوا آو الخاص بآسيا، إلى أن المصالح المشتركة تشير إلى وجود توافق على أصعدة مختلفة بين مصالح كافة الدول، يجب على كافة الدول خلال سعيها نحو المصالح المشتركة، أن لا تتوقف عن نبذ الخلافات، ودفع عجلة التعاون والسعي نحو التنمية لأجل المصلحة، ومن ثم تتحقق المنفعة المتبادلة والنجاح المشترك فيما بينهم.

تتطلب المصالح المشتركة إيجاد التوافق بين المصالح الصينية ومصالح الدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة الحزام والطريق.

معظم البلدان المتاخمة لطريق الحرير هي دول نامية. خلال عشرات السنين الماضية، إن التبادل الاقتصادي والتجاري الذي أطلقته الصين مع هذه البلدان يبادل تصدير المنتجات الاستهلاكية منخفضة القيمة المضافة بأشكال مختلفة من الموارد المعدنية مثل البترول والغاز الطبيعي. هذا الشكل من التبادلات لا يساعد هذه المناطق على تكوين صناعات بديلة ولا يلبي لوازم الحياة اليومية للناس، كما يصعب أن يحفز ارتقاء تكنولوجيا الصناعات المرتبطة بالموارد المميزة في هذه المناطق. بالإضافة لذلك، تتزايد أعداد الدول على امتداد طريق الحرير التي تأبى أن تكون أسواقها مغرقه بالبضائع الصينية وأن تكون قاعدة للإمداد بالمواد الخام، كما يوجد دول قلقة بشأن إتباع الصين لطريقة التبادل هذه والتي قد تسبب خطرًا على أمنهم الاقتصادي، ومن ثم أعربت عن موقفها الرافض لأسلوب التبادل التقليدي الخاص ببناء الصين لـ «الحزام والطريق»، مما أثر على الجدول زمني للبناء. أدركت الصين تلك المشكلة، لذا طرحت بناء كيان للمصالح المشتركة، لترد على شكوك البلدان المتاخمة للطريق.

تعود بالفائدة على الدول معًا، ليشق طريقًا جديدًا من الأفكار الدبلوماسية.

خلال تأسيس مبادرة «الحزام والطريق»، تسعى الصين لاتخاذ التعاون الاقتصادي مرشدًا لضمان تطلعات الدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة الحزام والطريق في التعاون، واتخاذ التعاون السياسي أساسًا لإزالة المعوقات الصناعية وبدأ التعاون الاقتصادي، واتخاذ التبادل الحضاري والتعاون الثقافي ركيزةً لسد هوة الثقة بين الدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة الحزام والطريق، إن النجاح في كسب التأييد الشعبي يضع حجر الأساس للتعاون، ومن ثم الانتقال إلى اقتلاع جذور القوة المتطرفة والوقاية من المواجهات الأمنية، وخلق فكرة تنموية للعلاقات الدبلوماسية مكتملة الأركان. يمكن أن تُسمى هذه الفكرة بـ «مجموعة التدابير»، التي أسهمت في ضمان النتائج العالمية لردود الفعل حول بناء الصين لـ «طريق الحرير»، لتمنح استراتيجية «الحزام والطريق» استقرارا لم يسبق له مثيل.

الثالثة هي المشاركة في تحمل المخاطر، من خلال المشاركة في الحكم، وخلق كيان مشترك للمسئوليات. أشار رئيس مجلس الدولة لي كه تشيانغ إلى أنه في الوقت الراهن تجاوزت العديد من مشكلات المجتمع الدولي أراضي وحدود الدول، كما أن الاعتماد على قوة دولة واحدة من الصعب أن يحل تلك المشكلات، مثل المشكلة الأيكولوجية والمشكلات الأمنية الغير تقليدية وغيرها من المشكلات، حيث يتطلب هذا أن تتحمل كافة الدول المسئوليات المنوطة بها، ويعززوا الروابط والتوافق فيما بينهم، والتخلص من القيود الأيديولوجية، والعمل معًا لمواجهة التحديات، وبناء «كيان المسئوليات المشتركة». يعتبر التعاون في «الحزام والطريق» تجربة نافعة للدول المتاخمة للطريق لترد بإيجابية على التحديات المشتركة والحكم العملي والحكم الجيد. خلال الفترة الحرجة لتحول وتغير أوضاع السياسات العالمية، وتحت شروط العولمة والمعلومات الاقتصادية، لم تجد المشكلات طويلة الأمد مثل التغير المناخي والأمن الغذائي والفقر وغيرها من المشكلات حلول مناسبة، كما أن التحديات

الأمنية الغير تقليدية مثل الانتشار النووي والأمن المالي وأمن الإنترنت وأمن السواحل لا تزال تمتلك نزعة أكثر عنفا.

اشتعال المشكلات العامة العالمية دعا إلى الارتقاء بالقدرات والأنظمة الإدارية العالمية . طرح تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» مطالب عُليا نسبيًا حول تعاون الدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة الحزام والطريق على كافة الأصعدة، حيث طالب الدول ذات الصلة بتنسيق للسياسات وربط البُنى التحتية والتشارك في تحمل المخاطر المالية ودفع عجلة التبادلات الغير أهلية. مثل هذه المطالب سترتقي بالعلاقات بين الدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة الحزام والطريق نحو درجة عُليا، ومن ثم تضطر الدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة الحزام والطريق من التشارك في مواجهة تحديات المشكلات العالمية. من ثم يعتبر التشارك في تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» بمثابة عمل مبتكر للدول ذات الصلة التي تحاول أن تجد حلولًا لمشكلات الإدارة العالمية، حيث سيساعد الدول ذات الصلة أن تواجه المشكلات سويًا، وأن تتشارك وتبذل الجهد لتوفير المنتجات العامة وتتشارك في التحمل الفعلي للمسئوليات.

بادرت الصين من خلال الكيان المشترك للمسئوليات بتحمل مسئوليات الدول العظمى، حيث وفرت لتأسيس مبادرة «الحزام والطريق» خدمات الإنتاج والمنتجات العامة . شاهدت الصين صدمة الأزمة الاقتصادية الماضية، حيث رأت بوضوح الحاجة الماسة لاقتصادات كافة الدول لإعادة التأهيل والحاجة العاجلة لضبط الهيكل كما أن تقسيم العمل في الصناعات العالمية بحاجة عاجلة إلى وضع جديد، كما تأكدت من أن زيادة الفائض من القدرات الإنتاجية العالمية من شأنه التسبب في عواقب وخيمة. من خلال إطلاق الدعوة لتأسيس مبادرة «الحزام والطريق»، خطت الصين خطوة مهمة لتصبح «دولة عظمى تتحمل مسئوليات». من ثم، ستستخدم الصين القوة المالية الوفيرة والقوة التنافسية العظمى للصناعات ذات الصلة بالبنية التحتية من أجل تطبيق

التصنيع في البلدان المتاخمة للطريق وتوفير الأموال والتكنولوجيا والكفاءات وغيرها من وسائل الدعم من أجل تطبيق التحضر، وأن تتم أعمال تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» بالشكل الأمثل وفقًا لعقلية الدول العظمى.

الرابعة هي ترسيخ ثمار التعاون الاقتصادي، التشارك في القضاء على القوة المتطرفة، بناء كيان مشترك للأمن. في نهاية عام ٢٠١٤م، حيث أشار تشيان لي خوا الرئيس السابق لمكتب الشئون الخارجية التابع لوزارة الدفاع الوطني خلال منتدى الجبل العطري (منتدي شيانغ شان)، إلى ظهور مشكلات عدة في دول القارة الآسيوية، ومن ثم فإنه من المبكر إنشاء «كيان مشترك للأمن». يتزايد تقسيم جغرافيا الدول التي يغطيها «الحزام والطريق»، كما تعاني الأوضاع الداخلية للدول من العديد والعديد من الاختلافات، ومن ثم فإن بناء كيان مشترك للأمن خلال فترة وجيزة بالطبع سيترك صعوبات ليست بهينة.

تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» من شأنه تقديم ثلاث فرص للدول المتاخمة للطريق لتؤسس الكيان المشترك للأمن. الفرصة الأولى، وفقًا لتعريف كارل دويتش، يشير الكيان المشترك للأمن إلى عدم اللجوء إلى الحروب لحل نزاعات المنظمات والجماعات ذات درجة الاندماج العالية. هو مفهوم مجتمعي؛ حيث يمثل ثمار الإنتاج البشري وتنمية القبول بين البلدان المختلفة. يمثل التبادل والربط شروطًا جوهرية لا غنى عنها في بناء الكيان المشترك للأمن، كما يعدان بمثابة المادة اللاصقة لبقاء المنظمات وحمايتها. يمكن أن ينتج القبول عن التبادل والترابط، ليصبح أساسًا مهمًّا لفكر الجماعات ومبادئها وتصرفها. باستعراض تأسيس مبادرة «الحزام والطريق»، يمنح التواصل لسكان البلدان المتاخمة للطريق فرصًا للتبادل والترابط، ومن ثم يكون تدريجيًّا أساسًا تراكميًّا للإرادة الشعبية تجاه الكيان المشترك للأمن.

الفرصة الثانية، يمثل الأمن الاقتصادي جزء مهم من الأمن الوطني. إن التواصل الرفيع الدرجة من شأنه الارتقاء بدرجة اعتماد اقتصادات الدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة الحزام والطريق لتصل إلى درجة عالية

تاريخية جديدة. يخفض الاعتماد الاقتصادي بشكل كبير من إمكانية وقوع الصراعات بين الدول، كما يعزز من ترابط الدول على صعيد الاقتصاد الحقيقي والمجال المالي، حال مواجهة مخاطر جسام لا بد من تحمل المسئولية، والتشارك في ضمان الأمن الاقتصادي والمالي. الفرصة الثالثة، يصاحب دفع عجلة تأسيس مبادرة «الحزام والطريق»، فإن عملية حماية ثمار التعاون الاقتصادي وضمان ربط وتواصل البُنى التحتية سيصبح تدريجيًا مطلبًا مشتركًا للدول المتاخمة للطريق. يعبر «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير» آسيا الوسطى والطرف الشمالي لجنوب آسيا ومنطقة الشرق الأوسط، الأوضاع مضطربة هناك، تعاني بشكل كبير من أثار الإرهاب والانقسام والقوى الدينية المتطرفة، كما أن إمكانية نشوب صراعات محلية مرتفع نسبيًا، بينما يمر «طريق الحرير البحري» عبر بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي، تسبب النزاعات البحرية تهديدًا حقيقيًا لتأمين إنشاء طريق الحرير وسلاسة تدفق السلع عبره. إن تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» سيرغم الدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة الحزام والطريق على التشارك في الرد على تهديدات القوى المتطرفة، لترسيخ ثمار التعاون الاقتصادي، يتم التوحيد بين المصالح الشخصية ومصالح الغير.(82)

الخامسة هي التشارك في مواجهة التحديات، والتنمية المشتركة، بناء كيانات مصيرية مشتركة. إن الأجزاء الخمسة لمفهوم «الكيانات المشتركة» تمثل خمس طبقات مختلفة، تتمتع كل منها بمضمون مختلف، يعكس السلوك العملي للصين على صعيد التعاون الدبلوماسي. يمثل الكيان المشترك للمصير التصعيد والمرحلة الأعلى من الأربع كيانات المشتركة السالفة الذكر. طرحت الصين مفهوم «كيانات مصيرية مشتركة» للدول المحيطة والدول النامية الأخرى الواقعة بالمناطق المتاخمة لـ «الحزام والطريق»، وفقًا لقبول الدول التي تمر بتجارب متماثلة في عملية التنمية، وتعبيرًا عن آمالهم تجاه التنمية المشتركة والمشاركة في تحمل المسئولية والتشارك في مواجهة التحديات وتشارك المنفعة.

ظهر تعبير «كيانات مصيرية مشتركة» في التقرير الثامن عشر للحزب وتقرير مؤتمر أعمال دبلوماسية الجوار وغيرها من الوثائق المهمة، والإشارة إلى قوة تأثيره. حاليًا خلال التنمية عالية المستوى للعولمة، تتصل مصائر كافة الدول ببعضها البعض ارتباطا وثيقا، يمكن القول أن جذب شعره واحدة تهز البدن كله. يتضمن مفهوم «كيانات مصيرية مشتركة» فكرة القوة العادلة المتساوية، وفكرة التعاون في المنفعة المتبادلة والنجاح المشترك، وفكرة الأخلاقيات والربح الدولية الخاصة بالصين، والتأكيد على الوقوف جنبًا إلى جنب في الشدائد، المشاركة في السراء والضراء، ويعكس التغير الكبير لمفهوم الدبلوماسية الصينية من «هو» يحيا لنفسه إلى النظر إلى الأخرين.

العالم يعتني بالصين، التي تستجيب للعالم. خلال ثلاثين عامًا من الإصلاح والانفتاح، حققت الصين انطلاقة اقتصادية، على صعيد التنمية المالية وارتفاع مستوى معيشة السكان، حازت على نجاحات لفتت أنظار العالم إليها. زهرة واحدة لا تعني حلول الربيع، عندما تتفتح مئات الأزهار يملأ الربيع جنبات الحدائق. مع تدهور الاقتصاد العالمي يتطلب دفع عجلة السلام والتنمية الغالية أن تتشارك كافة الدول في بذل قصارى الجهد. يمثل السعي نحو تحقيق الفوز والازدهار للصين والمساهمة في التنمية العالمية مضمونًا مهمًا لـ «الحلم الصيني».

من شأن «الحزام والطريق» أن يزيد من طبيعة وانسجام وحدتهما، كذلك سترتبط مصائر ومستقبل الدول والمناطق الواقعة على حدود مبادرة الحزام والطريق معًا ارتباطًا وثيقًا وسيتشاركون في السراء والضراء، تعرب الصين بشكل مباشر عن ترحيبها بالدول ذات الصلة لـ «تلتحق مجانًا بركب التطور الصيني». من خلال مبادئ التعاون الدولي المتمثلة في المنفعة والمصلحة المشتركة سيتم الارتقاء بالكيانات المصيرية المشتركة، من ثم سوف تتبع الصين خلال تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» سلوك التعاون المتمثل في المنفعة المتبادلة والنجاح والمشترك، لتحدد المصالح المشتركة مع الدول

والمناطق الواقعة على حدود مبادرة الحزام والطريق، كما أن رفع مستوى اندماج مصالح كافة الأطراف، سيجعل التنمية الصينية تعود بالنفع على البلدان الأخرى، كما ستعود تنمية الدول الأخرى بالنفع على الصين.

(69) ظهر هذا المصطلح لأول مرة في حديث الرئيس الصيني شيجينبينغ في كلمته مايو ٢٠١٤م؛ حيث صرح: «تمر التنمية الصينية بمرحلة الاستراتيجية المهمة، ينبغي أن نزيد الثقة، وأن ننطلق من السمات المرحلية للتنمية الاقتصادية لبلادنا حاليًّا؛ لنتلاءم مع «الوضع الجديد»؛ لنحافظ على حالة التموضع الطبيعية على الصعيد الاستراتيجي».

(70) شيجينبينغ: «جوهر تطوير طريق الحرير وتعميق التعاون الصيني العربي»، نُشر على شبكة شينخوا بتاريخ الخامس من يونيو عام ٢٠١٤.

(71) نقلًا عن العدد الخامس من «جريدة تشيوشي» الصادر عام ٢٠١٥م، مقال للسيد قاولوهتشنغ بعنوان: «استراتيجية البناء المشترك لـ «الحزام والطريق»، وخلق حالة جديدة للانفتاح الصيني على الخارج في الاتجاهات كافة».

(72) نقلًا عن العدد الثاني والعشرين من «جريدة تشيوشي» الصادر عام ١٩٩٨م، مقال للسيد ليوشيانغ دونغ بعنوان: «السير من الانغلاق نحو الانفتاح علي الخارج، تغطية الاتجاهات كافة وتعدد المستويات ورحابة المجالات».

(73) نظرة على العدد الثاني من «جريدة تشيوشي» الصادر عام ٢٠١٥م، مقال للسيد قاولو هتشنغ بعنوان: «التمسك بالتوجه العالمي العام، رفع مستوى الانفتاح».

(74) تأثير ماثيو: القوي يزداد قوة والضعيف يزداد ضعفًا.

(75) شي جين بينغ: «جريدة الشعب اليومية»، بتاريخ ٢٩ من يونيو عام ٢٠١٤م، مقال بعنوان «التوسع في المبادئ الخمس للتعايش السلمي يبني عالمًا جميلًا من التعاون والنجاح المشترك».

(76) يقصد أن الدول الناهضة حديثًا لا بد وأن تتحدى الدول الكبرى الموجودة سلفًا، وسترد الدول الكبرى علي هذا التهديد. نظرية المؤرخ وسيديس أن صعود قوى فأتية يهدد قوي مهيمنة، أب أن الصين التي تنطلق سريعًا في الساحة الدولية تشكل تهديدًا للولايات المتحدة، وأمريكا سترد على هذا التهديد حتي لو وصل لدرجة الحرب.

(77) الكاتبان شاو تجيان بينغ وليو يينغ منغ: «بناء الممر الإقتصادي لبنجلاديش - الصين- الهند – ميناماز: المغزى والتحديات والأفكار»، «بحث في الكيان الإقتصادي للمحيط الهندي». الإصدار السادس لعام ٢٠١٤.

(78) نقلًا عن مؤلف وانغ إي وي: «مرثية البحر؟ ----- سجلات من وحي الحضارة الأوروبية», الصادر عام ٢٠١٣م من قبل مجموعة القرن للنشر , دار نشر الشعب بشانغهاي.

(79) الإصدار الرابع لعام ٢٠١٤م من مجلة «اقتصاد أوراسيا»، مقال لـ «سوين تشوانغ تشي» بعنوان: «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، وخلفيات التصور، التحديات الكامنة، التوجه المستقبلي».

(80) اسم مجموعة حدائق في كاليفورنيا بأمريكا.

(81) مقال للوه يوه إي: العدد الصادر من (الصين والعملات الأجنبية) بتاريخ الأول من أكتوبر عام ٢٠١٤، مقال بعنوان: («الحزام الطريق»: البشائر ذات النظام العالمي الجديد).

(82) نقلًا عن (نظرية العلاقات الدولية: إعادة التفكير وإعادة البناء) للكاتب تشينغ ياه تشينغ، الذي صدر عام ٢٠١٢م من قبل دار نشر جامعة بكين، ص ١٦.

الملحق الأول

(رؤى وخطوات دفع التأسيس المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري بالقرن الحادي والعشرين).

لجنة التنمية والإصلاح القومية ووزارة الخارجية ووزارة التجارة.

نُشر بإذن من مجلس الدولة .

مارس عام ٢٠١٥م .

منذ أكثر من ألفي عام، استكشفت شعوب القارات الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا الشجاعة المُجدة العديد من معابر التبادل الثقافي التي تربط القارات الثلاث معًا على المستوى التجاري والإنساني، وقد أطلقت الأجيال اللاحقة عليها اسم «طريق الحرير». وقد تسلمت الأجيال جيلًا بعد جيل شعلة روح وجوهر طريق الحرير المتمثلة في «التعاون السلمي، الانفتاح وتقبل الأخر، التعلم المتبادل وتبادل الخبرات، المنفعة المتبادلة والنجاح المشترك»، مما ساعد على دفع عجلة الحضارة الإنسانية، كما كان له بالغ الأثر في تحفيز تطور وازدهار كافة الدول الواقعة على طول خط طريق الحرير، ويُعد ذلك رمزًا إلى التعاون المتبادل بين الشرق والغرب، كما يُعتبر إرثًا تاريخيًّا وثقافيًّا تمتلكه كافة دول العالم.

مع بداية القرن الحادي والعشرين، صار السلام والتطور والتعاون والنجاح المشترك هم الموضوعات الرئيسة في العصر الحديث. لمواجهة حالة الضعف الاقتصادي التي لاحت من جديد في الأفق، والأوضاع الإقليمية والدولية

المعقدة، تجلت أهمية وقيمة توارث وتعميم روح وجوهر طريق الحرير.

طرح الرئيس الصيني شي جين بينغ خلال زياراته الخارجية لبلدان آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا في الفترة بين شهر سبتمبر وأكتوبر من عام ٢٠١٣ اقتراحًا جللًا يدعو فيه إلى الاشتراك في بناء «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير» و«وطريق الحرير البحري بالقرن الحادي والعشرين» «الحزام والطريق»، وقد استرعى هذا الاقتراح اهتمام المجتمع الدولي. وقد أكد رئيس مجلس الدولة الصيني السيد لي كه تشيانغ خلال مشاركته في المؤتمر الذي عُقد بين جمهورية الصين الشعبية واتحاد دول جنوب شرق آسيا المعروف اختصارًا باسم آسيان في عام ٢٠١٣ على أن طريق الحرير البحري المواجه لدول اتحاد جنوب شرق آسيا (آسيان) سيكون هو نقطة الارتكاز المبادرة التي ستقود عملية تطور المناطق الخلفية. كما أكد على أن سرعة إنشاء «الحزام والطريق» سيساعد في دفع عجلة الازدهار الاقتصادي لكافة الدول الواقعة في نطاق المبادرة والتعاون الاقتصادي الإقليمي، كذلك سيدعم ويقوي تبادل الخبرات الثقافية والحضارية المتنوعة، وسيعمل أيضًا على تعجيل خطى تطور السلام العالمي، وهو أمر جلل سيُسعد كافة شعوب العالم.

يُعد إنشاء «الحزام والطريق» واحدًا من المشاريع المنهجية، التي تتمسك بمبادئ النقاش المشترك والتنمية المشتركة والمشاركة، كما تعمل على التشجيع الإيجابي لتطور استراتيجية التواصل المتبادل بين الدول الواقعة في نطاق المبادرة. ولتشجيع وضع مقترح إنشاء «الحزام والطريق» موضع التنفيذ، وإعادة رونق طريق الحرير القديم، ولتحقيق هذه الصورة الجديدة كان لا بد من تعزيز الروابط بين كافة الدول الآسيوية والأوروبية والأفريقية، وتحقيق التعاون المبني على المصالح المشتركة في سبيل السير نحو مرحلة تاريخية أكثر ازدهارًا، ومن ثم صاغت الحكومة الصينية استثناءً وأصدرت (رؤى وخطوات دفع التأسيس المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري بالقرن الحادي والعشرين).

أولًا : الخلفية التاريخية:

يواجه العالم في الوقت الراهن تغيرات معقدة وعميقة، لا تزال الآثار العميقة التي خلفتها الأزمة المالية العالمية تلوح في الأفق، ويعاني الاقتصاد العالمي من بطء عودة النشاط إلى سابق عهده بالإضافة إلى تشتت محاور التنمية، كما أن أساليب التجارة الاستثمارية الدولية وكذلك قوانين الاستثمار والتجارة من جوانب عدة قد عفى عليها الزمن وتحتاج إلى إصلاحات جذرية، أما الدول التي تواجه قضايا التنمية لا تزال الأوضاع فيها على صفيح ساخن. يتماشى التأسيس المشترك لـ «الحزام والطريق» مع التيارات التي تجتاح العالم والمتمثلة في التعددية القطبية، العولمة الاقتصادية، التنوع الثقافي، المجتمعات المعلوماتية؛ والالتزام بجوهر التعاون الإقليمي للانفتاح الاقتصادي؛ وتكريس الذات لحماية أنظمة التجارة العالمية الحرة والاقتصاد العالمي المبني على نظام الانفتاح. يهدف التأسيس المشترك لـ «الحزام والطريق» إلى تحفيز الانسياب الحر المنظم لعناصر الاقتصاد الرئيسة، والتوزيع الفعّال للثروات الطبيعية، واندماج الأسواق؛ وتشجيع كافة الدول الواقعة في نطاق المبادرة على التوصل إلى سياسات اقتصادية متوافقة، وتحقيق تعاون إقليمي على نطاق أوسع وعلى مستوى أعلى وأكثر عمقًا، والمشاركة في بناء أطر التعاون الاقتصادي الإقليمي المرتكزة على الانفتاح وتقبل الآخر والانسجام والمنفعة العامة. يتوافق التأسيس المشترك لـ «الحزام والطريق» مع المصالح الجوهرية للمجتمع الدولي، كما يُظهر المُثل العليا المشتركة للمجتمع الإنساني ومساعيه الحسنة، وهو بمثابة استكشاف إيجابي لنموذج جديد للتعاون الدولي والإدارة العالمية، مما سيسهم في إضافة طاقة إيجابية تسهم في تطور السلام العالمي.

ينصب الهدف الرئيس للتأسيس المشترك لـ «الحزام والطريق» على الروابط والاتصالات المتبادلة بين القارات الثلاث الكبرى آسيا وأوروبا وأفريقيا وصولًا إلى المناطق المتاخمة للمحيطات والبحار، وبناء وتعزيز علاقات الشراكة والاتصالات المتبادلة بين كافة الدول الواقعة في نطاق المبادرة، وتأسيس

شبكة اتصالات في كافة المواقع وعلى مختلف المستويات ومركبة، وتحقيق تنمية متعددة القواعد وقائمة بذاتها ومتوازنة وقابلة للاستمرار في كافة الدول الواقعة في نطاق المبادرة. تعمل الروابط والاتصالات المتبادلة لـ «الحزام والطريق» على تعزيز تطور إستراتيجية التقارب والتواصل بين كافة الدول الواقعة في نطاق المبادرة، واكتشاف إمكانات التنمية الاقتصادية للأسواق الإقليمية، وتحفيز الاستثمار والاستهلاك، وتحقيق المتطلبات وإيجاد فرص عمل، وزيادة التبادل الإنساني بين شعوب هذه البلدان وتبادل الخبرات الحضارية، بهدف توطيد المعرفة والتلاقي بين هذه الشعوب وتعزيز الثقة والاحترام المتبادل بينهم بالإضافة إلى المشاركة والانسجام المتبادل والحياة الآمنة الميسورة.

يرتبط الاقتصاد الصيني والاقتصاد العالمي ارتباطًا وثيقًا في الوقت الراهن. تنتهج الصين الانفتاح الخارجي كسياسة رئيسة للدولة، وبناء حالة جديدة من الانفتاح مع كافة الجهات، والاندماج بعمق في النظام الاقتصادي العالمي. يُعد دفع بناء «الحزام والطريق» بمثابة مطلب صيني لتوسيع وتعميق الانفتاح الخارجي، وكذلك ضرورة لتعزيز التعاون وتبادل المنفعة مع آسيا وأوروبا وأفريقيا وكافة بلدان العالم، كما أن الصين على استعداد تام لتحمل المزيد من الالتزامات والمسئوليات في إطار إمكاناتها، وأن تقدم إسهامات كبيرة في سبيل تطور السلام الإنساني.

ثانيًا: المشاركة في إرساء المبادئ:

الالتزام بمبادئ ومواثيق الأمم المتحدة. الحفاظ على المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، واحترام سيادة كافة الدول وسلامة أراضيها، عدم الاعتداء على أراضي بعضهم البعض، وعدم التدخل في الشئون الداخلية لبعضهم البعض، التعايش السلمي، والمساواة في المنافع المتبادلة.

التشبث بالتعاون والانفتاح. لا تقتصر البلدان التي يربط بينها «الحزام

والطريق» على نطاق الدول التي كان يربط بينها طريق الحرير القديم، بل صار بمقدور كافة المنظمات المحلية والدولية والإقليمية المشاركة، ليتسع إطار الاستفادة من ثمار التأسيس المشترك.

التمسك بتقبل الآخر والانسجام. الدعوة إلى التسامح الثقافي، واحترام طريق كل دولة نحو التنمية والنموذج الذي اختارته، وتعزيز الحوار بين الثقافات المختلفة، السعي لإيجاد نقاط مشتركة وترك نقاط الخلاف جانبًا، دمج الأمور المشتركة والمختلفة معًا، التعايش السلمي، التعايش والرخاء المشترك.

التمسك بتشغيل الأسواق. التمسك بقانون السوق والقواعد المتعارف عليها دوليًا، إطلاق العنان لدور السوق الحاسم في توزيع الثروات الطبيعية والدور الرئيس لكافة المؤسسات، في الوقت نفسه منح الحكومات الجيدة دورها الكامل.

التمسك بالمنفعة المتبادلة والنجاح المشترك. الاهتمام بمصالح كافة الأطراف ومخاوفهم، البحث عن نقاط الوفاق على صعيد المصالح والقواسم المشتركة التي تتيح مجالات للتعاون، تجسيد حكمة وإبداع كافة الأطراف، بحيث يقوم كل طرف بتنفيذ ما يجيده، كل وفقًا لقدراته، وإطلاق العنان لظهور تفوق وإمكانات التنمية الاقتصادية كاملة لدى كافة الأطراف.

ثالثًا: فكر الإطار:

تُعد «الحزام والطريق» طريق دفع عجلة التنمية المشتركة، وتحقيق نمو وازدهار على صعيد التعاون والنجاح المشترك؛ وهو تنمية درب السلام والصداقة القائم على إدراك معنى الثقة والتبادل بين كافة الأطراف. دعت الحكومة الصينية إلى الالتزام بمفاهيم التعاون السلمي – الانفتاح والشمولية – التعلم المتبادل - المنفعة المشتركة؛ وأن تعمل كافة الأطراف على دفع عجلة التعاون العلمي؛ وكذلك بناء مجتمع قائم على الثقة المتبادلة على الصعيد السياسي، والاندماج الاقتصادي، المنافع المشتركة لتقبل ثقافة الآخر، المصير

المشترك وتحمل المسئولية المجتمعية.

يتخلل «الحزام والطريق» القارات الثلاث الكبرى آسيا وأوروبا وأفريقيا، من ناحية يعمل على تنشيط مجموعة شرق آسيا الاقتصادية ومن ناحية يعمل على تطوير مجموعة أوربا الاقتصادية، وفيما بين الناحيتين يعمل على توسيع نطاق تنمية إمكانات التنمية الاقتصادية للبلدان الخلفية. يسلك الحزام الاقتصادي لطريق الحرير بشكل رئيس الصين مرورًا بآسيا الوسطى، روسيا وصولًا إلى قارة أوروبا (بحر البلطيق)؛ كما يبدأ من الصين مرورًا بآسيا الوسطى، آسيا الغربية حتى الخليج العربي والبحر البيض المتوسط؛ ومن الصين نحو جنوب شرق آسيا، جنوب آسيا، حتى المحيط الهندي. بينما يتجه طريق الحرير البحري بالقرن الحادي والعشرين بشكل رئيس من موانئ وسواحل الصين مرورًا ببحر الصين الجنوبي وصولًا إلى المحيط الهندي، ويمتد ليصل إلى قارة أوروبا؛ وأيضًا يتجه من مرافئ وسواحل الصين مرورًا ببحر الصين الجنوبي وصولًا إلى جنوب المحيط الهادئ.

وفقًا لامتداد «الحزام والطريق»، فإنه يستند برًّا على المعابر الدولية الكبرى، حيث يتخذ من المدن المركزية الممتدة على طول الخط داعمًا رئيسًا، ويتخذ من مناطق الاقتصاد والتجارة والصناعة الجوهرية منصة مهمة للتعاون، كما يعمل على بناء معابر مشتركة جديدة تهدف إلى التعاون الاقتصادي الدولي مثل الجسر القاري بين آسيا وأوروبا والحزام الاقتصادي يضم بين جنباته الممر الصيني الباكستاني والممر البنغلاديشي الصيني الهندي البورمي، علاوة على الممر الصيني الروسي المنغولي والممر الاقتصادي بين الصين وآسيا الوسطى والممر الاقتصادي بين الصين وشبه الجزيرة الهندية الصينية والممر الاقتصادي البحري؛ على الصعيد البحري يتخذ من الموانئ المهمة ركيزة أساسية، للتأسيس المشترك لطرق المواصلات السلسة الآمنة ذات الكفاءة العالية. يرتبط كل من الممر الصيني الباكستاني والممر البنغلاديشي الصيني الهندي البورمي ارتباطًا وثيقًا بدفع عجلة بناء «الحزام والطريق»، حيث يسهم تعزيز التعاون

بينهم في إحراز المزيد من التقدم.

يمثل بناء «الحزام والطريق» رؤية اقتصادية ضخمة على صعيد التعاون والانفتاح لكافة الدول الواقعة في نطاق المبادرة، لذا يستلزم أن تتعاون كافة الدول وتبذل قصارى جهدها، واضعة غاية المنفعة المتبادلة والأمن المشترك نصب أعينها، ساعية لاستكمال بناء البنية التحتية الإقليمية، ووضع حجر الأساس لبناء شبكات المواصلات البرية والبحرية والجوية الآمنة ذات الكفاءة العالية، وبذلك ترتقي الروابط والاتصالات المتبادلة إلى مستوى جديد؛ ويرتقِ مستوى التيسير التجاري الاستثماري، وتتشكل أسس شبكة المناطق التجارية الحرة ذات المعايير المرتفعة، وتتوطد الروابط الاقتصادية، وزيادة عمق الثقة السياسية المتبادلة؛ وتعميق انتشار التبادل الإنساني، وتبادل الخبرات الثقافية المختلفة، وتوطيد المعرفة والصداقة السلمية بين شعوب كافة الدول.

رابعًا: جوهر التعاون:

تختلف الموارد الطبيعية المتوفرة من بلد لآخر من البلدان الواقعة في نطاق المبادرة للطريق، يعد التكامل الاقتصادي بينها قويًّا الى حد ما، حيث يتسع فضاء التعاون بينهم. يُعزز الاعتماد على الترابط السياسي والربط بين المنشآت والسلاسة التجارية وتمويل رءوس الأموال وترابط الأماني الشعبية كمضامين رئيسة من التعاون على صعيد مختلف المجالات التي سيتم الإشارة لها لاحقًا.

الترابط السياسي يعتبر تعزيز الترابط السياسي هو الضمان الحقيقي لتأسيس «الحزام والطريق». إن تعزيز التعاون بين الحكومات، والبناء الإيجابي لآليات ربط وتبادل السياسات واللوائح على مستوى المؤسسات الحكومية، وتعميق اندماج المصالح، وتحفيز تبادل الثقة السياسية، يعمل على تحقيق مفهوم جديد للتعاون. حيث تتمكن كافة الدول الواقعة في نطاق المبادرة من تحقيق التواصل المتبادل عن طريق التماشي مع إستراتيجية التنمية الاقتصادية والإجراءات المجابهة، ووضع الصياغة المشتركة لخطط وتدابير دفع عجلة

التعاون الإقليمي، بالإضافة إلى التشاور لحل المشكلات التي توقف عجلة التعاون، وكذلك المشاركة في تقديم السياسات الداعمة للتعاون العلمي وتنفيذ المشروعات الضخمة.

الربط بين المنشآت. تُعد الروابط والاتصالات المتبادلة للبنية التحتية بمثابة ميدان الريادة لتأسيس «الحزام والطريق». ومن ثم ينبغي على كافة البلدان الواقعة في نطاق المبادرة للطريق بناءً على أسس احترام الحقوق السيادية للدول ومراعاة أمنها أن تتواصل لتعزيز ودعم برامج تأسيس البنية التحتية ونظم المعايير التكنولوجية، والمشاركة في دفع عجلة إنشاء المعابر الدولية الرئيسة، وبهذا يمكن تأسيس شبكة البنية التحتية التي تربط بين كافة الأقاليم الفرعية في قارة آسيا بالإضافة إلى الربط بين آسيا وأوروبا وأفريقيا تدريجيًّا. خلال عملية إرساء قواعد البنية التحتية لا بد من وضع تأثيرات التغير المناخي نصب الأعين، بحيث يتم إنشاء مساحات من الرقعة الخضراء لخفض الكربون.

إن لفت الانتباه إلى الطرق المركزية والنقاط المشتركة والمشاريع الرئيسة للبنية التحتية لطرق المواصلات، وإعطاء الأسبقية إلى إزالة العوائق من الجزء الغير مكتمل من الطريق، والخروج من عنق الزجاجة بسلاسة في جزء من الطريق، والإنشاء الكامل لمنشآت الأمن والسلامة للطرق وتجهيزات منشآت إدارة المواصلات والاتصال، من شأنه أن يرتقي بمستوى الطرق. كما أن تشجيع بناء آلية منسجمة وموحدة للنقل بطول المسافة الكلية، وتعجيل خطى الترابط عن طريق التخليص الجمركي وإعادة التحميل والنقل المتعدد الوسائط على المستوى الدولي، من شأنه أن يشكل تدريجيًّا نظم النقل المعيارية، ويحقق النقل الدولي الميسر. إن تشجيع بناء البنية التحتية للموانئ، وجعل طرق الشحن العابر للبر والماء أكثر سلاسة، ودفع عجلة التعاون في إنشاء المرافئ، من شأنه أن يزيد من الخطوط البحرية وعدد السفرات، ويعزز من التعاون المعلوماتي على صعيد الخدمات اللوجستية بحريًّا. كما أن تطوير آليات ومنصة التعاون لبناء الطيران المدني، من شأنه أن يزيد من سرعة ارتقاء

مستوى البنية التحتية للطيران.

إن تعزيز التعاون والتواصل المتبادل على صعيد البنية التحتية لمصادر الطاقة، والحماية المشتركة لأنابيب نقل البترول والغاز وغيرها بالإضافة إلى حماية طرق النقل والمواصلات، وتشجيع الطاقة الكهربية العابرة للحدود وإنشاء طرق لنقل الكهرباء، من شأنه أن يرتقي بالتعاون والإصلاح على صعيد شبكات الكهرباء الإقليمية إلى مرحلة أكثر ازدهارًا.

إن المشاركة في تأسيس كابلات الألياف البصرية العابرة للقارات وغيرها من شبكات الخطوط الرئيسة للمراسلة، ورفع مستوى التواصل المتبادل على الصعيد الدولي، سيجعل من استعلامات طريق الحرير أكثر سلاسة. كما أن رفع معدل سرعة إنشاء كابلات الألياف البصرية الثنائية العابرة للقارات وغيرها من المنشآت، ووضع خطة لإنشاء مشروع الألياف البصرية العابرة للقارات والمارة بقاع البحار، وإتمام الممرات المعلوماتية الفضائية الخاصة بـ (الأقمار الصناعية)، من شأنه أن يزيد من تبادل المعلومات والتعاون.

السلاسة التجارية. يعتبر الاستثمار والتجارة هما المضمون الرئيس لإنشاء «الحزام والطريق». ينبغي بذل قصارى الجهد لبحث وإيجاد حلول لقضية تيسير التجارة الاستثمارية، وإزالة العقبات التي يواجها كل من الاستثمار والتجارة، وإنشاء مناخ عمل جيد داخل الإقليم وبكافة الدول، والمشاركة بفاعلية مع البلدان الواقعة في نطاق المبادرة للطريق والإقليم لمناقشة المشاركة في بناء مناطق تجارية حرة، وتحفيز وإطلاق العنان لطاقة التعاون الكامنة، للحصول على «كعكة» التعاون على نطاق واسع وبصورة جيدة.

ينبغي على الدول الواقعة في نطاق المبادرة أن تعزز من التبادل المعلوماتي والإشراف على التعارف المتبادل وتبادل المساعدة لتنفيذ قوانين التعاون الجمركي؛ بالإضافة إلى التدقيق في الحجر الصحي، التوثيق والاعتماد، الأوزان المعيارية، المعلومات الإحصائية وغيرها من مجالات التعاون الثنائي ومتعدد

الأطراف، وتعزيز تفعيل وتطبيق (اتفاقية التسهيلات التجارية) التي أقرتها منظمة التجارة الدولية. إن تحسين مواصفات منشآت التخليص الجمركي في الموانئ الحدودية، وزيادة معدل سرعة إنشاء الموانئ الحدودية ذات «النافذة الواحدة»، من شأنه أن يخفض من تكاليف التخليص الجمركي، ويرتقي بكفاءة التخليص الجمركي. كما أن تعزيز سلامة سلاسل التوريدات وتيسير التعاون، وتحفيز التنسيق المنظم للإدارة العابرة للقارات، وتشجيع عمليات البحث عن شهادات الحجر الصحي عبر الإنترنت والتدقيق فيها، سيساعد على ازدهار تبادل المعرفة عبر «المشغل الاقتصادي المعتمد». كذلك يساعد تقليل الحواجز الغير جمركية، والمشاركة في رفع تقنيات شفافية الإجراءات التجارية، على الارتقاء بمستوى حرية وتيسير التجارة.

يعمل توسيع المجال التجاري، وإعطاء الريادة للهيكل التجاري، واستنباط ركائز النمو التجاري الحديثة، على تحفيز التوازن التجاري. كما أن خلق أسلوب تجاري حديث، من شأنه تنمية التجارة الإلكترونية العابرة للقارات وغيرها من الأنشطة التجارية الحديثة. بينما يساعد تأسيس نظام متين ومُحفز للخدمات التجارية الشاملة، وتوطيد وتوسيع التجارة التقليدية، على تنمية التجارة الخدمية للعصر الحديث.

يعمل دفع عجلة مسيرة التيسير الاستثماري على إزالة العقبات التي يواجهها الاستثمار. كما أن تعزيز اتفاقيات حماية الاستثمار الثنائي وتفادي مناقشة اتفاقيات فرض الضريبة المزدوجة، من شأنه حماية الحقوق والمصالح القانونية للمستثمرين.

إن تطوير مجال التبادل الاستثماري، وازدهار الزراعة والتحريج وتربية الحيوانات والإنتاج السمكي وتصنيع وإنتاج المكنات الزراعية والمنتجات الزراعية وغيرها من المجالات التي تشهد تعاونًا عميقًا، من شأنه دفع عجلة التعاون في مجالات تربية النباتات والحيوانات المائية، الصيد في أعالي البحار، تصنيع المنتجات المائية، تحلية مياه البحر، تركيب الأدوية من

العضويات البحرية، تكنولوجيا المشاريع البحرية، صناعات الحماية البيئية والسياحة البحرية وغيرها من المجالات. كما أن زيادة التعاون في تنمية التنقيب عن الفحم وغاز النفط والمعادن الخام وغيرها من الموارد الطبيعية التقليدية، وتنمية التعاون في مجالات الطاقة الكهرومائية والطاقة النووية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية وغيرها من مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة، تعزيز التعاون في تصنيع وتحويل موارد الطاقة في نفس مكان إنتاجها واستخراجها أو في الأماكن المتاخمة، من شأنه تحقيق التعاون على صعيد موارد الطاقة وتشكيل سلاسل صناعية متكاملة عند المنبع والمصب. كما من شأنه تعزيز تجهيزات وتقنيات التصنيع العميق لموارد الطاقة والتعاون على صعيد الخدمات الهندسية.

إن تعزيز التعاون الصناعي النامي، وفقًا لمبدأ أن يكمل كل طرف الطرف الآخر والمنفعة المتبادلة والنجاح المشترك، من شأنه دفع الدول الواقعة في نطاق المبادرة على توطيد التعاون فيما بينهما على صعيد تكنولوجيا المعلومات والعضويات والطاقة الجديدة والموارد الجديدة وغيرها من المجالات الصناعية النامية.

يساعد توزيع وتقسيم العمل في السلاسل الصناعية الرائدة، ودفع عجلة تنمية السلاسل التجارية عند المنبع والمصب والتنسيق بين الصناعات المتلازمة، وتشجيع إرساء نظم البحث والتطوير والإنتاج والتسويق، من شأنه الارتقاء بالكفاءة الإنتاجية للصناعات الإقليمية والقوة التنافسية الشاملة. كما يعمل التوسع في الانفتاح المتبادل على صعيد الخدمات، على دفع عجلة تنمية الخدمات الإقليمية. كذلك يساعد استنباط نماذج جديدة للتعاون الاستثماري، وتشجيع التعاون في إنشاء مناطق تعاون اقتصادية وتجارية خارج الحدود ومناطق تعاون اقتصادية عابرة للحدود وغيرها من كافة أشكال المناطق الإنتاجية، على دفع عجلة تنمية الكتل الإنتاجية. إن طرح مفهوم حضاري للتكيف مع البيئة وسط التجارة الاستثمارية، يعمل على تعزيز التعاون على

صعيد تنوع البيئة الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والتعاون في مواجهة التغير المناخي، والتأسيس المشترك لتأسيس طريق الحرير الأخضر.

ترحب الصين بالمؤسسات التجارية من كافة الدول لتضخ استثماراتها في الصين. كما تشجع مؤسساتها التجارية على مشاركة الدول المتاخمة للخط في إرساء دعائم البنية التحتية والاستثمار الصناعي. كما تحفز المؤسسات التجارية على الإدارة وفقًا لمبادئ التشغيل من قبل السلطات المحلية، والمساعدة على تنمية الاقتصاد المحلي وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى معيشة الشعب، والبادرة إلى تحمل المسئوليات المجتمعية، وحماية التنوع البيولوجي والبيئة الإيكولوجية.

تمويل رءوس الأموال. يعتبر تمويل رءوس الأموال هو الدعامة الرئيسة لتأسيس «الحزام والطريق». يدفع تعميق التعاون في مجال الأعمال المصرفية عجلة تأسيس نظام الاستقرار المالي في آسيا ونظام الاستثمار والتمويل ونظام الاعتماد. كما يعد توسيعًا لمدى ونطاق تبادل العملات الوطنية والسداد الثنائي بين الدول الواقعة في نطاق المبادرة. كما يدفع عجلة تنمية وانفتاح الأسواق الآسيوية. كذلك يدعم التأسيس المشترك لبنك الاستثمار في البنية التحتية وبنك تنمية دول مجموعة البريكس «البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا»، حيث تفتح كافة الأطراف المعنية باب النقاش حول إنشاء هيئة تمويل تابعة لمنظمة التعاون بشنغهاي. كما تزيد من معدل سرعة حركة تنظيم أموال طريق الحرير. كذلك تعمق التعاون العملي لرابطة بنوك منظمة التعاون بشنغهاي ورابطة بنوك الصين واتحاد دول جنوب شرق آسيا المعروف اختصارًا باسم آسيان، وفتح باب التعاون المالي متعدد الأطراف على صعيد القروض المشتركة وتمديد الائتمانيات البنكية وغيرها. كما تدعم حكومات الدول الواقعة في نطاق المبادرة والمؤسسات ذات السمعة الطيبة والهيئات المالية لنشر سندات الديون بعملة الرنمنبي داخل الحدود الصينية. كذلك يمكن للهيئات المالية والمؤسسات التجارية داخل حدود الصين والمطابقة للشروط

أن تضخ سندات الدين خارج حدود الصين بعملة الرنمنبي أو العملات الأجنبية، كما تشجع استخدام اعتماد رءوس الأموال في الدول الواقعة في نطاق المبادرة.

تعزيز التعاون الإداري للأموال يعزز مذكرة التفاهم التعاوني للإدارة ثنائية التوقيع، والبناء التدريجي لمنظمات التنسيق الإداري ذات الكفاءة العالية. إن ترتيب أنظمة مواجهة الأخطار وحل الأزمات، وبناء نظام إنذار مسبق للمخاطر المالية الإقليمية، من شأنه تشكيل نظام تعاوني متبادل لمواجهة الأزمات والمخاطر عبر القارات. كما يعزز من التعاون والتبادل العابر للقارات بين مؤسسات إدارة التحقيق الائتماني، وهيئة التحقيق الائتماني، وهيئة تصنيف الدرجات والرتب. يقود إطلاق العنان لأموال طريق الحرير بالإضافة إلى الأموال السيادية الخاصة بكافة الدول كل من رءوس الأموال الاستثمارية ذات الأسهم التجارية والأموال المجتمعية إلى المشاركة في إرساء القواعد الرئيسة لبناء «الحزام والطريق».

ترابط الأماني الشعبية. يُعد ترابط الأماني الشعبية هو القاعدة المجتمعية لتأسيس «الحزام والطريق». إن توارث وتوسيع روح التعاون والصداقة لطريق الحرير، يعمل على ازدهار التبادل الثقافي وتبادل العلم والمعرفة والتعاون المتبادل للمواهب ذات الكفاءة والتعاون الإعلامي والتواصل النسائي وتواصل الشباب وخدمات المتطوعين وغيرها، من أجل تعميق التعاون الثنائي، والمتعدد الأطراف يجب تأسيس قاعدة ثابتة مبنية على الإرادة الشعبية.

ترسل الصين سنويًّا منحًا دراسية حكومية يصل عددها إلى عشرة آلاف منحة، بهدف توسيع نطاق التبادل الطلابي، وفتح أبواب التعاون في مجال التربية والعليم. تتناوب الدول الواقعة في نطاق المبادرة فيما بينها استضافة أحداث مختلفة مثل العام الثقافي والمهرجانات الفنية والمهرجانات السينمائية وأسبوع التليفزيون ومعارض الكتاب وغيرها من الأحداث، وتتعاون لفتح أبواب الازدهار لإنتاج وترجمة الأعمال التنافسية على صعيد الإذاعة والأفلام

والدراما التليفزيونية، كما توحد المطالب الخاصة بالآثار الثقافية الدولية، حيث يتم الإطلاق المشترك لأعمال حماية الآثار الدولية. وتعميق التعاون المتبادل للكفاءات فيما بين الدول الواقعة في نطاق المبادرة.

تعزيز التعاون السياحي، توسيع مجالات السياحة، استضافة أحداث مختلفة مثل أسبوع الترويج السياحي وشهر الدعاية وغيرها، وتوحيد صناعة طرق سياحية ذات جودة عالمية ومنتجات سياحية تتمتع بخصائص طريق الحرير، من شأنه أن يرتقي بمستوى تيسير تأشيرات السائحين في كافة الدول الواقعة في نطاق المبادرة. دفع عجلة التعاون السياحي البحري لطريق الحرير البحري بالقرن الحادي والعشرين. إن فتح الباب أمام أنشطة التبادل الرياضي، يدعم مطالب الدول الواقعة في نطاق المبادرة باستضافة أحداث رياضية دولية مهمة.

تعاون الدول القوية والدول المحيطة في مجالات ربط المعلومات الخاصة بالأوبئة وتبادل تكنولوجيا الوقاية والعلاج وتنشئة الكفاءات المتخصصة وغيرها من المجالات، يطور القدرة على التعاون في تلبية حالات الطوارئ الخاصة بالصحة العامة. كما يقدم للدول المعنية مساعدات من العلاج الطبي ومساعدات طبية حال مواجهة حالات طارئة، كما يفتح مجالًا للتعاون العلمي في مجالات صحة النساء والأطفال واستعادة ذوي الاحتياجات الخاصة لعافيتهم بالإضافة إلى مجال الأوبئة مثل الإيدز والسُّل والملاريا وغيرها من الأوبئة، كذلك يوسع التعاون في مجال الطب والأدوية التقليدية.

تعزيز التعاون التكنولوجي والعلمي، والتأسيس المشترك للمختبرات الموحدة (مراكز الأبحاث) ومراكز تبادل التكنولوجيا الدولية ومراكز التعاون البحري، وتشجيع تبادل الهيئات العلمية والتكنولوجية، والتعاون العلمي التكنولوجي في سبيل تخطي العقبات، من شأنهم جميعًا أن يرتقوا بالقدرات لشق طرق العلم والتكنولوجيا.

تطابق الموارد المتاحة يفتح ويعزز باب التعاون العلمي مع الدول الواقعة في نطاق المبادرة في مجالات عدة منها توفير فرص عمل للشباب، تأسيس المشاريع التدريبية، تنمية المهارات المهنية، خدمات إدارة الحماية المجتمعية، الإشراف على الإدارات العامة وغيرها من المجالات التي تلقي اهتمامًا مشترك.

إعطاء الأحزاب السياسية والبرلمان دورها الكامل لتعمل كجسر للتواصل، يدعم الصداقة المتبادلة بين الهيئات التشريعية والأحزاب السياسية الرئيسة والمنظمات السياسية التابعة للدول المتاخمة للطريق. فتح باب التعاون المتبادل بين المدن، والترحيب بتنظيم علاقات الصداقة بين المدن المهمة في الدول الواقعة في نطاق المبادرة، ووضع التبادل الإنساني نصب الأعين، والتشديد على التعاون العلمي، يشكل مثالًا حيًّا للتعاون المثمر. ترحب بنوك الأفكار التابعة للدول المتاخمة للطريق بإقامة منتديات بحثية مشتركة وأخرى لتحقيق التعاون فيما بينها وغيرها من المنتديات.

تعزيز التعاون المتبادل بين المنظمات غير الحكومية للدول المتاخمة للطريق، يخدم بشكل رئيس احتياجات الطبقة القاعدية للشعوب، ليتوسع في تطوير الأعمال الخيرية ذات المنفعة العامة مثل التعليم والرعاية الطبية، الحد من الفقر ودفع عجلة التنمية، التنوع البيولوجي وحماية البيئة الإيكولوجية وغيرها من الأنشطة الخيرية؛ مما يحفز المناطق الفقيرة بالبلدان الواقعة في نطاق المبادرة للطريق على تحسين الظروف الحياتية. إن تعزيز التعاون الدولي المتبادل في مجال الإعلام الثقافي، واستخدام منصة الإنترنت، واستعمال الأدوات الإعلامية الحديثة، من شأنه تشكيل بيئة إيكولوجية ثقافية وحالة من الرأي العام تتسم بالصداقة والود.

خامسًا: آليات التعاون:

في الوقت الراهن، يندمج الاقتصاد العالمي وتزداد سرعة نموه، كما أن التعاون الإقليمي في حالة نمو مستمر. يعزز استخدام آليات التعاون المتاحة الثنائية

والمتعددة الأطراف من تأسيس «الحزام والطريق»، ويدفع عجلة نمو التعاون الإقليمي.

تعزيز التعاون الثنائي، وتطوير النقاش المتعدد المستويات والقنوات، من شأنه دفع عجلة تنمية العلاقات الثنائية على كافة الأصعدة. دعم توقيع مذكرات التعاون وخطط التعاون، يعمل على تقديم مثال للتعاون الثنائي. إنشاء آليات عمل ثنائية موحدة، يسهم في دراسة خطة التنفيذ وخارطة العمل الخاصة بدفع تأسيس «الحزام والطريق». إن إطلاق العنان لدور الآليات الثنائية المتاحة مثل اللجان المشتركة، اللجان المختلطة، اللجان التنسيقية، اللجان التوجيهية، اللجان الإدارية وغيرها، يعمل على التنسيق من أجل دفع عجلة تطبيق مشاريع التعاون نحو الأمام.

تعزيز دور آليات التعاون المتعددة الأطراف، وإطلاق العنان لدور آليات التعاون المتعددة الأطراف المتاحة المتمثلة في منظمة التعاون بشنغهاي، الصين - اتحاد دول جنوب شرق آسيا المعروف اختصارًا باسم آسيان، منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ «إيبك»، الاجتماعات الأورآسيوي، حوار التعاون الآسيوي، مؤتمر التفاعل وإجراءات بناء الثقة في آسيا، منتدى التعاون الصيني العربي، الحوار الإستراتيجي بين الصين ومجلس التعاون الخليجي، التعاون الاقتصادي الإقليمي في آسيا الوسطى وغيرها؛ وتعزيز الدول المعنية للترابط بينها؛ من شأنه تشجيع العديد من الدول والأقاليم للمشاركة في تأسيس «الحزام والطريق».

استمرار توضيح الدور البنّاء للمنابر المختلفة المتمثلة في أقاليم الدول المتاخمة للطريق، المنتدى الدولي لربط الأقاليم الفرعية، معرض ومنتدى بوا آو الخاص بآسيا، معرض الصين - اتحاد دول جنوب شرق آسيا المعروف اختصارًا باسم آسيان، معرض الصين – آسيا وأوروبا، معرض التجارة الاستثمارية الدولي الصيني، بالإضافة إلى معرض الصين – جنوب آسيا، المعرض الصيني العربي، المعرض الدولي بغرب الصين، معرض الصين – روسيا، منتدى التعاون

بـ تشيان هاي وغيرها من المنابر. كان له أثره في دعم استكشاف الآثار الثقافية التاريخية الخاصة بـ «الحزام والطريق» على المستوى الشعبي والإقليمي بالدول الواقعة في نطاق المبادرة، والذي من شأنه إنجاز معرض طريق الحرير الثقافي الدولي (بـ دونهوانغ) والمهرجان طريق الحرير السينمائي، ومعرض طريق الحرير للكتاب. كما كان له أثره في تقديم اقتراح لتأسيس منتدى قمة «الحزام والطريق» الدولي.

سادسًا: أحوال الانفتاح الاقتصادي في كافة أرجاء الصين:

دفع تأسيس «الحزام والطريق»، من شأنه دفع الصين على إطلاق العنان لريادة كافة أقاليمها الداخلية، وتطبيق إستراتيجية الانفتاح للإدارة الإيجابية، وتعزيز التعاون التفاعلي بين الشرق والوسط والغرب، ومن ثم الارتقاء بمستوى الاقتصاد المنفتح.

الأقاليم الشمالية الغربية والشمالية الشرقية. كان لتوضيح دور امتيازات الموقع المتفرد شينجيانغ وفتح نافذة مهمة نحو الغرب أثره في تعميق التعاون المتبادل بين بلدان آسيا الوسطى وآسيا الجنوبية وآسيا الغربية وغيرها من الدول، تأسيس محور مواصلات مهم ومراكز خدمات لوجستية تجارية ومراكز تعليم وثقافة على الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، تأسيس مناطق مركزية على الحزام الاقتصادي لطريق الحرير. إن توضيح ريادة الثقافة الاقتصادية الشاملة لشانشي وقانسو وأيضًا ريادة الثقافة الشعبية نينغشيا وتشينغهاي، كان من شأنه بناء مرتفعات جديدة لفتح وإصلاح نموذج شيآن الداخلي، زيادة سرعة فتح وتنمية لانتشو وشينينغ، تشجيع إنشاء مواقع تجريبية منفتحة داخل نينغشيا، بناء طريق يناسب حاجة دول وسط وجنوب وغرب آسيا، بناء محاور لوجستية تجارية، بناء قواعد مهمة للتبادل الإنساني والصناعي. تسليط الضوء على مميزات موقع منغوليا الداخلية التي كانت تربط قديمًا كل من روسيا ومنغوليا، عمل على استكمال طرق السكك الحديدية من مقاطعة هيلونغجيانغ إلى روسيا وشبكة السكك الحديدية الإقليمية، بالإضافة إلى

التعاون في مجال الشحن العابر للبر والبحر بين مقاطعة هيلونغجيانغ - مقاطعة جيلين - مقاطعة لياونينغ وروسيا - الشرق الأقصى، دفع عجلة تأسيس ممر النقل السريع بكين - موسكو وأوروبا وأسيا، وكذلك فتح نافذة مهمة صوب الشمال.

الإقليم الجنوبي الغربي. تسليط الضوء على التفوق الخاص لمقاطعة جوانغشي وبلدان اتحاد دول جنوب شرق آسيا الواقعة على الحدود البرية والبحرية لها، من شأنه زيادة سرعة تنمية وافتتاح كل من منطقة خليج بايبو(خليج تونكين) والحزام الاقتصادي نهر اللؤلؤ - نهر زي (نهر سي جيانغ)، تأسيس معبر دولي نحو إقليم آسيان، إنشاء نقطة ارتكاز إستراتيجية جديدة لتنمية انفتاح الإقليم الجنوبي الغربي وإقليم الجنوب متوسط، بالإضافة إلى تشكيل منفذ مهم للربط بين طريق الحرير البحري بالقرن الحادي والعشرين والحزام الاقتصادي لطريق الحرير. تسليط الضوء على التفوق الجغرافي لمقاطعة ييونان، عمل على تشجيع بناء معابر نقل دولية مع دول الجوار، وكذلك إنشاء مركز إشعاع ليلبي احتياجات بلدان آسيا الجنوبية وجنوب شرق آسيا. بالإضافة إلى دفع عجلة التعاون الثقافي السياحي والتجاري الحدودي بين التبت ونيبال وغيرها من الدول.

الأقاليم الساحلية ومناطق هونغ كونغ وماكاو وتايوان. إن تسخير التفوق الكبير لدلتا نهر اليانغتسي، دلتا نهر اللؤلؤ، الساحل الغربي لمضيق تايوان، حزام بوهاي الاقتصادي وغيره من المناطق الاقتصادية التي تتمتع بدرجة عالية من الانفتاح وقوة اقتصادية كبرى ودور تحفيزي كبير؛ من شأنه زيادة سرعة تأسيس مناطق التجارة الحرة التجريبية بالصين (شانغهاي)، وتدعيم إنشاء منطقة فوجيان المركزية على طريق الحرير البحري بالقرن الحادي والعشرين. كما أن تسليط الضوء على دور مناطق التعاون والانفتاح المتمثلة في مناطق تشيان هاي بمدينة شنتشن، حي نان شاو بمدينة جوانغتشو، هينون بمدينة زوهاي (جُوهاي)، جزر بينغتان التي تقع في مقاطعة فوجيان وغيرها من

المناطق؛ من شأنه تعميق التعاون مع هونغ كونغ وماكاو وتايوان، وبناء منطقة خليج كبرى لكانتون وهونغ كونغ وماكاو. كما يعمل على دفع تأسيس مناطق جديدة مثل منطقة مقاطعة تشين جيانغ التي تمثل نموذجًا للتنمية الاقتصادية الساحلية والمنطقة الاقتصادية التجريبية الزرقاء بقنال مقاطعة فوجيان وأيضًا منطقة مجموعة جزر زهوشان الجديدة، وتدعيم الانفتاح التنموي بجزيرة هاينان السياحية الدولية. كما يدعم إنشاء المرافئ بالمدن الساحلية ومنها شانغهاي، تيانجين، نينغبو - زهوشان، جوانغتشو، شنتشن، تشانجيانغ، شانتو، تشينغداو، يانتاي، داليان، شيامن، تشوانتشو، هايكو، سانيا وغيرها من المدن؛ وأيضا يعزز من وظيفة مطارات شانغهاي وجوانغتشو المحورية الدولية. كما يستند إلى التوسيع والانفتاح ليحقق مستويات عميقة من الإصلاح، وشق طرق جديدة لآليات ونظم الاقتصاد المفتوح، وتعزيز القوى المحركة للإبداع التكنولوجي، وتشكيل ميزات جديدة تنافسية وتعاونية دولية على مستوى المشاركة والقيادة، لتصبح بمثابة الريادة والقوة الدافعة الرئيسة لتأسيس «الحزام والطريق» خاصةً طريق الحرير البحري بالقرن الحادي والعشرين. إن تسليط الضوء على الدور الريادي المميز للمهاجرين الذين يعيشون خارج البلاد بالإضافة إلى المناطق الإدارية الخاصة بهونغ كونغ ومكاو، كان له بالغ الأثر في المشاركة الفعّالة ومد يد العون لتأسيس «الحزام والمنطقة». في سبيل مشاركة منطقة تايوان في تأسيس «الحزام والطريق» تم إعداد ترتيبات مناسبة.

المناطق القارية. إن الاستغلال الجيد للأعماق الكبيرة للمناطق القارية وغناها بالموارد البشرية والطبيعية والقواعد الصناعية؛ والاعتماد على الأقاليم الرئيسة مثل التجمع الحضري على المجرى الأوسط لنهر اليانغتسي، التجمع الحضري بمنطقة تشنغ يو، التجمع الحضري بمنطقة السهول الوسطى، التجمع الحضري بمدن هوهوت وباوتو وأوردوس ويولين، التجمع الحضري بخا تشانغ وغيرها؛ ودفع عجلة التعاون التفاعلي الإقليمي وتنمية التجمعات الصناعية؛ من شأنه إرساء دعائم الانفتاح التنموي في القطاع الغربي من تشونغتشينغ وتشنغدو وتشنغتشو ووهان وتشانغشا ونانتشانغ وخفي وغيرها من المرتفعات

الاقتصادية القارية المفتوحة. كما يدفع عجلة التعاون بين إقليم المجرى الأعلى والأوسط لنهر اليانغتسي والمقاطعات الاتحادية على طول ساحل نهر الفولغا بروسيا. تأسيس خطوط نقل السكك الحديدية بين الصين وأوربا، تأسيس آليات التخليص الجمركي في الموانئ؛ أدى إلى ظهور العلامة التجارية» قطارات الصين أوربا»، وبناء طرق النقل التي تربط بين الشرق والمركز والغرب. إن دعم المناطق القارية مثل مدن تشنغتشو بالجمارك، المدن لبناء الموانئ الجوية والموانئ البرية الدولية، يعزز التعاون في مجال التخليص الجمركي للموانئ الموجودة بالمناطق القارية والموانئ الواقعة على خط الساحل والموانئ الموجودة بمحاذاة الساحل، كما يفتح مواقع اختبار لخدمات الأعمال التجارية الإلكترونية للتجارة العابرة للقارات. الريادة في تنظيم إدارة الأقاليم الخاصة بالجمارك، شق طرق جديدة لنماذج التجارة والتصنيع، يعمق التعاون الصناعي مع الدول الواقعة في نطاق المبادرة.

سابعًا: التحرك الصيني الإيجابي:

منذ أكثر من عام مضى، شجعت الحكومة الصينية تأسيس «الحزام والطريق»، وعززت من مباحثاتها مع الدول الواقعة في نطاق المبادرة، ودفعت عجلة التعاون العلمي مع هذه الدول، وطبقت حزمة من الإجراءات والسياسات، وبذلت قصارى الجهد لجني الثمار مبكرًا.

القيادة رفيعة المستوى الهادفة إلى النمو. قام كلٌّ من الرئيس شي جين بينغ ورئيس مجلس الدولة (رئيس الوزراء) لي كه تشيانغ وغيرهم من القيادات بزيارات خارجية متتابعة لأكثر من عشرين دولة، حيث حضروا اجتماعات تهدف إلى تدعيم علاقات الصداقة والروابط والاتصالات المتبادلة واجتماعات الدورة السادسة لمنتدى التعاون الصيني العربي على مستوى الوزراء، فيما يخص قضايا العلاقات الثنائية والتطور الإقليمي، فلقد التقوا برؤساء ورؤساء وزراء الدول المعنية عدة مرات، بهدف توضيح المفهوم العميق والمفهوم الإيجابي لـ «الحزام والطريق»، والوصول إلى رؤية مشتركة بعيدة المدى فيما

يخص تأسيس «الحزام والطريق».

توقيع أطر التعاون. التوقيع على مذكرة تعاون التأسيس المشترك لـ «الحزام والطريق» مع بعض الدول، التوقيع على مذكرة التعاون الإقليمي والتعاون الحدودي بالإضافة إلى خطط التنمية متوسطة وطويلة المدى للتعاون التجاري مع بعض الدول المجاورة. بحث وضع الخطوط العريضة لخطط التعاون الإقليمي مع بعض الدول المجاورة.

دفع عجلة تأسيس المشاريع. دعم المباحثات المتواصلة مع الدول المعنية المتاخمة للطريق، على صعيد مجالات الربط المتبادل للبُنى التحتية، الاستثمار الصناعي، تنمية الموارد الطبيعية، التعاون التجاري، التعاون المصرفي، التبادل الثقافي، حماية البيئة الإيكولوجية، التعاون البحري وغيرها من المجالات، يتم تقديم حزمة من الشروط لمشاريع التعاون الرئيسة.

إتمام السياسات والإجراءات. تقوم الحكومة الصينية بالتخطيط الشامل لكافة أنواع الموارد المتاحة داخل حدود الدولة، وتعزيز دعم السياسات. تشجيع تأسيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، والدعوة إلى تأسيس دعم مالي خاص بطريق الحرير، دعم التعاون الاقتصادي والاستثمار المالي بين الصين وأوروبا وآسيا. دعم هيئات تصفية حسابات الكروت البنكية على تدشين تصفية الحسابات عبر القارات وتشجيع هيئات الإنفاق على تدشين الإنفاق عبر القارات. ودفع عجلة تيسير التجارة الاستثمارية، وتعزيز الإصلاح المتكامل للتخليص الجمركي الإقليمي.

إيضاح دور المنصات. نجحت كافة المناطق في إقامة سلسلة من اجتماعات القمة الدولية والمنتديات والندوات والمعارض التي تتخذ من «الحزام والطريق» موضوعًا رئيسًا لها، ومن ثم لعبت دورًا هامًّا في توسيع الإدراكات وتوحيد الرؤى المشتركة وتعميق التعاون.

ثامنًا: التشارك في بناء مستقبل مشرق:

التشارك في تأسيس «الحزام والطريق» هو مقترح أطلقته الصين، وهو أيضًا أمنية مشتركة للصين والدول الواقعة في نطاق المبادرة. عند الوقوف على نقطة الانطلاق الجديدة، وعدت الصين بالوقوف إلى جانب الدول الواقعة في نطاق المبادرة، هادفةً جعل التأسيس المشترك لـ «الحزام والطريق» بمثابة نقطة التحول، التشاور المبني على أسس المساواة، الاهتمام بمصالح كافة الأطراف، عكس متطلبات كافة الأطراف، يدًا بيد نعزز نطاقًا أوسع، مستوىً أرقى، انفتاحًا أكبر على مستوى أعمق، تبادلًا أضخم، اندماجًا أكبر. يعتبر تأسيس «الحزام والطريق» هو الانفتاح وتقبل الآخر، حيث يتم الترحيب بالمشاركة الإيجابية لكافة دول العالم والمنظمات الدولية والإقليمية.

إن سبيل التأسيس المشترك لـ «الحزام والطريق» هو اعتماد تنسيق الأهداف وترابط السياسات كأساس، ومن ثم الوصول إلى التوافق بلا جهد أو تعب، تتمثل مسيرة التعاون المنفتح في المرونة إلى أقصى درجة ممكنة والتمتع بمرونة كبيرة. تتعهد الصين بالوقوف جنبًا إلى جنب مع الدول الواقعة في نطاق المبادرة، وأن تستمر في إنجاز مضمون وشكل التعاون الخاص بـ «الحزام والطريق»، على أن يتم الاتفاق على الجدول الزمني وخارطة الطريق، ليتم التوصل إلى خطة تنمية البلدان الواقعة في نطاق المبادرة للطريق والتعاون الإقليمي.

تتعهد الصين بالوقوف جنبًا إلى جنب مع الدول الواقعة في نطاق المبادرة، على صعيد هيكل آليات التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف للأقاليم الفرعية الإقليمية، عن طريق الأبحاث المشتركة، المعارض والمنتديات، تدريب الهيئات، الزيارات المتبادلة وغيرها من المظاهر؛ تعزيز فهم وموافقة الدول الواقعة في نطاق المبادرة لمفهوم وهدف ومسئولية التأسيس المشترك لـ «الحزام والطريق».

تتعهد الصين بالوقوف جنبًا إلى جنب مع الدول الواقعة في نطاق المبادرة،

على أن تستمر بالدعم ثابت الخطى على سبيل المثال في مجال إنشاء المشروعات، والتشارك في تحديد نوع المصالح الثنائية والمتعددة الأطراف التي تحتاج إلى الاهتمام.

يعتبر «الحزام والطريق» دربًا للاحترام المتبادل والثقة المتبادلة، وطريقًا للتعاون والنجاح المشترك، ومسلكًا للحضارة وتبادل الخبرات والعبر. ما إن تكون الدول الواقعة في نطاق المبادرة على قلب واحد وإرادة واحدة، حينها يمكن تدوين الفصل الجديد الخاص بـ تأسيس الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري بالقرن الحادي والعشرين، لتتمتع كافة شعوب البلدان الواقعة في نطاق المبادرة للطريق بثمار التأسيس المشترك لـ «الحزام والطريق».

الملحق الثاني

نص إجابات ممثل مكتب قادة دفع تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» على أسئلة الصحفيين المتعلقة بتأسيس هذه المبادرة

- سؤال: ما الخلفية التاريخية وراء تأسيس مبادرة «الحزام والطريق»؟

الإجابة: أطلق الرئيس الصيني شي جين بينغ خلال زيارته لبلدان آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا في سبتمبر وأكتوبر عام ٢٠١٣م مبادرة لتأسيس «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير» و«طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين»، حيث نالت اهتمامًا رفيع المستوى من المجمع الدولي، واستجابة الدول المعنية بشكل إيجابي. وأكد رئيس مجلس الدولة لي كه تشيانغ أثناء حضوره معرض الصين – الآسيان عام ٢٠١٣م على المحاور المبادرة لتمهيد طريق الحرير البحري لرابطة الآسيان ولتطوير المناطق النائية. يعد العمل معًا على تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» بمثابة تغييرات عميقة للحكومة الصينية على المستوى الدولي والإقليمي، وأوضاع ومهام جديدة تواجهها التنمية الصينية، وهي بذل قصارى الجهود لحماية منظومة التجارة الحرة العالمية ومنظومة الاقتصاد المفتوح، وتشجيع الرؤى المبادرة المقترحة لتعزيز التعاون مع الدول الواقعة على طريق الحرير والتغلب على الصعوبات وتحقيق التنمية المشتركة ذات الخلفية التاريخية العميقة.

أولًا: يشهد الاقتصاد العالمي اليوم تغيرات معقدة وعميقة. حيث استمر التأثير العميق للأزمة المالية العالمية في الظهور، والتعافي البطيء وتطوير التمايز للاقتصاد العالمي، وتعديلات عميقة ومحكمة لأنماط الاستثمار والتجارة الدولية وقواعد الاستثمار والتجارة الشاملة. وما زالت قضايا التنمية التي

تواجه البلدان قائمة، والحاجة الماسة إلى التمسك بجوهر الانفتاح، لتنفيذ التعاون الإقليمي على نطاق أكبر ومستوى أعلى وأعمق، والعمل معًا لبناء إطار تعاون اقتصادي إقليمي مفتوح وشامل ومتوازن ومثمر لتعزيز التدفق الحر والترتيب الأمثل للعوامل الإقليمية.

ثانيًا: أصبحت التواصلات البينية والمنفعة المتبادلة والنجاح المشترك الصوت الأعلى في عصرنا الحالي. وعلى مر التاريخ كان طريق الحرير البري وطريق الحرير البحري بمثابة طريق التواصل التجاري والثقافي بين الصين وآسيا الوسطى وغرب آسيا وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وشرق أفريقيا وأوروبا. يسعى تأسيس مبادرة (الحزام والطريق) إلى الاتصال بين القارات الثلاث آسيا وأوروبا وإفريقيا والمناطق القريبة من المحيطات وبناء وتعزيز علاقات الشراكة والاتصال بين الدول الواقعة في نطاق المبادرة، وبناء شبكة تواصلات بينية شاملة ومتعددة المستويات ومركبة، وتحقيق التنمية المتنوعة والمستقلة والمتوازنة والمستدامة بين الدول الواقعة في نطاق المبادرة. ستدفع مشروعات التواصلات البينية (الحزام والطريق) بالالتحام والاقتران لإستراتيجيات التنمية للدول الواقعة في نطاق المبادرة، واستكشاف إمكانات السوق الإقليمية، وتشجيع الاستثمار والاستهلاك وخلق فرص العمل، وتعزيز التلاقي الحضاري والتبادل الثقافي بين الشعوب والحضارات الواقعة في نطاق المبادرة، حتى يتسنى لشعوب جميع الدول أن يتعارفوا، وتبادلوا الثقة والاحترام المتبادل، وتقاسموا حياة متناغمة وهادئة ورغدة.

ثالثًا: مضت سياسة الإصلاح والانفتاح في الصين قدمًا في تعزيزها. والآن تنال اهتمامًا بالغًا من الاقتصاد الصيني والاقتصاد العالمي، لتحقيق التنسيق المتكامل والتنمية المستدامة للاقتصاد الصيني، يجب أن نتمسك باستمرار بسياسة الدولة الأساسية للانفتاح، وتعزيز مستوى فتح السواحل، وتعميق انفتاح البر والسواحل لتنفيذ الانفتاح على الغرب، لبناء أنماط جديدة من الانفتاح الشامل، والاندماج على مستوى أعمق في النظام الاقتصادي العالمي.

فتنمية الصين تحتاج إلى العالم، وتنمية العالم تحتاج إلى الصين أيضًا. يتوافق العمل معًا على (الحزام والطريق) مع اتجاه التعددية القطبية العالمية والعولمة الاقتصادية وتكنولوجيا المعلومات الاجتماعية، لتشجيع التدفق الحر والمنظم للعوامل الاقتصادية، وتخصيص الموارد بكفاءة ودمج الأسواق بشكل عميق ودفع الدول لتحقيق التنسيق بين السياسات الاقتصادية، لحماية نظام التجارة الحرة العالمي والاقتصاد العالمي المفتوح. يتماشى تأسيس «الحزام والطريق» مع المصالح الأساسية للصين والمجتمع الدولي، وتسليط الضوء على الطموحات المشتركة والمطالب السامية للمجتمع البشري، والسعي لتحقيق مجتمع أفضل، وسوف تضيف الصين طاقة إيجابية على التنمية السلمية في العالم. كما ستضطلع الصين بالمزيد من المسئوليات والواجبات في حدود مواردها واستطاعتها لتقديم إسهامات أكبر للتنمية السلمية للبشرية.

- سؤال: ما القيم الأساسية التي ستتمسك بها الصين في أثناء الدفع بتأسيس (الحزام والطريق) مع الدول الواقعة في نطاق مبادرتها؟

الإجابة: تم تناقل شعلة روح طريق الحرير وهي «التعاون السلمي والانفتاح والتسامح والتعلم المتبادل والمنفعة المتبادلة والفوز المشترك» منذ آلاف السنين، فعززت تقدم الحضارة البشرية، وهي رمز التواصل والتعاون بين الشرق والغرب، هو التراث الثقافي التاريخي المشترك بين كل دول العالم. وفي فترة تاريخية جديدة، لدفع تأسيس «الحزام والطريق» ستواصل الصين التمسك بروح طريق الحرير القديم، وتلتزم بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الخمسة، وستلتزم في الوقت ذاته بالمبادئ الأربعة التالية:

أولًا: التمسك بالانفتاح والتعاون. فلا تقتصر الدول الواقعة في نطاق مبادرة «الحزام والطريق» على نطاق طريق الحرير القديم، حيث يمكن أن تشارك به جميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، لنجعل النفع يعود على مناطق أكثر.

ثانيًا: التمسك بالوئام والتسامح. من خلال الدعوة إلى التسامح الحضاري، واحترام اختيار مسارات ونماذج التنمية لكل بلد، وتعزيز الحوار بين الحضارات المختلفة، والسعي إلى أرضية مشتركة والتسامح والتعايش السلمي والتكافل.

ثالثًا: التمسك بتشغيل السوق. اتبع قواعد السوق ومبادئ الدولية السائدة، وإفساح المجال كاملًا للدور الحاسم الذي يلعبه السوق في تخصيص الموارد والدور الرئيس للشركات بكافة أنواعها، فضلًا عن دور الحكومة الرشيدة.

رابعًا: التمسك بالمنفعة المتبادلة. مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح واهتمامات جميع الأطراف، لبحث التي نقاط الالتقاء التي تتداخل فيها مصالحنا والقاسم المشترك الأكبر في التعاون، تعكس الحكمة والإبداع لدى الأطراف حيث يبذل الجميع جهده لإكمال النقص وسد العجز، حتى يتمكن الجميع من إظهار تميزه وإمكاناته بشكل كامل.

سؤال: ما الفكرة العامة لدفع تأسيس مبادرة «الحزام والطريق»؟

الإجابة: سوف يتمسك دفع تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» بمفاهيم «التعاون السلمي، الانفتاح وتقبل الآخر، التعلم المتبادل وتبادل الخبرات، المنفعة المتبادلة والنجاح المشترك»، حيث تتخذ من التواصلات البينية الخماسية التي ربطت بابتكارية النواحي السياسية والتجارية والمواصلات والمالية والشعبية محتوى رئيس لها، وتدفع التعاون الفعلي بشكل شامل، وبناء الثقة السياسية والتكامل الاقتصادي وتشابه المصالح وتشابه المسئوليات وتشابه المصائر للتسامح الثقافي.

تتضمن ثلاثة جوانب تحديدً ا:

أولًا: الفهم الجيد لاتجاهات التعاون. يمر «الحزام والطريق» في قارة آسيا وأوروبا وأفريقيا، فبدايته مجموعة شرق آسيا الاقتصادية ونهايته مجموعة أوربا الاقتصادية، ومنتصفه دول مترامية ذات إمكانات ضخمة للتنمية. هناك

ثلاثة اتجاهات رئيسة للتعاون يتمتع بها الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، وهي الصين عبر آسيا الوسطى وروسيا إلى أوروبا (بحر البلطيق)، والصين عبر آسيا الوسطى وغرب آسيا إلى الخليج العربي، والبحر الأبيض المتوسط، والصين إلى جنوب شرق آسيا، وجنوب آسيا، والمحيط الهندي؛ هناك اتجاهان رئيسان للتعاون يتمتع بها طريق الحرير البحري بالقرن ٢١، وهما من الموانئ الساحلية في الصين مرورًا ببحر جنوب الصين إلى المحيط الهندي وتمتد إلى أوربا، ومن الموانئ الساحلية الصينية مرورًا ببحر الصين الجنوبي إلى جنوب المحيط الهادئ.

ثانيًا : بناء ممر للتعاون الاقتصادي الدولي. الاعتماد على الممرات الدولية واتخاذ المدن المركزية الممتدة كدعائم، واتخاذ المناطق الاقتصادية والتجارية والصناعية كمنصات للتعاون، معًا لخلق الجسر القاري بين أوربا وآسيا والممر الصيني الباكستاني والممر البنغلاديشي الصيني الهندي البورمي، علاوة على الممر الصيني الروسي المنغولي والممر الاقتصادي بين الصين وآسيا الوسطى والممر الاقتصادي بين الصين وشبه الجزيرة الهندية الصينية والممر الاقتصادي البحري. واتخاذ الموانئ البحرية المهمة كنقاط مهمة في البحر، معًا لبناء طرق شحن كبيرة وآمنة وفعالة. ارتبط الممر الصيني الباكستاني والممر البنغلاديشي الصيني الهندي البورمي بشكل وثيق مع تأسيس «الحزام والطريق»، وسوف يتم مواصلة تعزيز التعاون، وتحقيق مزيد من التقدم.

ثالثًا: تشجيع تشكيل أنماط جديدة متكاملة للاقتصاد الإقليمي. يعد تأسيس «الحزام والطريق» رؤية اقتصادية طموحة للتعاون المنفتح لجميع الدول الممتدة، كما أنها بحاجة إلى لتضافر جهود البلدان معا للعمل على تحقيق أهداف المنفعة المتبادلة والأمن المشترك، لبناء شبكة طرق برية وبحرية وجوية آمنة وفعالة في أقرب وقت ممكن، لتحقيق التواصل البيني الإقليمي، وتعزيز التسهيلات الاستثمارية والتجارية للوصول إلى مستوى جديد، حيث يتم توطيد العلاقات الاقتصادية فيما بينها على نحو أكبر وتصبح الثقة

المتبادلة سياسيًا أكثر عمقًا، لتشكل تشجيع تشكيل أنماط جديدة متكاملة للاقتصاد الإقليمي على إطار أوسع ونطاق أرحب ومستويات أعمق. في نفس الوقت، ستعزز التبادلات الثقافية لجميع الدول الواقعة في نطاق مبادرة «الحزام والطريق» على نحو أكثر اتساعًا وعمقًا، وستجعل جميع الشعوب تتبادل التعلم والتعايش السلمي.

- سؤال: كيف سيتم تعزيز التعاون بين حكومات الدول الواقعة في نطاق مبادرة «الحزام والطريق» وتعزيز تواصل السياسات؟

الإجابة : تختلف مستويات التنمية لجميع الدول الواقعة في نطاق مبادرة «الحزام والطريق»، وتعددت مساعيهم ومصالحهم، ويعد تعزيز التعاون بين الحكومات وتبادل السياسات وتلاقيها على نحو جيد بمثابة ضمانة مهمة لتأسيس «الحزام والطريق». سيتخذ تواصل السياسات من الزيارات المتبادلة رفيعة المستوى منهجًا لها، لتعزيز التعاون بين الحكومات، وبذل الجهود لتعزيز التعاون الثنائي، وبناء آليات تبادل وربط السياسات متعددة المستويات بين الحكومات، لتعزيز الحوار والتشاور السياسي وتعميق التعاون الاقتصادي وتعزيز الثقة السياسية المتبادلة، والوصول بالتعاون إلى أراء توافقية جديدة. كما يمكن للدول المطلة على (الحزام والطريق) أن تقوم بدمج التبادلات بشكل كامل من خلال الإستراتيجيات وتدابير التنمية الاقتصادية، وفقا لمفهوم السعي لإيجاد ارضية مشتركة، معًا لدعم الخطط والتدابير الرامية إلى تعزيز التعاون الإقليمي، والتفاوض وتسوية المشكلات التي تطرأ خلال التعاون عن طريق في الوقت المناسب، وخلق بيئة سياسية مواتية.

- سؤال: تعتبر التواصلات المختصة بالبنية التحتية أحد المجالات ذات الأولوية لتأسيس «الحزام والطريق»، نرجو إيضاح كيف سيتم تعزيز التعاون مع جميع الدول الواقعة في نطاق مبادرة «الحزام والطريق»، في مجال

المرافق؟

الإجابة : ينبغي أن تعزز جميع الدول الواقعة في نطاق مبادرة «الحزام والطريق» تخطيط بناء البنية التحتية ودمج نظم المعايير الفنية، على أساس احترام السيادة الوطنية والمخاوف الأمنية، والعمل معًا على تعزيز بناء المعابر الدولية، وتشكل تدريجيًّا شبكة البنية التحتية التي تربط بين اتصال بين المناطق الفرعية في آسيا وأفريقيا وأوربا، والتفكير بشكل كامل في تأثيرات تغير المناخ أثناء التأسيس، وتعزيز بناء البنية التحتية الخضراء قليلة الكربون وإدارة العمليات. علينا أن نركز على تعزيز التعاون في المجالات الثلاثة التالية.

التعاون في مجال البنية التحتية للنقل، للاستيلاء على المعابر الرئيسة، والمحطات الرئيسة والمشاريع المهمة، حتى نتمكن من «قطع الطريق» أولًا واجتياز مرحلة عنق الزجاجة، ودعم تحسين السلامة على الطرق ومرافق إدارة حركة المرور. إنشاء آليات تنسيق كاملة وموحدة للنقل، لتسهيل تشجيع التخليص الدولي، وتبادل السلع، والتلاقي متعدد الوسائط، وتشكل تدريجيًّا قواعد النقل القياسية المتوافقة، لتحقيق تسهيل النقل الدولي. تعزيز بناء مرافق الموانئ وتأسيس تعاون الموانئ، وفتح قنوات النقل البري والبحري، وزيادة الطرق البحرية وعدد الرحلات، تعزيز التعاون في مجال المعلومات اللوجستية البحرية. لتوسيع وإنشاء آليات ومنصات للتعاون الشامل في الطيران المدني.

التعاون في مجال البنية التحتية للطاقة، لتعزيز التعاون لبناء قنوات الطاقة مع آسيا الوسطى وغرب آسيا وجنوب شرق آسيا وروسيا، والعمل معًا على حماية خطوط أنابيب النفط والغاز وغيرها من أمان قنوات النقل. تعزيز بناء قنوات الكهرباء ونقلها عبر الحدود، وتنفيذ التعاون في تطوير وتحسين شبكات الكهرباء في المنطقة بإيجابية.

التعاون في مجال البنية التحتية للاتصالات، لتسريع ودعم بناء الكابلات

الثنائية عبر الحدود، والتخطيط لبناء مشاريع الكوابل البحرية العابرة للقارات، وتحسين قنوات المعلومات (الأقمار الصناعية) في الفضاء، وتوسيع التبادل والتعاون المعلوماتي، والعمل معًا على تعزيز بناء شبكة التواصل الإقليمي، وتحسن كثيرًا من مستويات التواصل البيني والاتصالات الدولية، وخلق طريق حرير يتمتع بمعلومات سلسة ومريحة.

- سؤال: إن التعاون الاستثماري والتجاري لهو المحتوى المهم لتأسيس «الحزام والطريق»، فما الجوانب التي ستدعمها الصين للتعاون مع الدول الواقعة في نطاق مبادرة «الحزام والطريق؟

الإجابة : يعتبر التعاون الاستثماري والتجاري بمثابة المجالات التقليدية لدفع تأسيس مبادرة «الحزام والطريق»، كما أن له أهمية على رأس الأولويات، يتطلب من جميع الأطراف على أن تسعى لدراسة وحل مشكلة تسهيل الاستثمار والتجارة، وإزالة الحواجز أمام التجارة والاستثمار، وبناء بيئة أعمال جيدة، والعمل معًا على بناء مناطق للتجارة الحرة، وتحفيز إطلاق إمكانات التعاون، والقيام بالتعاون الجيد على أسلوب «الكعكة». الصين ستعزز التعاون مع البلدان الواقعة على «الحزام والطريق» في مجالات التعاون التالية:

أولًا: السعي لتحسين مستوى تحرير وتسهيل التجارة. جنبًا إلى جنب يتعين على البلاد تعزيز تبادل المعلومات، والاعتراف المتبادل بالرقابة والمساعدة المتبادلة لتنفيذ القانون وغيرها من جوانب التعاون الجمركي، فضلًا عن في التفتيش والحجر، وإصدار الشهادات والاعتماد، والمواصفات والمقاييس والمعلومات والإحصائيات والجوانب الأخرى من التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف، لتعزيز تنفيذ وتفعيل «اتفاق تسهيل التجارة» لمنظمة التجارة العالمية. تحسين ظروف التخليص والعبور بالموانئ والحدود، وخفض تكاليف التخليص الجمركي، وتحسين قدرة التخليص الجمركي. تعزيز أمن سلسلة التوريد وتسهيل التعاون، وتعزيز تفتيش شبكة الإنترنت الدولية عن شهادات

الحجر الصحي، وإطلاق «المشغل الاقتصادي المعتمد» لتعرف المتبادل. خفض الحواجز غير الجمركية، والعمل معًا لرفع درجة شفافية التدابير التجارية الفنية.

ثانيًا: السعي نحو تعزيز رفع مستوى التحول التجاري. للمضي قدمًا في توسيع مجال التجارة، وتحسين الهيكل التجاري، والاستفادة من نقاط نمو تجارية جديدة، وتعزيز الميزان التجاري. إنشاء نظام تعزيز تجارة الخدمات الصحية، وتوطيد وتوسيع التجارة التقليدية، وتطوير تجارة الخدمات الحديثة بقوة. وابتكار طرق تجارية، وتطوير التجارة الإلكترونية عبر الحدود وغيرها من الأشكال التجارية الجديدة. ربط الاستثمار والتجارة، حتى يقود الاستثمار التنمية التجارية.

ثالثًا: السعي لتسريع عملية تسهيل الاستثمار. تعزيز الاتفاقات الثنائية لحماية الاستثمار مع البلدان المعنية، وتجنب مفاوضات اتفاقية الازدواج الضريبي، والقضاء على معوقات الاستثمار، وحماية الحقوق والمصالح المشروعة للمستثمرين. تنسيق وحل مشكلات تصاريح العمل، البيئة الاستثمارية، واحتياجات التمويل والسياسات وغيرها من القضايا.

رابعًا: توسيع مجالات الاستثمارات المتبادلة. مواصلة تعزيز التعاون المتعمقة في مجالات الزراعة والغابات والثروة الحيوانية وإنتاج الأسماك وإنتاجها وتجهيزها وغيرها من المجالات، والعمل بإيجابية على تعزيز التعاون في مجال تربية الأحياء المائية والصيد البحري، وتحلية المياه، التكنولوجيا الهندسة البحرية، وحماية البيئة وغيرها من أوجه التعاون. زيادة استكشاف الطاقة التقليدية والتعاون الإنمائي، والعمل بإيجابية على تعزيز الطاقة الكهرومائية والطاقة النووية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية وغيرها من أوجه التعاون في مجال الطاقة المتجددة النظيفة، وتعزيز التعاون لتصنيع وتحويل موارد الطاقة محليًا، وتشكيل سلسلة صناعية متكاملة للتعاون في موارد الطاقة. تحسين الطاقة، وتعزيز التعاون بين تكنولوجيا ومعدات المعالجة العميقة لموارد الطاقة

والخدمات الهندسية. تشجيع الأجيال الجديدة من تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الحيوية، والطاقة الجديدة والمواد الجديدة وأوجه التعاون الأخرى في مجالات الصناعات الناهضة، وتشجيع إقامة آليات تعاون المشاريع الاستثمارية.

خامسًا: السعي لاستكشاف أنماط جديدة من التعاون في مجال الاستثمار.
تعزيز التعاون المقسم في السلسلة الصناعية مع البلدان المعنية، وتعزيز التنمية المنسقة للصناعات التحويلية المرتبطة، ورفع القدرات الإقليمية الداعمة للصناعة والقدرة التنافسية الشاملة. توسيع الانفتاح الخدمي المتبادل. التعاون بإيجابية مع الدول المعنية لبناء مناطق تعاون اقتصادي وتجاري في الخارج، ومناطق للتعاون الاقتصادي عبر الحدود، لتعزيز تطوير التجمعات الصناعية. الصين ترحب بالشركات الأجنبية للاستثمار في الصين، وتشجع الشركات المحلية لمشاركة الدول الواقعة في نطاق مبادرة «الحزام والطريق» لتأسيس البنية التحتية الوطنية والاستثمار الصناعي.

سادسًا: وضع نماذج جديدة للتعاون الاستثماري. يبرز مفهوم الحضارة الإيكولوجية في التجارة والاستثمار، ويعزز التعاون في البيئة الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والتصدي لتغير المناخ، والعمل معًا لبناء طريق الحرير الأخضر. دعم الشركات الصينية لمباشرة إدارة الأعمال من خلال المبادئ الإقليمية، والعمل بإيجابية على مساعدة التنمية الاقتصادية المحلية، وزيادة فرص العمل، وتحسين معيشة الشعب، والمبادرة بتضلع المسئوليات الاجتماعية.

- سؤال: كيف سيتم تعزيز التعاون مع الدول المطلة على «الطريق والحزام» في الدعم المالي؟

الإجابة: يتطلب تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» الكثير من الدعم المالي، فإن

التعاون الاقتصادي والتجاري سيشكل أيضًا تداولًا هائلًا للعملة، وبالتالي، يعد التمويل ركيزة مهمة لدفع تأسيس مبادرة «الحزام والطريق». فمن ناحية، سيتم تعميق التعاون المالي، والدفع بتأسيس النظام النقدي المستقر، ونظام الاستثمار والتمويل ونظام الائتمان في آسيا. توسيع إطار ونطاق تبادل وتسوية العملات الثنائية على طول البلاد المشتركة في «الحزام والطريق». تعزيز انفتاح وتطوير سوق السندات الآسيوي. والترويج المشترك لتأسيس بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية، بنك تنمية دول البريكس، وستجري كافة الأطراف المعنية مشاورات لإنشاء ومؤسسات التمويل ومنظمات التعاون بشانغهاي، والإسراع في إنشاء صندوق طريق الحرير. تعميق التعاون العملي لبنك رابطة الصين - الاسيان، ورابطة منظمة شانغهاي للتعاون؛ حيث يمكن إطلاق التعاون المالي متعدد الأطراف عن طريق القروض المشتركة والائتمان المصرفي وغيرها من الطرق. وهو يدعم حكومات البلاد المشتركة في «الحزام والطريق» والمؤسسات المالية ذات التصنيف الائتماني العالي ومؤسسات التمويل أن تطلق سندات الرنمنبي داخل الصين. ويمكن للمؤسسات المالية والشركات المطابقة للشروط في الصين أن تصدر سندات الرنمنبي وسندات بالعملة الأجنبية في الخارج، وتشجيع استخدام الأموال التي تم جمعها في البلاد المشتركة في «الحزام والطريق». ومن ناحية أخرى، يتم تعزيز التعاون في الرقابة المالية، وتشجيع إنشاء آلية تنسيق ورقابة فعالة في المنطقة. والعمل مع البلدان المعنية لتحسين ترتيبات وأنظمة الاستجابة للمخاطر وإدارة الأزمات، وبناء نظام إقليمي للإنذار والتنبؤ بالمخاطر المالية. تدعيم التبادل والتعاون عبر الحدود وبين أقسام إدارة الائتمان، ومؤسسات الائتمان ووكالات التصنيف. وإفساح المجال كاملًا للدور الرئيس لصندوق طريق الحرير وسيادة الدول، لتوجيه صناديق الاستثمار للأسهم التجارية ورأس المال الاجتماعي للمشاركة في تأسيس المشروعات الرئيسة لمبادرة «الحزام والطريق».

- سؤال: كيف سيتم تعميق التعاون مع البلاد الواقعة في نطاق مبادرة «الحزام

والطريق» في مجال التبادل الثقافي؟

الإجابة: يعد الاتصال الشعبي في تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» أساسًا اجتماعيًا. وتعتبر أوراسيا مهد الحضارات القديمة وأكبر مسرح للتطور التاريخي، ففي كل مرة تقدم المجتمع البشري، ترك هنا علامات بارزة، ينتشر التراث الثقافي كالنجوم اللامعة في السماء، وتتدفق كبحور الغيوم، تتلاقى الحضارات المختلفة وتتكامل في صورة الربيع البديعة ألوانه. يمكن توارث وتناقل روح الصداقة والتعاون لطريق الحرير، من خلال تأسيس مبادرة «الحزام والطريق»، وتشجيع الصين والدول الواقعة في نطاق مبادرة «الحزام والطريق» على إطلاق تبادل وتعاون واسع في مجالات الثقافة وغيرها من المجالات، حيث لن نتمكن فقط من إرساء قاعدة شعبية للتعاون في المجالات الأخرى، ولكن أيضًا للمساعدة في استكشاف الموارد البشرية الثمينة، لتحقيق تبادل التعلم المتبادل بين مختلف الحضارات في أثناء التواصل والتبادل، لنسقي معًا شجرة الحضارة الإنسانية الشاهقة. ويجب علينا تعزيز التعاون في المجالات التالية:

الأول: هو تعزيز التعاون في التعليم والثقافة. توسيع نطاق الطلاب المغتربين المتبادل، وتعزيز التبادلات الودية بين الطلاب الشباب. الصين لتوفير عشرة آلاف منح دراسية حكومية سنويًا للبلدان المشتركة في مبادرة «الحزام والطريق». تشجيع البلدان على إقامة أنشطة التواصل كالعام الثقافي، العروض الفنية، والمعارض الفنية وغيره، نطالب معًا بحماية التراث العالمي، ونطلق معًا أعمال حماية مشتركة للتراث العالمي، دعونا نمضي قدمًا في تقديم وتعريف الموارد الثقافية القيمة من جميع البلدان إلى العالم أجمع. تعزيز التعاون الرياضي، والقيام بنشاط أنشطة التبادل الرياضي، ودعم بلدان المشتركة في مبادرة «الحزام والطريق» لاستضافة الأحداث الرياضية الدولية الكبرى.

الثاني: هو تعزيز التعاون في مجال السياحة. توسيع نطاق السياحة، لإنشاء طرق سياحية ومنتجات سياحية دولية فاخرة تتمتع بروح طريق الحرير، ورفع

مستوى تسهيل الحصول على التأشيرات السياحية في البلدان الواقعة على مبادرة «الحزام والطريق». البحرية إلى تعزيز التعاون في سياحة الرحلات البحرية على طريق الحرير البحري في القرن الحادي والعشرين. تعزيز التعاون في التبادل الإعلامي، واستخدام منصة شبكة الإنترنت بإيجابية، واستخدام أدوات الإعلام الجديدة، وخلق وبيئة الثقافة وبيئة الرأي العام على نحو متناغم وودي.

الثالث: هو تعزيز التعاون في مجال الصحة. تعزيز التعاون في مجال الوقاية ومكافحة الأمراض المعدية في البلدان المشتركة في مبادرة «الحزام والطريق» وغيره من المجالات الأخرى، وتحسين القدرة على التعاون لمعالجة حوادث الصحة العامة المفاجئة. تقديم المساعدة الطبية والمساعدة الطبية الطارئة للبلدان المشتركة في مبادرة «الحزام والطريق»، إطلاق التعاون العملي في مجالات صحة الأم والطفل، وتأهيل المعاقين، والإيدز والسل والملاريا وغيرها من مجالات الأمراض المعدية الرئيسة، وتوسيع التعاون في مجال الطب التقليدي.

الرابع: هو تعزيز التعاون العلمي والتكنولوجي. تعزيز التعاون التكنولوجي والعلمي والتأسيس المشترك للمختبرات الموحدة (مراكز الأبحاث) ومراكز تبادل التكنولوجيا الدولية ومراكز التعاون البحري وتعزيز التبادلات العلمية والتكنولوجية بين الأفراد، والتعاون معًا لإطلاق الأبحاث الكبرى في العلوم والتكنولوجيا، والعمل معًا على تعزيز القدرة على الابتكار التكنولوجي. العمل بإيجابية على تعزيز التعاون العملي مع البلدان المشتركة في مبادرة «الحزام والطريق» في مجال البيئة والمناخ والطب والهندسة وغيرها من المجالات ذات الاهتمام المشترك.

الخامس :هو تعزيز الدبلوماسية العامة. تعزيز التبادلات الودية بين الائتلافات السياسية للبلدان المشتركة في مبادرة «الحزام والطريق». تنفيذ الدبلوماسية الحضرية، ونرحب بالمدن الشقيقة بين المدن الكبرى في البلدان المشتركة في

مبادرة «الحزام والطريق». دعم إجراء البحوث المشتركة بين المؤسسات البحثية في البلدان المشتركة في مبادرة «الحزام والطريق»، والتعاون لتنظيم المنتديات. تعزيز التبادلات والتعاون بين منظمات المجتمع المدني، مع التركيز على المنحى الشعبي، إطلاق مختلف الأنشطة الخيرية على نطاق واسع، لتعزيز تحسين ظروف الإنتاج والمعيشة في المناطق الفقيرة.

- سؤال: باعتبار الصين الدولة الداعية لتأسيس مبادرة «الحزام والطريق»، فما آليات ومنصات التعاون التي ستسعى الصين لتعزيز إنشائها وتحسينها مع البلدان الواقعة في نطاق مبادرة «الحزام والطريق» في الخطوة التالية؟

الإجابة: وعلى مر السنين، تصاحبًا مع التعميق المستمر للعولمة الاقتصادية وعملية التكامل الإقليمي، ازدهرت وتطورت آليات التعاون متعدد الأطراف وثنائية الأطراف والإقليمية ودون الإقليمية المختلفة في العالم، حيث دفعت بإيجابية مجال تحسين تقسيم كفاءة العمل، والحد من الحواجز التجارية، وتقليل الحواجز أمام الاستثمار وغيرها من المجالات. تعتبر الانفتاح والشمولية والتنوع هي السمات البارزة لتأسيس مبادرة «الحزام والطريق». سنعمل مع البلدان الواقعة في مبادرة «الحزام والطريق» معًا، لنصل للعبق الجديد في هذه المبادرة، لتعزيز التعاون في المجالات ذات الصلة وتعميق التعاون. في الوقت نفسه، يستطيع تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» زيادة إثراء مختلف آليات ومنصات التعاون متعدد الأطراف وثنائية الأطراف والإقليمية ودون الإقليمية المختلفة حتى تزدهر وتطور، وتحقيق الاعتماد والترابط المشترك والمتبادل حتى نعتمد على بعضنا البعض.

أما الآليات. تحت فرضية التشاور على قدم المساواة والمنفعة المتبادلة والفوز المشترك، والعمل بإيجابية على دفع توقيع مذكرة تفاهم مع البلدان المعنية للتعاون لتأسيس مبادرة «الحزام والطريق» وتحسين آلية العمل الثنائية، ورسم برنامج وخارطة طريق لمبادرة «الحزام والطريق» بشكل تفصيلي. ومن ثم، دفع

تأسيس عدد من مشاريع التعاون النموذجية، بحيث يقود التعاون الثنائي مبادرة «الحزام والطريق» نحو «مسار سريع» أكثر علمية وأكثر رحابة. وفي الوقت نفسه، فإننا نبادر بأطلاق العنان للدور الحالي وآليات التعاون متعدد الأطراف لمنظمة شنغهاي للتعاون، الصين - آسيان «١٠ + ١»، واجتماع آسيا-أوروبا (اسيم) وحوار التعاون الآسيوي ومنتدى التعاون الصيني العربي والحوار الإستراتيجي بين الصين - دول مجلس التعاون الخليجي، والتعاون الاقتصادي منطقة المكيونج الكبرى لمنتدى التعاون الاقتصادي الإقليمي آسيا الوسطى وغيرها من المنظمات، لتمكين عدد أكبر من البلدان والمناطق للمشاركة في تأسيس مبادرة «الحزام والطريق».

- سؤال: في أثناء تأسيس مبادرة «الحزام والطريق»، كيف ستقدم المناطق المحلية تميزها، من أجل رفع مستوى الاقتصاد المفتوح بشكل كامل؟

الإجابة: ونحن ندفع تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» وسنفسح المجال كاملًا لظهور الإيجابية والتفوق النسبي للمناطق المختلفة من البلاد، سترتبط تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» بالبناء والتنمية المحلية، وسنتخذ المناطق الحدودية كجبهات أمامية، ونتخذ المناطق الاقتصادية الرئيسة كمناطق نائية غير ساحلية ونتخذ المناطق الساحلية الشرقية المتقدمة كمناطق رائدة، لتعزيز التفاعل والتعاون بين الشرق والوسط والغرب، من أجل رفع مستوى الاقتصاد المفتوح.

مناطق شمال غرب، شمال شرق البلاد. لعبت شينجيانغ بموقعها الجغرافي المتميز دور نافذة مهمة لانفتاح على الغرب، وتعميق التبادلات والتعاون مع بلدان آسيا الوسطى وجنوب آسيا وغرب آسيا وغيرها من الدول، لبناء منطقة جوهرية على الحزام الاقتصادي لطريق الحرير. ظهرت الثقافة الاقتصادية المجمعة لمقاطعة شانشي وقانسو مع تفوق الحضارة الإنسانية لشعوب مقاطعة نينغشيا وتشينغهاي، ورسمت مقاطعة شيان آفاقًا جديدة لبناء

الإصلاح والانفتاح داخل الصين، وتسارعت الخطى بمقاطعة لانتشو، وظهرت التنمية والانفتاح بمقاطعة شينينغ، وتعزيز بناء مناطق تجريبية اقتصادية منفتحة داخل نينغشيا. ولعب تميز الموقع دورًا في الاتصال بين منغوليا ومنغوليا الداخلية، وتحسين هيلونغجيانغ ممر السكك الحديدية الروسية وشبكة السكك الحديدية الإقليمية، فضلًا عن التعاون النقل البري والبحري بين مقاطعة هيلونغجيانغ وجيلين ولياونينغ والشرق الأقصى الروسي، وتعزيز بناء ممر النقل بكين - موسكو عالي السرعة، وبناء نافذة مفتوحة على آسيا وجنوب آسيا وغرب آسيا وروسيا.

المناطق الجنوبية الغربية. تظهر بشكل أساسي تفوق مقاطعة قوانغشى وييونان والتبت وغيرها، والإسراع في التنمية المفتوحة في منطقة خليج بيبو الاقتصادية ونهر اللؤلؤ - الحزام الاقتصادي بغرب مقاطعة شي جيانغ، وتشكيل بوابة مهمة لالتقاء طريق الحرير البحري بالقرن الحادي والعشرين والحزام الاقتصادي لطريق الحرير، لإنشاء آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي الإقليمي لمنطقة الميكونغ الكبرى، أصبح البناء مركز إشعاع لجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، حيث عززت التجارة والتعاون الثقافي والسياحي بين التبت والنيبال وغيرها من البلدان المجاورة، وبناء بوابة مهمة للانفتاح على جنوب شرق آسيا، وجنوب آسيا.

المناطق الساحلية وهونغ كونغ وماكاو وتايوان. تتمتع دلتا نهر اليانغتسي ودلتا نهر اللؤلؤ، الساحل الغربي، ومنطقة بحر بوهاي الاقتصادية، بدرجة عالية من الانفتاح والقوة الاقتصادية، والإشعاع نتيجة لدوره الرائد الذي تلعبه، ندعم مقاطعة فوجيان على بناء منطقة جوهرية في طريق الحرير البحري للقرن الـ٢١ ولبناء منطقة الخليج الكبرى بهونغ كونغ وماكاو. وإطلاق العنان للدور الذي تلعبه مناطق التعاون المفتوحة كتشيان خاي في شننتشن، ونانشا في جوانغتشو وتشوهاي في خنتين، وفوجيان في بينغتان وغيرها من المناطق، وتعميق التعاون مع هونج كونج وماكاو وتايوان، وتعزيز المناطق النموذجية

للتنمية الاقتصادية في المناطق البحرية بمقاطعة تشجيانغ، وإنشاء المنطقة التجريبية الاقتصادية بمضيق الزرقاء في فوجيان وبناء مناطق جديدة في سلسلة جزر تشوشان، بالإضافة إلى التنمية والانفتاح في جزيرة السياحة الدولية الكبرى في هاينان. وتعزيز بناء الموانئ البحرية على المدن الساحلية مثل شانغهاي وتيانجين ونينغبو - تشوشان، وجوان تشو، وشنتشن، تشانجيانغ، وشانتو، وتشينغداو، يانتاي، وداليان وفوتشو وشيامن وتشيوانتشو، وتعزيز وظائف المطارات المحورية الدولية مثل شانغهاي وجوانغتشو وغيرها. لعب المغتربون الصينيون وهونغ كونغ ومنطقة ماكاو وخاصة مناطق الإدارة الخاصة دورًا مميزًا ورياديًّا، من خلال المشاركة والمساعدة الإيجابية في تأسيس مبادرة «الحزام والطريق». وقاموا باتخاذ الترتيبات المناسبة لتشارك منطقة تايوان في تأسيس مبادرة «الحزام والطريق».

المناطق الداخلية. اتساع وعمق البر الرئيس، والموارد البشرية الغنية، والقواعد الصناعية المتميزة وبناء ركائز مبادرة مهمة لتنمية المنطقة الغربية بمقاطعة تشونغتشينغ، المرتفعات الاقتصادية الداخلية المفتوحة كتشنغدو وتشنغتشو وغيرها، وتسريع دعم التعاون الإستراتيجي في منطقة نهر اليانغتسي ومنطقة الفولجا الفيدرالية الروسية. وإنشاء آليات تنسيق قناة النقل السكك الحديدية بين الصين والاتحاد الأوربي، والتخليص الجمركي، لخلق «قطارات أوربا الوسطى» ذات العلامة التجارية، وإنشاء الاتصالات داخل وخارج المبنى، وقنوات النقل التي تربط الشرق والوسط والغرب.

- سؤال: ما الخطوات التي أنجزتها الصين في أثناء مرحلة تأسيس مبادرة «الحزام والطريق»؟ وما النتائج التي أحرزتها؟

الإجابة : تدفع الحكومة الصينية بإيجابية تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» منذ أكثر من عام، وتعزيز التشاور والتواصل على طول البلاد، وتعزيز التعاون العملي، وتنفيذ سلسلة من السياسات والتدابير، والحصول على عدد من النتائج

المبكرة.

أولًا: يؤدي دعم كبار القادة للوصول إلى توافق جديد في الآراء حول التعاون. قد زار الرئيس شي جين بينغ، لي كه تشيانغ رئيس الوزراء وغيره من قادة الدول أكثر من ٢٠ دولة من بينها كازاخستان وإندونيسيا وباكستان وغيرها، حضروا مجلس حوار دعم شراكة الاتصال، الاجتماع الوزاري السادس بين الصين ومنتدى التعاون العربي، حول العلاقات الثنائية وقضايا التنمية الإقليمية، والتقوا مرارًا مع قادة الدول ورؤساء الحكومات المعنيين، وقاموا بتفسير المعنى الإيجابي والمغزى العميق لتأسيس مبادرة «الحزام والطريق»، وتوصلوا إلى توافق واسع النطاق.

ثانيًا: توقيع اتفاقيات التعاون وتعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف. تم توقيع مذكرة تفاهم تعاون كازاخستان وطاجيكستان وقطر لتأسيس مبادرة «الحزام والطريق»، وتم توقيع مذكرة تعاون مع الكويت على لتشجيع التعاون ذي الصلة بين «الحزام الاقتصادي طريق الحرير» و«مدينة الحرير». وتم توقيع مذكرة تعاون مع روسيا للتعاون الحدود وتعاون الأقاليم. بحث تقديم الخطة التفصيلية لتعاون المناطق المتجاورة كالصين وكازاخستان والصين وقيرغيزستان.

ثالثًا: تعزيز التشاور والاتصالات، وتعزيز بناء مشروعات رئيسة. تعزيز التشاور والاتصال مع البلدان المشتركة في تأسيس (الحزام والطريق) بإيجابية، تسريع ودعم تأسيس عدد من مشاريع التعاون المهمة ذات الظروف المهيأة في مجالات الاتصال البيني للبنية التحتية والتعاون الاستثماري والتجاري، التمويل والثقافة وحماية البيئة الإيكولوجية.

رابعًا: التنسيق بين مختلف الموارد، وتحسين السياسات والتدابير. ستقوم الحكومة الصينية بتنسيق مختلف الموارد المحلية، وتعزيز دعم السياسات لتأسيس (الحزام والطريق). مثل تعزيز بناء بنك الاستثمار الآسيوي لبناء البنية

التحتيــة، وإنشــاء صــندوق طــريق الحـرير بقيمـة ٤٠ مليـار، لتعزيز وظيفـة الاستثمار في صندوق التعاون الاقتصادي الصيني - الأوراسي، ودفع مؤسسات التسوية للبطاقات البنكية لإجراء أعمال التسوية عبر الحدود، ودفع وكالات الدفع البنكي لإطلاق أعمال الدفع عبر الحدود وغيرها من المؤسسات.

خامسًا: ردود الفعل الإيجابية في المنطقة، بفضل المبادرة. منذ طرح الرؤى المبادرة لتأسيس (الحزام والطريق)، تواصل جميع المناطق العمل الإيجابي، وفقًا لظروفها الخاصة)، تم إطلاق الفكرة العامة للمشاركة في تأسيس (الحزام والطريق)، على أساس القوة الخاصة المنظمة والبحوث واسعة النطاق. عقدت البـلاد بنجـاح سـلسلة مـن المنتـديات والنـدوات والمعارض التـي تـدور بشكل أساسي حول موضوع تأسيس (الحزام والطريق)، حيث لعبت دورًا هامًّا في زيادة التفاهم وبناء توافق الآراء وتعميق التعاون.

- سؤال: «كيف ستعزز الحكومة الصينية التنفيذ، بعد إطلاق» الرؤية والعمل لتأسيس مبادرة «الحزام والطريق»؟

الإجابة: يعتبر تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» بمثابة مشروعات منهجية كبرى تنطوي على مهام بناء كبيرة وواسعة، وتمتد لفترات طويلة، وتحتاج إلى تـعزيز التنظـيم والقيـادة، وتنسـيق عمـل القـوى العاملة داخليًّا وخـارجيًّا بين الجانبين. لذلك، وضعت الحكومة الصينية مجموعة عمل رائدة لدفع تأسيس مبــادرة «الـحزام والطـريق» لتوجيـه وتنسيق دفـع تأسـيس مبـادرة «الـحزام والطـريق». تـم إنشاء مكتـب المجموعة القياديـة في لجنة التنميـة والإصلاح الوطنـي، وتضلعت علـى وجـه التحـديد بـالعمل اليـومي للمجموعـة القياديـة. ستعمل الصين مع الدول الواقعة في نطاق مبادرة تأسيس مبادرة «الحزام والطريق» جنبًا إلى جنب، لإثراء وكمال أساليب ومحتوى التعاون لتأسيس مبادرة «الحزام والطريق» باستمرار، ونضع معًا الجداول الزمنية وخارطة الطريق، للاندماج مع تنمية الدول الواقعة في نطاق مبادرة «الحزام والطريق»

وخطط التعاون الإقليمي، وتوقيع اتفاقيات إطارية للتعاون ومذكرات التفاهم؛ سيتم تحقيق مزيد من فهم وإدراك الدول المشتركة لمحتوى وأهداف ومهام تأسيس مبادرة «الحزام والطريق»؛ في ظل إطار آليات التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف والإقليمي وشبه الإقليمي، ومن خلال البحوث التعاونية، معارض المنتديات، وتدريب الأفراد وتبادل الزيارات وغيرها من الأشكال المختلفة، ودفع المشاريع التجريبية على نحو ثابت، معًا لتحديد عدد من المشروعات التي يمكن أن ترعى المصالح الثنائية ومتعددة الأطراف المشروع، وإيلاء اهتمام وثيق لبدء تنفيذ مشروعات ذات ظروف مهيأة ومعتمدة، لقطف ثمار النتائج مبكرًا، حتى تعود الفائدة على السكان المحليين.

(موقع لجنة التنمية والاصلاح القومية ، ٣٠ مارس ٢٠١٥م)

الملحق الثالث

جوهر طريق الحرير بين الإرث والتجديد
لنبدع حلمنا معًا

تحليل صحيفة الشعب اليومية .

قبل ٢٠٠٠ سنة، استخدم الشعب الصيني المكد والشجاع الحكمة والشجاعة والعرق لبناء مسارات تبادل العلوم الإنسانية والتجارة التي تربط بين حضارات آسيا وأوربا، وأسسوا مع شعوب جميع البلدان الواقعة طريق الحرير القديم الرائع. فمنذ آلاف السنين انتقل جوهر طريق الحرير في «التعاون السلمي والانفتاح والتسامح والتعلم المتبادل والمنفعة المتبادلة والفوز المشترك» إلى أرواح ودماء الأمة الصينية على مستوى عميق، فقد أصبح ركيزة مهمة لمشاركة الصين في أنشطة التبادلات السياسية العالمية والاقتصادية والثقافية وغيرها.

في الفترة التاريخية الجديدة، يلم الرئيس شي جين بينغ بالتوجهات الكبرى لتعديلات للنظام الدولي، والتعميق المستمر لتكامل الاقتصاد العالمي، والمبادرات الكبرى التي تطرح وتنادي بتأسيس «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير» و«طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين» حيث نالت اهتمامًا رفيع المستوى من المجمع الدولي واستجابة الدول المعنية بشكل إيجابي. والاشتراك لبناء إطار منفتح وشامل ومتوازن ومتكامل للتعاون الاقتصادي الإقليمي، الذي سيسمح للصين بالتواصل مع العالم بشكل وثيق، ويدفع المزيد من البلدان والمناطق لتعزيز التعاون الشامل، والتغلب على الصعوبات، وخلق التألق. هذا يوضح تمامًا صورة الموقف الإيجابي والمهام والمسئوليات التي تشارك بها الصين في الشئون الدولية، كما يشير إلى أن الصين ستضطلع بالمزيد من المسئوليات والواجبات في حدود مواردها واستطاعتها لتقديم

إسهامات أكبر من أجل السلام والازدهار والاستقرار العالمي.

تعتبر إستراتيجية «الطريق والحزام» هو طريق التعاون المربح للجانبين لتعزيز التنمية المشتركة وتحقيق الازدهار المشترك، وهو طريق السلام والصداقة لتعزيز التفاهم والثقة وتعزيز التبادلات المتكاملة. ستتمسك الصين بروح طريق الحرير، والعمل مع الدول المشتركة في «الطريق والحزام» لبناء المصالح والمسئوليات والمصائر المشتركة ذات الثقة السياسية المتبادلة والتكامل الاقتصادي والتسامح الثقافي.

سيتخذ تأسيس إستراتيجية «الطريق والحزام» من تواصل السياسات ضمانًا لها. وتماشيًا معًا التوصل إلى أرضية مشتركة، سندفع بإيجابية لبناء آليات الاتصالات وآليات التبادلات السياسية متعددة المستويات مع الدول المشتركة، وتعزيز التصميم والتخطيط الإستراتيجي رفيع المستوى، والتشاور والتباحث لتحديد الترتيبات والنظم التي تفيد في تعميق التعاون الإقليمي، واستكشاف إنشاء آليات التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف لإستراتيجية «الطريق والحزام». ودفع التأسيس المشترك لخطط التعاون المشترك وتوقيع مذكرات التعاون، وتعزيز الثقة السياسية المتبادلة وتعميق المصالح التكامل ودمجها، والسعي لخلق «القواسم المشتركة».

سيتخذ تأسيس إستراتيجية «الطريق والحزام» من الاتصالات المرفقية مجالًا رائدًا لها. سندفع الدول المشتركة لتعزيز خطط بناء البنية التحتية ودمج أنظمة المعايير الفنية، والاشتراك في دفع بناء الممرات الدولية الرئيسة في الموصلات والطاقة والمعلومات وغيرها، وإبراز التشغيل والتواصل البيني الإقليمي الجيد، عن طريق سد العجز وإكمال النقص، لعبور مرحلة عنق الزجاجة، وتحسين مستوى الوصول والاتصال، والسعي لتوفير شبكة بنية تحتية متعددة وعالية الجودة وآمنة وفعالة ومريحة وسلسة من أجل التبادل والتعاون مع جميع دول المشتركة في المبادرة.

سيتخذ تأسيس إستراتيجية «الطريق والحزام» من انسياب الحركة التجارية كركيزة مهمة. سنعمل مع البلدان لدراسة وحل مشكلات تيسير الاستثمار والتجارة، ونسعى إلى إزالة الحواجز الاستثمارية والتجارية، وبناء بيئة أعمال جيدة داخل المناطق وجميع البلدان، ودفع بناء مناطق تجارة حرة مشتركة بشكل إيجابي، لدفع الائتلافات الاقتصادية على تنمية العلاقات التجارية الحرة، حتى تشكل شبكة تجارة حرة ذات معايير عالية المستوى في العالم أجمع لتغطي إستراتيجية «الطريق والحزام»، لتحفيز إطلاق إمكانات التعاون، وبناء تعاون «الكعكة» على نحو جيد.

سيتخذ تأسيس إستراتيجية «الطريق والحزام» من تدفق التمويل كركيزة مهمة. سنعمل مع البلدان الممتدة على تعميق التعاون المالي، وتعزيز بناء نظام العملات المستقر في آسيا، ونظام الاستثمار والتمويل ونظام الائتمان، ونلعب معًا دورًا داعمًا في بنك آسيا الاستثماري للبنية التحتية. والمؤسسات المالية الأخرى، ودفع إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون ومؤسسات التمويل وبنك تنمية دول البريكس بإيجابية وبشكل مطرد، والإسراع في تشكيل وتفعيل دور صندوق طريق الحرير، ودفع تعزيز التعاون والرقابة المالية في الدول الممتدة على «الطريق والحزام» وإنشاء آليات تنسيق ورقابة فعالة للغاية في المنطقة تدريجيًا، وبناء نظام إقليمي للتنبؤ والإنذار بالمخاطر المالية.

سيتخذ تأسيس إستراتيجية «الطريق والحزام» من الاتصال الشعبي كركيزة اجتماعية. وسوف نتوارث ونتناقل روح طريق الحرير، لدفع الدول المشتركة على تطوير التبادل الثقافي والتفاعل الأكاديمي والتعاون السياحي وغيرها من أوجه تعاون الثقافات الإنسانية بمختلف أشكاله على نطاق واسع، ودعم كافة الأطراف لتبادل الطلاب والعلماء الزائرين، والمشاركة لإقامة العام الثقافي، والعروض الفنية والأنشطة الأخرى، والاشتراك لبناء طرق ومنتجات سياحية فاخرة تتمتع بروح وخصائص طريق الحرير، لتعزيز التبادل والتعاون بين منظمات المجتمع المدني، لتصبح إستراتيجية «الطريق والحزام» حلقة الوصل

التي تربط الحضارات المختلفة، وتنمي الاتحاد العاطفي.

سيتخذ تأسيس إستراتيجية «الطريق والحزام» من التنمية المشتركة والرخاء المشترك الجوهر الأول له، وإعطاء معنى عصري جديد لطريق الحرير القديم، لا يقتصر على نطاق البلاد ويتجنب آليات الانغلاق، يمكن أن تشارك فيه جميع البلدان والائتلافات الاقتصادية الراغبة، ليصبحوا بمثابة المؤيدين والمؤسسين والمستفيدين من إستراتيجية «الطريق والحزام».

تجتمع القلوب وتتوحد الأحلام لدى الجميع، في الوقت الذي تهب فيه الرياح ويرفع الشراع. لقد اتضحت صورة المخطط الكبير للرؤى المبادرة «للطريق والحزام»، والصين على استعداد للعمل جنبًا إلى جنب مع البلدان الواقعة على «للطريق والحزام»، لتحقيق العمل الجماعي والتوافق والتواصل، من أجل إحياء مجد وتألق طريق الحرير القديم، وتحقيق الحلم المنشود في وحدة العمالة والتنمية والرخاء والحضارة.

(صحيفة الشعب اليومية ، ٢٩ مارس ٢٠١٥م)

المراجــع

- باو مينغ شيان، «طريق الحرير - التاريخ والفكرة»، طبعة عام ٢٠١١م، دار نشر دجونج خوا.

- جونج ينغ يان «دراسات عن طريق الحرير البحري الصيني بالقرن العشرين»، طبعة ٢٠١١م، دار نشر جامعة دجه دجيانغ.

- خوانغ ماو شين «بعث طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين: التاريخ وصدى التطبيق»، طبعة ٢٠١٥م، دار نشر العلوم الاقتصادية.

- دجيان بو دزان «الرؤية التاريخية للصين»، طبعة ٢٠٠٦م، دار نشر جامعة بكين.

- لي دجين شين «دراسات دينية حول طريق الحرير»، طبعة عام ٢٠٠٨م، دار نشر شعب شين دجيانج.

- ليو ينغ شينغ «طريق الحرير»، طبعة ٢٠١٤م، دار نشر شعب دجيان سوو.

- بـل. بـوت «مقـال: طـريق الحـرير ألمع إنتـاج الحضـارة الصينية»، طبعة عام ٢٠١٣م، دار نشر فنون سه تشوان.

- بنجامين «طريق الحرير الجديد»، طبعة عام ٢٠١٣م، دار نشر دجونج خوا.

- سيون خدن «طريق الحرير»، طبعة ٢٠١٣م، دار نشر شعب شاندجيانغ.

- BIN، YANG، «Buddhism and Islam on the Silk Road.» Journal of World History 22.4 (2011) 825-828.

- Brysac، and Shareen Blair، «The Virtual Silk Road». Archaeology 4 (2000) 72-72.

- Christopher I. Beckwith، Empires of the Silk Road، Princeton

University Press، 2009.

- David C. Kang، China Rising: Peace، Power، and Order in East Asia، Columbia University Press، 2009.

- David Gosset، «China's Role in the Future of Europe»، in Beijing Review، January 16، 2012.

- Edgar Knobloch، Treasures of the Great Silk Road، The History Press، 2013.

- Foster، Robert W. «Journeys on the Silk Road»، Historian 76.1(2014)، 151–152.

- Gilbert Rozman، China's Foreign Policy، Who Makes It، and How Is It Made، Palgrave Macmillan، 2013.

- James، N «Silk Road Riches No Embarrassment». Antiquity 85.328 (2011)، pags، 654-656.

- Jeffrey Saches، The Price of Civilization، Random House، 2011.

- Jim Brewster، The Silk Road Affair، Outskirts Press، 2009.

- Kathryn Ceceri، The Silk Road، Explore the World's Most Famous Trade، Nomad Press، 2011.

- Levi، Werner، Modern China's Foreign Policy، Literary Licensing، LLC، 2012.

- Luce Boulnois، Wong HowMan، Amar Grover، Silk Road، Monks، Warriors & Merchants on the Silk، Airphoto International Ltd، 2012.

- Mark Notrll، Travelling The Silk Road، Ancient Pathway to the Modern World، American Museum & Natural History، 2011.

- Robert S. Ross، China's Ascent، Power، Security، and the Future of International Politics، Cornell University Press، 2008.

- Valerie Hanson، The Silk Road، Oxford University Press، 2012.

فصل القول

هذا الكتاب قُدم بمناسبة تدشين مبادرة «الحزام والطريق». نتوجه بالشكر للسيد ليو جينع ون بدار نشر الشعب؛ حيث يتمتع برؤية واعية وروح التخصص هذه الروح وهذه الروح التي منحها لدار النشر. أشكر دار النشر على ما تم إنجازه من عمل مكثف ذي جودة عالية خلال فترة وجيزة، مما عمل على إتاحة الكتاب في الأسواق في وقت مناسب. إن هذا الكتاب يعج بالزخم؛ فبعد الإعلان عن مبادرة «الحزام والطريق»؛ حيث تداولت الكثير من الأقاويل بداخل الصين وخارجها، وقد تباينت الآراء، وهو ما عكس مبدئيًّا الرؤى البعيدة المدى والتخطيط الإستراتيجي للقيادة المركزية، فمن خلال اغتنام الوقت وعمل الأطراف كافة على إثراء معدن المبادرة الحقيقي، وتخطيط مسار صحيح، وتوقع الأخطار الوشيكة بها، وتفهم السياسات، وهو الأمر الجدير بالثناء، لكن ما زالت المفاهيم المغلوطة عن مبادرة «الحزام والطريق» تملأ السمع بتسمية المبادرة بأنها «مشروع مارشال» الصيني؛ لذا كان لا بد من التأثير على الرأي العام داخل الصين وخارجها، ودعم الدراسات البحثية. إن الغرض من وضع هذا الكتاب ليس فقط الحديث عن العصر الجميل لمبادرة «الحزام والطريق»، بل الحديث عن عصر تجميع البيانات للمبادرة. لبحث القضية الصينية لهو مبادرة لدراسة القضايا العالمية، إنه الوقت الذي لا يستدعي فيه الأمر خجلًا من الاستفسار والبحث في هذه القضايا للوصول إلى توجه مشترك. من حسن طالع الكاتب أني قد شرفت بتولي مسئولية معهد تشونغ يانغ للدراسات المالية ومعهد التخطيط والتطوير، ومعهد تشهار، وهو ما ساعدني في تقديم هذه الدراسة لتضاف إلى مستودع البيانات المتعلقة بالمبادرة؛ لذا أود أن أحيي معهد تشهار ومعهد تشونغ يانغ للدراسات المالية؛ حيث عقدا حفلات إصدار للكتاب وعملا على ترويجه. وعبر محاولات التعبير عن امتناني أشكر السيد وانغ ون العميد التنفيذي لمعهد تشونغ يانغ للدراسات المالية؛ حيث أوكل إلي العمل على أطروحة دراسة عن مبادرة «الحزام والطريق»، وقدم الدعم الكافي

لإتمام هذه الدراسة.

إن هذا الكتاب كتاب بحثي؛ حيث إن مبادرة «الحزام والطريق» ظاهرة جديدة، ولحسن طالع الكاتب فقد سنحت له الفرصة أثناء إتمام هذه الدراسة في التعرف على الجانب الاقتصادي والسياسي المتعلقين بالمبادرة، بل وحصل على دعم كامل من القيادات كافة، خاصة السيد دجانج خوون لي نائب رئيس البنك التجاري الصناعي الصيني، والسيد ليو دجين سونغ نائب مدير القطاع الاقتصادي بوزارة الخارجية اللذين قدما المساعدات كافة، وغيرهم، فهم من جعلوا من إتمام هذا الكتاب حقيقة تُرى بالعين، ففي زيارة تلبية لدعوة كريمة صرح الكاتب في أورومتشي في يونيو عام ٢٠١٤م: «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، إنه الطموح الجديد، لهو تقاسم ومشاركة في الربحية والتمتع بالرخاء»، وفي فبراير من عام ٢٠١٥م ذكر في تشوان تشوو «المشاركة في البناء والتجارة والرخاء: الطموحات الجديدة لطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين». لقد وجهت العديد من المراكز البحثية الدولية الدعم للكاتب بحضور العديد من الجلسات البحثية عن مشروع «الحزام والطريق»، وفي الوقت نفسه مُنح فرصة ثمينة لإدراك الكثير عن العالم.

خلال ثلاثة أعوام من أعمال البحث والتدريس في جامعة الشعب، وثلاثة عشر عامًا من الدراسة والعمل بجامعة فودان، بما فيها ثلاثة أعوام إعارة في البعثة القنصلية الصينية بالاتحاد الأوربي، وهو ما أضاف لجعبة الكاتب الكثير من المفاهيم الدبلوماسية والتعمق في حب الوطن، خلال ثلاثين عامًا مهدت الكثير من الطرق، وتواصلت الكثير من الأجيال، وتناغمت الكثير من المساعدات والدعم من الطلاب والمعلمين والأصدقاء، خاصة ماو يوو ودجنج تشنغ وتشنغ دزه يوي الذين قدموا العديد من الإسهامات. لقد تبادلوا قراءة المسودة الأولى، وتفضلوا بتقديم العديد من الآراء والمقترحات. في النهاية بودي أن أعبر عن امتناني لعائلتي لمساندتهم ودعمهم.

المؤلف

الأول من يونيو عام ٢٠١٥م

جامعة الشعب - الصين